

بَيَانُ حُكْمِ الرِّبْطِ
فِي اعْتِرَاضِ الشَّرْطِ عَلَى الشَّرْطِ
لِتَقِيِّ الدِّينِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْكَافِي السُّبْكِيِّ
(دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ)

إعداد :

د. إبراهيم بن سالم الصّاعديّ

الأستاذ المساعد في كلية اللغة العربيّة في الجامعة

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له؛ وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد: فما من شك في أن تحقيق التراث ونشره له أهمية بالغة في حياة الأمة؛ لتعرف الأجيال على تراث علمائها؛ وليعم به النفع، وتنتشر الفائدة.

ولقد حظيت علوم اللغة بعناية كثير من العلماء؛ فألفوا فيها مؤلفات كثيرة؛ إلا أن كثيراً من تلك المؤلفات بقي حبيساً في خزائن المكتبات؛ يتطلع إلى من يمسح عنه غبار النسيان؛ ويخرجه إلى النور؛ لينفع به الناس؛ وخاصة طلاب العلم.

ومن هذه المؤلفات كتاب: (بيان حكم الربط في اعتراض الشرط على الشرط؛ للسبكي) الذي عقدت العزم على تقديمه مدروساً محققاً لحجى العربية؛ مستعيناً بالله تعالى؛ وكان من أهم الأسباب التي دفعتني إلى ذلك ما يأتي:

١- أن هذا الكتاب أقدم الكتب التي أفردت مسألة (اعتراض الشرط على الشرط) بحديث مفصل؛ ويأتي بعده ابن هشام (ت ٧٦١ هـ) في كتابه: (اعتراض الشرط على الشرط) ثم يأتي بعدهما الزيلعي (ت ١١٨٨ هـ) في كتابه: (مأخذ الضبط فيما يتعلق باعتراض الشرط على الشرط)^(١).

٢- أن هذا الكتاب يعدُّ أول كتاب يجمع بين دفتيه مسائل فقهية مدروسة على أسس نحوية؛ وجاء بعده تلميذه جمال الدين الإسوي (ت ٧٧٢ هـ) في كتابه: (الكوكب اللذي فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية).

٣- أن المسألة التي يعالجها هذا الكتاب من المسائل المهمة فقد قال عنها السبكي: (فإن مسألة اعتراض الشرط على الشرط تكلم فيها الفقهاء والنحاة؛

(١) هذا المصنف مخطوط في دار الكتب الظاهرية بدمشق تحت رقم (٣٦١).

بيان حكم الربط في اعتراض الشرط على الشرط للسبكي - تحقيق د. إبراهيم بن سالم الصاعدي

وهي مسألة مهمة يحتاج إليها في تعليقات الطلاق والعتق وغيرهما في مواضع من الكتاب العزيز وفهمه، ولسان العرب^(١).

٤- أن مؤلف هذا الكتاب من العلماء الذين أبرزوا الصلة القوية بين الفقه والنحو؛ لذا يُعد هذا الكتاب حلقة من حلقات التفاعل المثمر بين الشريعة عامة وعلوم العربية خاصة.

٥- أن في تحقيق هذا الكتاب؛ كشفاً عن معالم شخصية السبكي التحوية وجهوده في خدمة العربية.

٦- أن في تحقيق هذا الكتاب؛ إخراجاً لكثير ثمين من بين دياجير ظلمة خزان المخطوطات؛ ليعم به النفع.

هذا؛ وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن أقسمه إلى قسمين رئيسين:

القسم الأول: الدراسة؛ وتشتمل على فصلين:

الفصل الأول: السبكي؛ حياته وآثاره العلمية. وفيه خمسة مباحث:

البحث الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه.

البحث الثاني: مولده، ونشأته، ووفاته.

البحث الثالث: شيوخه وتلاميذه.

البحث الرابع: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه.

البحث الخامس: آثاره العلمية.

الفصل الثاني: كتاب (بيان حكم الربط في اعتراض الشرط على الشرط)

دراسة وتحليل. وفيه أربعة مباحث:

البحث الأول: توثيق اسم الكتاب؛ ونسبه إلى مؤلفه.

البحث الثاني: منهج المؤلف في الكتاب.

البحث الثالث: مصادره.

(١) ينظر: ص ٤٨٦ من النص الحق.

المبحث الرابع: شواهد.

المبحث الخامس: موازنة بين كتابي: (بيان حكم الربط في اعتراض الشرط على الشرط للسبكي) و (اعتراض الشرط على الشرط لابن هشام).

المبحث السادس: أثر هذا الكتاب فيمن بعده.

القسم الثاني: التحقيق، ويشتمل على ما يأتي:

١- رصف النسختين الخطيتين المعتمدتين في التحقيق.

٢- المنهج المتبع في تحقيق الكتاب.

٣- النصّ المحقق.

ثم ذيلت الكتاب بالفهارس المتنوعة اللازمة.

وفي ختام أتقدم بحالص الشكر والتقدير إلى فضيلة شيخني الأستاذ الدكتور علي بن سلطان الحكيمي، الذي دُلّني على هذا المخطوط النفيس، وأمدني بصورة منه؛ وشجعتني على إخراجهِ؛ فجزاه الله عني خير الجزاء، وجعل ما قدمه لي في ميزان حسناته.

كما أشكر فضيلة الأستاذ الدكتور نايف بن نافع العمري؛ رئيس قسم الفقه بالجامعة؛ الذي عرضت عليه المسائل الفقهية فأقادني من علمه الغزير الشيء الكثير، وأمدني بكثير من المصادر الفقهية؛ فجزاه الله عني خير الجزاء.

وبعد؛ فلقد بذلت في هذا الكتاب كل ما في وسعي؛ لكي أخرجهُ على أقرب صورة وضعها مؤلفه؛ سائلاً المولى عز وجل أن يجعلهُ عملاً خالصاً لوجهه الكريم، وأن يوفقني لما يحب ويَرْضَى؛ إنه سميع مجيب، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.



القسم الأول: الدراسة

الفصل الأول: السُّبْكِيُّ، حياته وآثاره العلميّة

رفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه

هو: علي بن عبد الكافي بن علي بن تَمَام بن يوسف بن موسى بن تَمَام بن حامد بن يحيى بن عمر بن عثمان بن علي بن مسوار بن سَوَّار بن سليم السُّبْكِيِّ الخزرجي الأنصاري. (١)

الشيخ، الإمام، الفقيه، الشافعي، المحدث، الحافظ، المفسر، المقرئ، الأصولي، المتكلم، النحوي، اللغوي، الأديب، الحكيم، المنطقي، الجدلي، الخلافي، النظار، شيخ الإسلام، قاضي القضاة، تقي الدين، أبو الحسن (٢).
ونسبته إلى الأنصار نصّ عليها ابنه تاج الدين فقال: «نقلت من خط الجد

(١) تنظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ ١٥٠٧/٤، وذيول العر ١٦٨/٤، والمعجم المختص بالهذنين ١٦٦، وأعيان العصر وأعوان النصر ٤١٧/٣-٤٥٥، وطبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي ١٣٩/١٠-٣٣٨، وطبقات الشافعية للإسنوي ٧٦/٢، ٧٥، والبداية والنهاية ٣١٥/١٤، ٣١٤، وطبقات الفراء لابن الجوزي ٥٥١/١، والسلوك لمعرفة دول الملوك، القسم الأول من الجزء الثالث ٢٣: ٢٢، والذرر الكسفة ١٣٤/٣-١٤٢، والنجوم الزاهرة ٣١٩/١، ٣١٨، وحسن المحاضرة ٣٢١/١-٣٢٨، وبغية الرعاة ١٧٦/٢-١٧٨، وطبقات الحفاظ ٥٢٢، ٥٢١، وطبقات المعسرین للداودي ٤١٢/١-٤١٦، والدرر في تاريخ المدارس ١٠١/١، وشذرات الذهب ١٨١/٦، ١٨٠، والبدر الناطع ٤٦٧/١-٤٦٩، وذيول تذكرة الحفاظ ٣٥٣، ٣٥٢، ٤٠، ٣٩، ومفتاح السعادة ٣٢٧-٣٣٠، والبيت السبكي ٥٠-٦٠، والأعلام ٣٠٢/٤، ومعجم المؤلفين ٤٦١/٢.

(٢) بظر طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي ١٤٠/١٠-١٣٩.

رحمه الله؛ نسبتنا معاشر السبكية إلى الأنصار - رضي الله عنهم - وقد رأيت الحافظ النسابة شرف الدين الدمياطي رحمه الله يكتب بخطه للشيخ الإمام الوالد - رحمه الله - : الأنصاري الخزرجي.

وصورة ما نُقل من خط الجدة: حدثنا صاحب بهاء الدين أبو الفضائل تمام الوزير المالكي المذهب؛ وكذا يوسف بن موسى بن تمام بن حامد بن يحيى بن عمر بن عثمان بن علي بن مسوار بن سوار بن سليم بن أسلم الأنصاري الخزرجي؛ وأسلم من خزاعة؛ وقيل لهم: خزاعة؛ لأنهم تخرّجوا عن الأزدي؛ والتخرّج: التقاسم^(١).

ولم يكتب الشيخ هذه النسبة؛ وقد علل ذلك ابنه تاج الدين بقوله: «ولم يكتب الشيخ الإمام رحمه الله بخطه لنفسه: الأنصاري؛ قط؛ وإن كان شيخه الدمياطي يكتبها له، وإنما يترك الشيخ الإمام كتابة ذلك؛ لولور عقله، ومزيد ورعه؛ فلا يرى أن يطرق نحوه طعن من المنكرين، ولا أن يكتبها مع احتمال عدم الصحة؛ خشية أن يكون قد دعا نفسه إلى قوم وليس منهم.

وقد كانت الشعراء يمدحونه ولا يُخلون قصائدهم من ذكر نسبته إلى الأنصار؛ وهو لا ينكر ذلك عليهم؛ وكان رحمه الله أورع وأتقى من أن يسكت على ما يعرفه باطلاً؛ وقد قرأ عليه شاعر العصر ابن نباتة غالب قصائده التي امتدحه بها، وفيها ذكر نسبته إلى الأنصار، والشيخ الإمام يُقرّده^(٢).

هنا؛ وقد ذكر له هذه النسبة كثير من العلماء عندما ترجموا له؛ منهم: تلميذه صلاح الدين الصفدي في أعيان العصر وأعوان النصر^(٣)؛ وابن تقي بردي في النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة^(٤)، والسيوطي في حسن المحاضرة في

(١) طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي ٩١/١٠.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي ٩٣/١٠، ٩٢.

(٣) ٤١٨/٣.

(٤) ٣١٨/١٠.

يَاكُنْ حَكْمُ الزَّيْطِ فِي اغْتِرَاضِ الشَّرْطِ غَلَى الشَّرْطِ لِلْسَّيْكِيِّ - تَحْقِيقُ د. إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَالِمِ الصَّاعِدِيِّ

تأريخ مصر والقاهرة^(١)، والمقريزي في كتاب السلوك معرفة دول الملوك^(٢).

المبحث الثاني: مولده، ونشأته، ووفاته

مولده: ولد في الثالث من صفر سنة ثلاث وثمانين وستمائة^(٣) بسبك من أعمال المنوفية^(٤).

و المنوفية محافظة من محافظات مصر؛ وفيها سبكان إحداهما بمركز منوف الآن واسمها الرسمي: سبك الضحاك، و تسمى سبك الثلاثاء^(٥)، والأخرى

(١) ٣٢١/١.

(٢) ٢٢/٢.

(٣) طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي ١٤٤/١٠. وفي بعض المصادر: أول يوم من صفر أو مستهل صفر؛ ينظر: أعيان العصر وأعيان النصر ٤٢٣/٣، والدرر الكامنة ١٣٥/٢، والنجوم الزاهرة ٣١٩/١٠، ونبية الرعاة ١٧٦/٢، وطبقات المفسرين ٤١٢/١، وشذرات الذهب ١٨٠/٦، والبدر الطالع ٤٦٧/١. وفي بعض المصادر: صفر بدون تحديد يوم بعينه ينظر: طبقات الشافعية للإسنوي ٧٥/٢، والسلوك ٢٣/٣، وحسن المحاضرة ٣٢١/١، وطبقات الحفاظ ٥٢٢.

(٤) ينظر: طبقات الشافعية للإسنوي ٧٥/٢، والسلوك ٢٣/٣، وحسن المحاضرة ٣٢١/١، والدارس في تأريخ المدارس ١٠٠/١. وفي طبقات الشافعية لابن فاضي شهبة، وطبقات المفسرين للداودي، ٤١٢/١: أنه ولد بسبك من أعمال الشرقية. ولم يرتض هذا صاحب البيت السبكي ٢٩١ فقال: «ولم أجد فيما اطلعت عليه من المصادر ما يدل على أن سبك كانت يوماً ما من الأعمال الشرقية ولا أظن هذا محتملاً؛ فقد عهدنا بعض القرى تنقل من إقليم إلى إقليم للتجارة؛ وهو غير قائم في حانة منطقتي سبك والشرقية؛ فالأرجح إن لم يكن لتحقيق أن الشرقية في كتاب ابن فاضي شهبة تصحيف من الناسخ، وطريقة الكتابة العربية، ولا سيما في ذلك العصر يسهل معها الخلط بين المنوفية والشرقية إذا لم تعجم الحروف، وكان هذا مأثوفاً.

(٥) ويرى ابن تغري بردي أن مولده فيها قال: «ومولده في أول يوم من شهر صفر سنة ثلاث وثمانين وستمائة بسبك الثلاث؛ وهي قرية بالمنوفية من أعمال الديار المصرية بالوجه =

مركز أشمون، واسمها الرسمي: سبك العويضات، وتسمى سبك الأحد.
وسبك العبيد؛ هي التي منها تقي الدين السبكي نصّ على ذلك
الفيروزآبادي فقال: «وسبك الضحانك؛ بلضم: بمصر، وسبك العبيد أخرى بها؛
منها شيخنا علي بن عبد الكافي»^(١).

ونصّ على ذلك أيضاً ابن حجر العسقلاني^(٢).

نشأته: لا شك أنه نشأ في أول أمره في قريته سبك العبيد؛ وفيها تفقه
على والده، الذي يعدّ أول معلم له في صغره، ومعلوم أن والده من العلماء
والقضاة؛ فالبيئة التي نشأ فيها بيئة علم؛ جعلت منه محباً للعلم، حريصاً على
طلبه، متفرغاً لتحصيله؛ حتى قال عنه ابنه تاج الدين: «وكان من الاشتغال
بالعلم على جانب عظيم؛ بحيث يستغرق غالب ليله وجميع فواره، وكان يخرج
من البيت صلاة الصبح فيشتغل على المشايخ إلى أن يعود قريب الظهر؛ فيجد
أهل البيت قد عملوا له قرُوجاً فيأكله ويعود إلى الاشتغال إلى المغرب فيأكل
شيئاً حلواً لطيفاً، ثم يشتغل بالليل وهكذا لا يعرف غير ذلك»^(٣).

وكان الله قد أقام والده ووالدته للقيام بأمره فلا يدري شيئاً من حال
نفسه؛ وزوجه والده بابنة عمه وعمره خمس عشرة سنة^(٤).

وذكر ابنه تاج الدين شيئاً من طلبه للعلم في صغره فقال: «إنه دخل
القاهرة مع والده وعرضَ محالِظَ حفظها: (التنبيه) وغيره على ابن بنت الأعز
وغيره، وقيل: إن والده دخل به إلى شيخ الإسلام تقي الدين بن دقيق العيد

== البحري» النجوم الزاهرة: ٣١٩/١٠.

(١) القاموس المحفوظ (س، ب، ك) ١٢١٧.

(٢) ينظر: الدرر الكامنة ١٣٥/٣.

(٣) ضقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي ١٤٤/١٠.

(٤) المصادر السابق ١٤٤/١٠.

بِإِنْ حُكِّمَ الزَّمَنُ فِي اغْتِرَاضِ الشَّرْطِ عَلَى الشَّرْطِ لِلْسَّبْكِ - تحقيق د. إبراهيم بن سالم الصّاعدي

عَرَضَ عَلَيْهِ (التنبيه) وَإِنَّ الشَّيْخَ تَقِي الدِّينَ قَالَ لَوَالِدِهِ: رُدَّ بِهِ إِلَى الْبَرِّ، إِلَى أَنْ يَصِيرَ فَاضِلاً عُدَّ بِهِ إِلَى الْقَاهِرَةِ، فَرُدَّ بِهِ إِلَى الْبَرِّ، قَالَ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَلَمْ أَعُدْ إِلَّا بَعْدَ وَفَاةِ الشَّيْخِ تَقِي الدِّينِ فَقَاتَنِي مَجَالِسُهُ فِي الْعِلْمِ^(١).

ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى الْقَاهِرَةِ بَعْدَ أَنْ حَارَ فَاضِلاً؛ وَتَفَقَّهَ عَلَى شُيُوخِهَا، وَتَعَلَّمَ بَقِيَّةَ الْعُلُومِ عَلَى عُلَمَائِهَا. قَالَ الْإِسْنَوِيُّ: «وَبَحَثَ فِي الْفِقْهِ عَلَى رَجُلٍ أَعْمَى بِسَبْطٍ؛ لِأَنَّ وَالِدَهُ كَانَ قَاضِياً بِهَا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، ثُمَّ رَحَلَ فِي صَبَاحِهِ إِلَى الْقَاهِرَةِ؛ فَسَمِعَ مِنْ جَمَاعَةِ كَثِيرِينَ، وَأَخَذَ الْعِلْمَ عَنْ كِبَارِ مُشَايِخِ أَهْلِ الْقَرْنِ»^(٢).

وَفَاتَهُ: ابْتَدَأَ بِهِ الضَّعْفُ فِي ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةِ خَمْسٍ وَخَمْسِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ، وَاسْتَمَرَ عَلِيّاً؛ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُحَمِّ قَطً، وَاسْتَمَرَ بِدِمَشْقَ عَلِيّاً إِلَى أَنْ وَلِيَ ابْنُهُ تَاجَ الدِّينِ الْقَضَاءَ، وَمَكَثَ بَعْدَ ذَلِكَ نَحْوَ شَهْرٍ، وَسَافَرَ إِلَى الدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ، وَكَانَ يَذْكُرُ أَنَّهُ لَا يَمُوتُ إِلَّا بِهَا، لَاسْتَمَرَ بِهَا عَلِيّاً يُؤَيِّمَاتٍ يَسِيرَةً، ثُمَّ تَوَفَّى لَيْلَةَ الْاِثْنَيْنِ الْمُسْتَفْرَةِ عَنْ ثَلَاثِ جُمَادَى الْآخِرَةِ، سَنَةِ سِتٍّ وَخَمْسِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ، بِظَاهِرِ الْقَاهِرَةِ، وَدُفِنَ بِبَابِ النَّصْرِ، تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ وَرِضْوَانِهِ، وَأَسْكَنَهُ فُسَيْحَ جَنَاتِهِ^(٣).

وَذَكَرَ الْإِسْنَوِيُّ: أَنَّهُ مَرَضَ بِالشَّامِ، وَسَأَلَ اسْتِقْرَارَ وَلَدِهِ مَكَانَهُ، فَاسْتَقَرَّ بِهِ، وَعَادَ هُوَ إِلَى الدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ مَرِيضاً؛ فَسَكَنَ عَلَى شَاطِئِ النَّيْلِ؛ قَرِيباً مِنْ جَزِيرَةِ الْفِيلِ؛ وَمَاتَ هُنَاكَ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ، رَابِعَ جُمَادَى الْآخِرَةِ، سَنَةِ سِتٍّ وَخَمْسِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ^(٤)، وَتَبِعَهُ السِّيُوطِيُّ فِي تَحْدِيدِ مَكَانِ الْوَفَاةِ^(٥).

(١) طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي ١٠/١٤٥.

(٢) ينظر: طبقات الشافعية للإسنيوي ٢/٧٥.

(٣) طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي ١٠/٣١٥. وينظر: ديوان العروة ٤/١٦٨،

وأعيان العصور وأعيان النصر ٣/٤٢٣، والدرر الكامنة ٣/١٤١، والبدر الطالع ١/٤٦٨.

(٤) ينظر: طبقات الشافعية للإسنيوي ٢/٧٥.

(٥) حسن المحاضرة ١/٣٢٣.

وذكر المقرئ ^(١) . وابن تغري بردي ^(٢) أنه توفي ليلة الاثنين، ربيع هجري
الآخر، سنة ست وخمسين وسبع مائة
واجتمع من شهد حمارته على أنه لم ير حجارة أكثر جمعاً منها ^(٣) .
وتكاثر المسمات عقب ولجته، من الصالحين وغيرهم، بما هو لظن به
عدو به، ولو حكيناها لظل الشرح ^(٤)
وقد كثرت مرأته؛ وساق بعض منها ابنه تاج الدين في ترجمته في
الطبقات، حيث قال: أفاد المذبح فتربو على محمداً؛ فلما مضى لتطويلها،
وأما المرأى فذكر منها ما حضرنا... ^(٥)

لمبحث الثالث، شيوخه وتلاميذه

شيوخه ^(٦) : انتهت رئاسة النعم بمصر إلى الشيخ السبكي؛ فقد دخل القاهرة،
وتفقه على شافعي الرماد الفقيه نجم الدين ابن الرافعة، وقرأ الأصميين وسائر
المعقولات على الإمام الظاهر علاء الدين أبي يحيى، وانطق والخلاف على سيف
الدين البغدادي، والتفسير على الشيخ عزم الدين العراقي؛ والقراءات على الشيخ
تقي الدين بن الصائغ، والقرآن على الشيخ عبدالله الحمادي المالكي.
وأخذ الحديث عن الحافظ شرف الدين الذهبي، ولارمه كثير، ثم لازم

(١) السبكي ٢٣/٣

(٢) النجوم الزاهرة ٣١٩

(٣) طبقات الشافعية الكبرى ٢٠٠ ح الدين السبكي ٢١٠

(٤) ص ٣١٠ الشافعية الكبرى ٢٠٠ ح دين السبكي ٢١٠

(٥) مصدر السابق ٣١٠

(٦) مصر ١٠٠٠، ١٦٨٤، وأعيان مصر وأعيان مصر ٢٢٣، وطبقات شافعية

الكبرى ١٠٠ ح الدين السبكي ٢١٠، ١٤٦٠، وندرة حكمه ٣٤٣، ١٠٠ ح دين السبكي ٢١٠

٣١٢١، طبقات مفسرين ٣١٢١

بعده وهو كبير إمام الفن الحافظ سعد الدين الحارثي
وأخذ النحو عن الشيخ أبي حيان، وصحب في تصوف الشيخ تاج
الدين بن عطاء الله

و من شيوخه في القاهرة: عيسى بن نصر الله بن الصواف، وعيسى بن عيسى
ابن القميم، وعيسى بن محمد بن هارون النعيمي، والحافظ أبي محمد عبد المؤمن بن
عنف الدمياطي، وشهاب بن عيسى نخعي، والخس بن عبد الكريم سبط زيادة،
وموسى بن عيسى بن أبي طالب، ومحمد بن عبد العظيم بن السقطي، ومحمد بن
المكره الأنصاري، ومحمد بن محمد بن عيسى الصوفي، ومحمد بن نصير بن أمين
الدولة، ويوسف بن أحمد المشهدي، وعمرو بن عبد العزيز بن الحسين بن رشيقي،
وشهذه بنت عمر بن العديم

وطلب الحديث بنفسه، ورحل فيه إلى الإسكندرية، والشام، والحجاز
فسمع بالإسكندرية من أبي الحسين يحيى بن أحمد بن عبد العزيز بن الصواف،
وعبد الرحمن بن مخلوف بن جعدة، ويحيى بن محمد بن عبد السلام.

وسمع بدمشق من ابن الموازيني، وابن مشرف، وأبي بكر بن أحمد بن عبد
الدائم، وأحمد بن موسى الدشتي، وعيسى المظعم، وإسحاق بن أبي بكر بن
النحاس، وسليمان بن حمزة القاصي، وحنفي وأجار له من بغداد، لوشيد بن أبي
القاسم، وإسماعيل بن لطبال وغيرهما

تلاميذه: بوع السبكي في شق الفصا، وتخرج به حلق في أنواع العلوم.
وحمل عنه أئم، وسمع منه فصلاء العصر، قال ابنه تاج الدين: وحسن لتحديث
بالكلاسة، فقرأ عليه الحافظ تقي الدين أبو الفتح محمد بن عبد النظيف نسبي
جميع معجمه الذي حرقه له الحافظ شهاب الدين أبو عباس أحمد بن أيث الحسامي
الدمياطي رحمه الله، وسمعه عليه حلق، منهم الحافظ الكبير أبو الجراح يوسف بن
الوكي المزي، والحافظ الكبير أبو عبد الله محمد بن أحمد الدهلي^(١)

ومن تلاميذه أيضاً أبو محمد البرزلي، وصالح الدين الصفدي، وحافظ العالقي، والأسوي، وحافظ العروقي، وحافظ الحسيني، والهيروبادي، وابن القسب، ونقي الدين بن أبي لهج، وأبو البقاء السبكي، وابن القسب، وأولاده أبو حامد بن عبد الله، وأبو نصر فتح الدين، وأبو الطيب جمال الدين^(١)

البحث الرابع: مكانة العمية، وثناء العلماء عليه

مكانة العمية السبكي من أوعية العلم، فقد كان علماً مشاركاً في الفقه، والتفسير، والأصدين، والمطو، والقراءات، والحديث، والخلاف، والأدب، والنحو، واللغة، والحكمة^(٢).

وكان محققاً مدققاً نظراً جدلياً، بارعاً في العلوم، له في الفقه وغيره الاستنباطات الجلية، ولدقائق الطبيعة، ولقواعد الحررة لقي لم يسبق إليها وكان مصفاً في البحث، عني قدم من لصالح والمعاف^(٣)

وأقبل السبكي على التصنيف والفتا، فصف أكثر من مائة وخمسين مصفاً، وتصانيفه تدل على تبحره في الحديث وغيره، وسعة دعه في العلوم^(٤) وولي في القاهرة التدريس بـمسورية، واهكرية، وأنسية، وغيرها^(٥). وولي في الشام مشيخة دار الحديث الأشرفية، والشامية البرانية، واندسورية، والغرالية، ونعادية الكبرى، والاتبكية، ودرس بكل منها^(٦).

(١) ينظر: أعيان العصر وأعيان النصر ٣، ٤٧٤، وصيقات شافعية الكبرى فتح الدين السبكي

١٠، ٦٩، واطراف مصر ١٣، ٤١٣، والدبر في تاريخ مدارس ١١، ١٠١

(٢) مصر صفات شافعية الكبرى فتح الدين السبكي ١٠٩، ١٠٩

(٣) ينظر: بعة الوعدة ٢، ٧٧، وثناء الشافعية ٦، ١٨٠

(٤) ينظر: طبقات حفاظ ٢٢، ٥٢٢

(٥) ينظر: الدرر السنية ٣، ١٣٥، والدبر في تاريخ مدارس ١٠، ١٠١

(٦) ينظر: أعيان العصر، أعيان النصر ٣، ٤٧٤، ٣٢٥، وثناء الشافعية ٢، ٧٧، وثناء الشافعية ٢، ٧٧

بِسْمِ حُكْمِ الرَّبِّ فِي عَمْرِ بْنِ شَرْبَةِ عَلَى شَرْبَةِ سَبْكِي - حَقِيقَةٌ تَوْهِيْدٌ بِسْمِ لَهْ عَاطِي

وَوَيْ قِصَا الشَّم بَعْدَ الْجَلَالِ الْقُرُونِي، لِبَشَرِهِ بَعْدَ وَرَاقَةٍ، غَيْرَ مَتَّعٍ
بِالْأَكَابِرِ وَالْبُوثِ، وَلَمْ يَعْصِهِ أَحَدٌ مِنْ بَوَابِ الشَّم، لَا قِصْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى^(١).
وَقَدْ حَطَبَ بِحَامِغِ دِمَشَقِ مَدَّةَ طَوِيلَةٍ^(٢).
ثُمَّ الْعُلَمَاءُ عَلَيْهِ.

قَالَ عَنْهُ الْإِمَامُ الْذَهَبِيُّ: الْقَاصِي الْإِمَامُ الْعَلَامَةُ الْفَقِيهَ، أَخَذَ الْخَوَافِظَ فَخَرِ
الْعُلَمَاءَ، تَقِي الدِّينِ أَبُو حَسَنِ السَّبْكِي، ثُمَّ الْمَصْرِي السَّافِعِي، وَلَدَ الْقَاصِي
الْكَبِيرِ رَيْنَ الدِّينِ... وَكَانَ صَادِقًا مُتَّبَعًا حَيَّرَ دَيْنَ مُتَوَاصِعًا، حَسَنَ السَّمْتِ، مِنْ
أَرْبَعَةِ الْعِلْمِ، يَذَرِي الْعَقْلَ وَيُقَرِّرُهُ، وَعِنَمُ الْخَدِيثَ وَيُحَرِّرُهُ، وَالْأَصُولَ وَيُقَرِّنُهُمَا،
وَالْعَرَبِيَّةَ وَيُحَقِّقُهَا، ثُمَّ قَرَأَ بِالرُّوَايَاتِ عَلَى تَقِي الدِّينِ الصَّائِغِ، وَصَفَ التَّصَانِيفَ
الْمُتَّفِقَةَ، وَقَدْ بَقِيَ فِي زَمَانِهِ مَسْخُوطٌ إِلَيْهِ بِالْحَقِيقِ وَتَفْصِيلِ، سَمِعْتُ مِنْهُ رَجَعَ مِنْ
وَحُكْمِ بِالشَّمِ وَحُمِدَتْ حُكْمُهُ، وَاللَّهُ يُؤَيِّدُهُ وَيُسَدِّدُهُ^(٣).

وَكَانَ أَحْفَظُ أَبُو الْحَجَّاجِ الْمَزِي لَا يَكْتَبُ بِحُطَّةٍ لِقِطْعَةٍ شَيْخِ الْإِسْلَامِ: لَا
لَهُ، وَلِلشَّيْخِ تَقِي الدِّينِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ، وَلِلشَّيْخِ شَمْسِ الدِّينِ ابْنِ أَبِي عَمْرٍ^(٤).
وَأَمَّا شَيْخُهُ ابْنُ الرُّفْعَةِ فَكَانَ يَعَامِلُهُ مَعَامَةً لِأَقْرَابٍ، وَيَبْلُغُ فِي تَعْظِيمِهِ،
وَيَعْرِضُ عَلَيْهِ مَا يَصْنَعُهُ فِي "نَصْبِ"^(٥)

وَقَالَ عَنْهُ الْإِسْتَوِي: كَانَ أَنْظَرَ مَنْ رَأَيْتُهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَمَنْ أَجْمَعَهُمْ
لِعِلْمِهِمْ، وَأَحْسَنَهُمْ كَلَامًا فِي الْأَشْيَاءِ الدَّقِيقَةِ، وَأَجْنَدَهُمْ عَنِ ذَلِكَ، إِنْ هُطِلَ ذَرٌّ
أَبْقَلُ فَهُوَ سَحَابُهُ، أَوْ اصْطَرَمَّ بَارِ الْجَدَلِ فَهُوَ شَبَابُهُ، وَكَانَ شَاعِرًا أَدِيبًا، حَسَنَ

٢٢ مَسْرُومِ ٤١٣١

(١) يَصْرُفُ يَنْظُرُ دِيُونُ الْعَبَرِ ٨١٤-١٦٠، دَعِيَّةٌ ٦٠٤ ٧٦٢، صَدَقَ مَسْرُومِ ٢ ٤

(٢) يَنْظُرُ، يَنْزِلُ الْعَبَرِ ٦٨٤، وَصَبَقَ مَسْرُومِ ١ ٤١٣

(٣) الْمَعْجَمُ الْمُخْتَصَرُ ١٦١

(٤) يَنْظُرُ صَفَاتُ السَّافِعِيَّةِ سَبْكِي ١٩٥

(٥) يَنْظُرُ صَفَاتُ السَّافِعِيَّةِ سَبْكِي ١٩٥

الخط، وفي عاية الإنصاف والرجوع إلى الحق في المباحث، ولو عني لسان أحد
استهليل من، حيّراً، موافقاً عني وظائف لعبادت، كثير المروءة، مراعي
لأرباب البيوت، محافظاً عني ترتيب لأيتام في وظائف آبائهم.^(١)

وقال شيخه اندمياطي: «إمام محدثين»^(٢)

ووصفه كل من الصفي^(٣) والسيوطي بأوحد المجتهدين^(٤).

البحث الخامس أثره العميقة

للسبكي مصنفات كثيرة، قد عني السيوطي: «وصف نحو مائة وخمسين
كتاباً مطولاً ومختصراً، والمختصر منها لا بد وان يشتمل عني ما لا يوجد في
غيره، من تحقيق وتحريز لقاعدة، واستنباط وتدقيق»^(٥)

ومال في حسي المحصرة، وله من المصنفات الحلية الفائقة التي حقها أن
تكتب ماء الذهب؛ لما فيها من الفائس البديعة، والتدقيقات السليمة.^(٦)

وما يعمل لكثرة مصنفات سبكي ما ذكره ابن حجر، حيث قل:
وكان لا يقع له مسألة مستعربة أو مشككة إلا ويعمل فيها تصنيفاً يجمع فيه
شأنها طال أو قصر، ودنث بين في تصديقه.^(٧)

وقال الذهبي: «سارت بتصانيفه وفناويه الركبان في أقطار البلدان، وكان
من جمع فنون العلم من الفقه، والأدب، والحو، واللغة، والزهد، والورع،
والعبادة، وكثرة التلاوة، والشجاعة، والشدة في يديه، وأطراح التكلف، وكان

(١) صفات شافعية للإسوي ٢ ٧٥

(٢) بصر صفات الشافعية بسبكي ١٠، ١٩٦، صفات المعشرين ١٤٤١

(٣) بصر أعيان العصر وأعيان العصر ٣ ٤١٠

(٤) بظر مجلة الزعم ١٧٦/٢

(٥) بصر بعينه النوع ٢ ١٧٢

(٦) ٣٢٢ ١

(٧) الدرر الكمية ٣ ١٣٥

بأن حكمهم لثبوتهم في غير من شرط السبكي - محقق د. إبراهيم بن سالم صاعدي

رأساً في كل علم.^١

وقال طاش كبرى راده: وأما مصنفه فليحار الروح حراً، وجمالها من
الكتب والرسائل مائة وبيف وعشرون^٢
وقال الصفدي: اوصف بديار المصرية ودمشق ما يريد على الله
والخمس مضافاً.^٣

وذكر تلميذه صلاح الدين الصفدي، وابنه تاج الدين السبكي كبر تلك
المصنفات، حيث بلغت عدد الصفدي ١٢٠ مصنف، وبلغت عند تاج الدين
السبكي ١٣١ مصنف تقريباً، يكفيها هذا بذكر ما يتعلق باللغة العربية، أو ما
لشر منها - حتى ما كان شره ضمن كتابه الفتوى، الذي جمع فيه كثيراً من
تلك المصنفات أو الرسائل كما سأتى - ومن أراد الاستزادة فليذهب إلى
توجيهه الواقعة لقي ذكرها تلميذه الصفدي، أو التي ذكرها به تاج الدين
السبكي، ومن تلك المصنفات

١ - الدر العظيم في تفسير القرآن العظيم، لم يكمل^٤

٢ - الإتهاج في شرح المساج، لنووي، وصل فيه إلى أوائل لطلوع^٥.
ثم كتمه ابنه بهاء الدين أحمد.^٦

٣ - الإتهاج في شرح المساج، شرح على مساج للوصول إلى علم لأصول

(١) ديس العبر ٤ ١٦٨

(٢) مصباح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم ٢ ٣٢٠

(٣) بطر: أعين العصر وأعيان العصر ٣/٤٢٩

(٤) بطر: أعين العصر وأعيان العصر ٣/٤٢٩، وضمنت في نسخة الكرنى ١٠ ٢٠٦، وكتب
الصور ١ ٧٣٦

(٥) مصر: أعين العصر وأعيان العصر ٣/٤٢٩، وضمنت في نسخة الكرنى ١ ٣٠٦، وكتب
الصور ١ ٧٣٦

(٦) بطر: كشف الصور ١ ٢١

- لنفاصي البصاوي، وم يكمله، وأكمه به تح الدين، وهو مطبوع^(١)
- ٤ - الفتاوى، وهي مطبوعة^(٢)
- ٥ - التهذي في معنى التعدي^(٣)
- ٦ - أحكم كل وم عليه تدل، وهو مطبوع^(٤)
- ٧ - بيان حكم الربط في اعتراف شرط على الشرط، وهو موضوع هذه الدراسة والتحقيق.
- ٨ - جل الغلا في العطف بلا، وهو مطبوع^(٥)
- ٩ - مسألة في الاستثناءات السحوة، وهي مطبوعة^(٦)

(١) جمعه الدكتور محمد إسماعيل، وضعه مكتبة الكليات الأزهرية سنة ١٩٨١ - وهذا طبعه أخرى أجود من الأولى بتحقيق الدكتور أحمد محمد الزمرلي، والدكتور نور الدين عبد الخبير شعري، وضعت في در البحوث بدرست لإسلامية (رحمة الله عليه) بدولة الإمارات العربية المتحدة سنة ١٤٢٤ هـ

(٢) ينظر كشف الظنون ١٢٢٣، ٢ وكثير من مصنفات الصغيرة المذكورة في البصاوي، كما سري لاحقاً

(٣) ينظر أعداد العصر وأعراف العصر ٤٢٢/٣، صفات الشافعية الكبرى، ٣١٢، وكشف الظنون ١ -

(٤) حققه الدكتور محمد عبد العاصي حيدر رحمه الله وضع في مطبعة أباء وهذه حسب سنة ١٩٨٥ هـ

(٥) جمعه الدكتور محمد عبد العاصي حيدر رحمه الله وضع في مطبعة أباء وهذه حسب سنة ١٩٨٥ هـ وهذه عقبى أخرى في بعد معهد المحفوظات العربية بتحقيق الدكتور حمد عبد الكريم جمعة، المجلد ٣١، ١، لأوب، سنة ٩٨٠ هـ، وذلك هذا المصنف عيوطي في لأساء والسطان ٨٣٧

(٦) حققه الدكتور محمد عبد العاصي حيدر رحمه الله وضع في مطبعة أباء وهذه حسب سنة ١٩٨٥ هـ

بين حكم الارتبط في عرص شرط عمى شرط سبكي - محمد د إبراهيم بن سالم لصاعدي

- ١٠- الخلم والأداة في اعراب قوله غير بطريين إناه^(١)
- ١١- التعظيم والملة في اعراب قوله تعالى: «لتؤنس به ولتصرونه»^(٢)
- ١٢- كشف القناع في إفادة (لولا) الامتناع^(٣)
- ١٣- الرقعة في معنى وَحْدَةً^(٤)
- ١٤- مَنْ أَقْسَطُوا وَمَنْ غَبَوَا في حكم لقول (نور)^(٥)
- ١٥- الاختصاص في الفرق بين الحصر والقصر والاختصاص في علم البيان^(٦)
- ١٦- الإغريض في الحقيقة والجاز والكناية والتعريض^(٧)
- ١٧- وشي الخلى في تأكيد النفي بلا^(٨)

(١) ينظر أعيان العصر وأعيان العصر ٤٣٠/٣، وصفت الشافعية الكرى ٣٠٢ ١٠، وكشف الطنون ٢٠٠ ٧

(٢) ينظر أعيان العصر وأعيان العصر ٤٣٠ ٣، وصفت الشافعية الكرى ٣٠٨ ١، وكشف الطنون ٤٢٢/١، وشرب هده الرسا صم فتوى السبكي ٣٨ ١ ٤١

(٣) ينظر أعيان العصر وأعيان العصر ٤٣١ ٣، وصفت الشافعية الكرى ٣٠٩ ١٠، وكشف الطنون ١٤٩٣/٢

(٤) حقيقه الدكتور د أحمد خاج إبراهيم، وشرب في محله معها، مخطوطات العربية: محمد ٢٨، الجزء الثاني، سنة ١٩٨٤م وذكر هده، مصطفى السيوحي في الأشباه والمضمر ١٧١، ٦

(٥) ينظر طبقات الشافعية الكرى د ح الدين السبكي ٣١٣ ١٠، وكشف الطنون ١٨٢٣ ٢

(٦) ينظر طبقات الشافعية الكرى تاج الدين السبكي ٣١٥/١، وكشف الطنون ١٣٦

(٧) ينظر أعيان العصر وأعيان العصر ٤٣ ٣، وطبقات الشافعية الكرى ٣١٢ ١٠، وكشف الطنون ١٣٠ ١

(٨) ينظر أعيان العصر وأعيان العصر ٤٣٢ ٣، وطبقات الشافعية الكرى ٣٠٩ ١٠، وكشف الطنون ١٢/٣ ٢

- ١٨ - مسألة. ما أعظم الله^(١)
 ١٩ - مسألة. هل يقال: العشر الأوائل^(٢).
 ٢٠ - لا تساق في بقاء وجه الاشتقاق^(٣).
 ٢١ - مثلة المشتق؛ وهي أرجوزة^(٤)
 ٢٢ - بيان المحتمل في تعديّة عمل^(٥)
 ٢٣ - مزية الباحث عن حكم ذين لوارث^(٦).
 ٢٤ - لغيت المُلْدَق في ميراث ابن المعتق^(٧).
 ٢٥ - مختصر فصل المقال في هدايا بعمل^(٨).

- (١) ينظر: أعيان العصر وأعيان العصر ٣، ٤٣٣، و صفات الشافعية الكبرى ١٠، ٣١
 وبشرت هذه مسألة ضمن فتاوى السبكي ٢، ٣٢٠، ٣٢٣، وذكره السيوطي في
 الأشباه والنظائر ٦، ٦٠
 (٢) ينظر: أعيان العصر وأعيان العصر ٣، ٤٣٣، و صفات الشافعية الكبرى ٣٠، ٣١
 ضمن فتاوى السبكي ٢، ٦٤١، ٦٤٢
 (٣) ينظر: صفات الشافعية الكبرى لأبي السبكي ٠، ٣١، و كشف الصواب ١، ٧١
 (٤) عصر، أعيان العصر وأعيان العصر ٣، ٤٣٣، و صفات الشافعية الكبرى ١٠، ٣١١
 وبشرت هذا في الطعاب الكبرى ١٠، ٨٦
 (٥) ينظر: أعيان العصر وأعيان العصر ٣، ٤٣٣، و طبقات الشافعية الكبرى ١٠، ٣١٢، وكشف
 الصواب ١، ٢٦٦
 (٦) ينظر: أعيان العصر وأعيان العصر ٣، ٤٣٠، رجعات الشافعية الكبرى ٨-٣، وكشف
 الصواب ٢، ١٨٨٥ وبشرت هذا الكتاب ضمن فتاوى السبكي ١، ٣٢، ٣٢٤
 (٧) ينظر: أعيان العصر وأعيان العصر ٣، ٤٣٢، و صفات الشافعية الكبرى لأبي السبكي
 ١٠، ٣٠٩، وكشف الصواب ٢، ٤٢، وبشرت هذا الكتاب ضمن فتاوى السبكي
 ٢، ٢٢٤ - ٢٥٥
 (٨) ينظر: طقا. الشافعية الكبرى لأبي السبكي ٠، ٩، ٣، وبشرت ضمن فتاوى
 السبكي ١، ٢، ٣٠٦

يد حكم لربط في غرض من بشرح على لشرح بسبكي - تحقيق د إبراهيم بن سيم صاعدي

- ٢٦- إشراق المصباح في صلاة التراويح^(١)
٢٧ فتوى كل مولود يولد يولد على الفطرة^(٢)
٢٨- تسريل السكينة على قديين المدينة^(٣)
٢٩- الطريقة الفذة في المساقاة والمخابرة والمزاغة^(٤)
٣٠- حفظ الصيد عن فوت اسم^(٥)
٣١- القول المختطف في دلالة كان د اعتكف^(٦)
٣٢- بيع المرهون في عينة السيوف^(٧)



- (١) بصير صفت السبعة الكبرى لدح نيس السبكي ، ٢٠٩ ، وشتر صغر فزون
السبكي ١٥٥١ ١٦٠
(٢) بصير عيان العصر واعوان العصر ٤٣٣ ، ر صفت السبعة الكبرى ١٠ ٣
وشتر صغر فزون سبكي ٢٦٠ ٣٦٥
(٣) بصير أعيان العصر واعوان العصر ٤٣٢ ، طهات السبعة الكبرى ٣١ ٣
وكشف الظنون ٤٩٤/١ ، وشتر هذا الكتاب صغر فزون السبكي ٢٩٤ ٢٩٤
(٤) بصير صفت السبعة الكبرى لدح نيس سبكي ، ٣ ٣ ، وكشف الظنون
٢١٢ ١١ ، وشتر هذا الكتاب صغر فزون السبكي ٢٩٤ ٤٢٩
(٥) بصير أعيان العصر واعوان العصر ٤٣٣ ، ر صغر - السبعة الكبرى ٣ ٣
وكشف الظنون ٦٧١ ١ ، وشتر هذا الكتاب صغر فزون السبكي ٢٢٠ ٢٣٢
(٦) بصير أعيان العصر واعوان العصر ٤٣٤/٣ ، ر صفت السبعة الكبرى ٤ ٣
وكشف الظنون ١٣٥/٢ ، وشتر هذا الكتاب صغر فزون السبكي ٢٣٢ ٢٥٥
(٧) بصير أعيان العصر واعوان العصر ٤٣١ ٣ ، ر صفت - السبعة الكبرى ٤ ٣
وكشف الظنون ٣٦٥ ، وشتر هذا الكتاب صغر فزون السبكي ٣ ٣١١

الفصل لثاني. كتاب (بيان حكم الرّبط في اعتراض الشرط

على الشرط) دراسة وتحليل

المبحث الأول. بوثيق اسم الكتاب، وسببه إلى مؤلفه

بوثيق اسم الكتاب

أجمعت المصادر التي ترجمت لسبكي على أن من مصنفاته كتاب يسمى: بيان حكم الرّبط في اعتراض الشرط على الشرط، ومن يعرف ذلك ابنه تاج الدين السبكي عند حديثه عن مصنفاته^(١)، وصرّح على ذلك أيضاً السيوطي في حسن المحاضرة^(٢)، والغدادي في هدية العارفين^(٣)، إلا أنهما أسقطا الكلمة الأخيرة من العنوان، وهي: (على الشرط).

وفي أعيان العصر للصفدي^(٤) وبيعة الوعدة لسيوطي^(٥) وطبقت المفسرين للداردي^(٦) م تذكر كلمة (حكم) في العنوان

وصرّح صاحب كشف الظنون^(٧) على تسميته هذا الكتاب بـ: (بيان الرّبط في اعتراض الشرط).

و العنوان المدون على غلاف النسخة (أ) هو: كتاب بيان حكم الرّبط في اعتراض الشرط على الشرط بقى الدين لسبكي

(١) طبقات الشافعية الكبرى ٣٠٨/١٠

(٢) ٣٢٢ ١

(٣) ٧٢١/١

(٤) ٤٣١ ٣

(٥) ١٧٧/٢

(٦) ٤١٤ ١

(٧) ٢٦١/١

بيان حكم الربط في اعتراض شرط علي بن شرف السبكي - بحمد نوره في سبب الصاعد

وموجود على طرة الكتاب أيضاً هذه مسألة اعتراض الشرط على الشرط، والكلام على ما يتعلق بذلك، تأليف شيخ الإسلام قاضي القضاة تقي الدين أبي الحسن علي بن عبد الكافي السبكي الشافعي رحمه الله تعالى ويُسمى هذا الكتاب: بيان حكم الربط في اعتراض الشرط على الشرط. أما النسخة (ب) فهي ضمن مجموع؛ ولم يكتب عليها عوال. توثيق نسبة الكتاب إلى مولاه.

لا شك في نسبة الكتاب لمولاه؛ وذلك للأسباب الآتية:

- ١- أن أكثر كتب التراجم نصت على أن من مصنفاته كتب. بيان حكم الربط في اعتراض الشرط على الشرط^(١).
- ٢- أن القاسح صرح باسم المؤلف في أول كتاب فقال: رقل سيده الشيخ الإمام العالم العلامة قاضي القضاة شيخ الإسلام تقي الدين أبو الحسن علي السبكي الشافعي قدس الله تعالى روحه.
- ٣- أن اسم المؤلف مكتوب على غلاف نسخة (أ)

المبحث الثاني: مهج المؤلف في الكتاب

من خلال تحقيقي هذا الكتاب فمت بتدوين بعض الملاحظات التي من خلالها أحدد أهم ملامح المهج الذي سار عليه المؤلف في كتابه، وهي:

- ١- بدأ السبكي كتابه بمقدمة تبين أهمية هذه المسألة التي أوردها الكتاب، وهي مسألة اعتراض الشرط على الشرط؛ فقال: «أما بعد فإن مسألة اعتراض الشرط على الشرط تكمن فيها الفصحاء والتجاه، وهي مسألة مهمة

(١) يصر أعين العصر ١٣١٠، وطبعات شافعية الكبرى ٣٠٨/١٠، وحسن محاضرة

٣٢٢١ ربيع الثوب ١٧٧٢، وصفت معبرين ٤١٥، وتسف الطوب ١ ٢٦.

يحتج إليها في تعيقات الطلاق والعتق وغيرها في مواضع من الكتاب العربي وفهمه، ولسان العرب^(١)

٢- ذكر السيكي في مقدمته - أيضاً - خلاف النجاة في تركيب هذه المسألة، والصحيح من ذلك، فقال: «وقد نقل ابن الدهد، موصي التحوي عن بعض النجاة أنه مع تركيبها، مثل أن تقول: إن دحيت الدار إن أكتت فأتت طالق، وقال كما لا يجوز مبدأ بعد مبدأ بغير عطف ويحبر عنهم بحبر واحد كذلك هذا والصحيح الذي أطبق عليه الجمهور جواز هذا التركيب، واما النظر في معناه، وما يقتضيه صيغة التحوي في استحقاق الخواب، وما يقتضيه الفقه والتحوي في ترتيب الشرطين، ومحذر أن الخواب لشرط الأول، وأنه يعتبر لوقوع الطلاق أن لا يتأخر الشرط الذي في الوجود عن الأول، بل قد أن يقاربه، أو يتقدم عليه، إلا أن يدل دليل على خلاف ذلك،^(٢)

٣- يظهر لي أن السيكي أن في مقدمته عن مهجته الذي سيسر عليه في حديثه عن هذه المسألة وطريقته في ترتيب المباحث التي يتعرض لها في هذا الكتاب، فقال: «وأما إن شاء الله أذكر لك في هذه الأوراق ما حصرتي في الكتاب العزيز من الآيات الشاهدة لذلك، وما ورد من شعر العرب وغيرهم، وأبطل كلام الفقهاء والنجاة في ذلك، ورحح ما نيسر لي ترحيحه إن شاء الله تعالى، وأبدأ بالآيات الكريمة تركاً وأدباً، وهي ثلاث، منها واحدة أراها هي العمدة في ذلك ودلائلها صحيحة عليه، ومنها آيتان استشهد بهما الفصلاء»^(٣)

٤- بدأ المؤلف حديثه عن هذه المسألة بذكر الآيات الكريمة التي يستشهد بها على المسألة، وعددها ثلاث آيات، وأورد القول في كل آية، مستوعباً كلام

(١) ينظر ص ٤٨٦ من التحقيق

(٢) ينظر ص ٤٨٦، ٤٨٧ من التحقيق

(٣) ينظر ص ٤٨٦، ٤٨٨ من النسخة

بناءً على حكم شرط في شرط السبكي - عفو د. إبراهيم بن سالم الصاعدي

لحاجة حولها، ثم بين الرأي لرحح لديه في دحوها في المسألة م لا^١

٥- ذكر السبكي بعد ذلك بيتين من الشعر أحدهما يستشهد به على هذه المسألة؛ ولثاني منهما يذكر على سبيل تمثيل، لأن أدلة مؤلفه وفصل القول في هذين البيتين عما لا مزيد على ذلك^٢

٦- ذكر السبكي بعد ذلك بعض الأمثلة التي يكتم فيها الحجة، ومن جملة الأمثلة التي تكلم فيها لبحر في ذلك، من أحاديث إلى دعوتها إلى أحسن دليل^٣

٧ عرّض السبكي بعد ذلك لمباحث الفقهية التي تتعلق بهذه المسألة، وأحوال الفقهاء فيها

وفد فصل القول في المسائل الفقهية، ذكرها أفواها العلماء واحسارهم، وانتأه في ثبوت المسائل يرى عموماً كعبه في هذا العلم، ولم يذكر للمؤلف أنه لم يكن ناقلاً وحسب، بل كان يفتي لأقول، ويرجح ما يراه، معتمداً في ذلك على أدليل الصحيح^٤

٨- حرص المؤلف على نقل كلام العلماء في المسائل التي يتحدث عنها، وهذا يدل على سعة اطلاعه على كثير من المصادر، بدليل أنه اطلع على مسحيتين من كتاب سيويه^٥، ويص بعد نقله لخصوص العلماء على انتهاء النقل، مما يدل على لأمانة العمدة التي يتحلى بها السبكي

٩- كان المؤلف يشرح كلام العلماء، وخاصة ما ذكر من أقوال عن سيويه^٦، ومن يتأمل يرى أنه يشرح عبارة سيويه بدقة متناهية، وهذا يدل

(١) يقر من ص ٤٨٨ ٥٠٦ من تحقيق

(٢) يقر من ص ٦ ٥٠١ من التحقيق

(٣) يقر من ص ٥١٠ من التحقيق

(٤) يقر من ص ٦ ٥٣٩ من تحقيق

(٥) يقر من ص ٤٩ من التحقيق

(٦) يقر من ص ٤٩١ وما بعده من التحقيق

على سعة بده في علوم اللغة

١٠- ذكر أنسيكي ما عرّض له من فوائد، نحو قوله: «وهي فائدة» وهو أنه لم عدل عن (إن نصحت) إلى ﴿إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَصْخَحَ﴾ وكأله - والله أعلم - أدب مع الله حيث أراد الإغواء^(١). وقل في موطن حر. «ويؤخذ من هذه الآية فائدتان...»^(٢).

١١- سجع المؤلف في بعض الأحيان إلى طريقة السؤال والجواب. ليصر لحكم في ذهن القارئ، قال: فإن قلت: كيف تجب الإحلال مشروطاً بأهبة والإحلال المشروط بأهبة مشروط بالإرادة، وفي ذلك كونه جواباً لهم ومشروطاً بكل منهما، وهذه الشروط كالأسباب ولا يجوز أن يكون سبباً لمسبب واحد؟ قلت: لم أحل الإحلال الواحد مشروطاً بهما، وإن جمعت المشروط بأهبة مطلق الإحلال، والمشروط بالإرادة الإحلال المقيد المحمول جواباً اهبة^(٣).

١٢- عرض المؤلف مسأله عقدية اتصى الأمر ذلك قاب «والآية الثانية أحد الفقهاء منها أن الثاني مقدم على الأول؛ لأن ردة الله تعالى قدعة وإرادة نوح الصبح حادثة وهذا جاء بحسب المادة لا بوضع اللفظ، وأيضاً فهذا على مذهب أهل السنة في قدم إرادة الله تعالى، وقد علم خلاف معتبره فيه^(٤).

١٣- شرح المؤلف ما عرّض له من كلمات غريبة في آليات الشعرية، نحو قوله: «ومثل هذا اليب مع سلامة عن ضرورة ما فيه أبو بكر بن دريد - وإن كان مولداً».

فإن عثرت بغدداً ن وأنت نفسي من ههنا نقولاً لا لعل

(١) ينظر ص ٥ من التحقيق

(٢) ينظر ص ١٠٢ من التحقيق

(٣) ينظر ص ٥٠٦ من التحقيق

(٤) ص ٤ من التحقيق

سار حُكْمُ الرُّبْعِ فِي عَرَضٍ مِنْ شُرُوحِ عَنِ الشُّرُوحِ لِسُتَكْرٍ - نَحْوِ دَابِرِ هَيْمِ نَرْ سَابِمْ لِهَضْعَدِيَّةٍ

وَأَلَتْ مَعَاهُ نَجَتْ، وَلَا لَعَا مَعَهُ، لَا سَلَامَةَ،^١

١٤ - ذكر المؤلف شرحاً لتأليث الشعرية؛ قال عن ليت اساق،
فالبيت العربي أتى فيه بالشروط التي ريدته في إكمال لإغائة ولصرا، فإن
المستغث قد تكون استعائته لسعر شديد دهمه لا يستطيع رده، وقد يكون د
دون ذلك فقصد الشاعر. إن تستغيثوا ب عدم الأمر لعظيم المقطع بصركم
بصراً عظيماً، يعني فكيف فيما دون ذلك،^٢.

وقال أيضاً «وانظر إلى قوله (معاقل عر زاه كرم) فسم يُقَيِّ هذا لشاعر
وحجاً من وجوه التمدح إلا ذكره ويدلغ فيه من جهة المستغث، لشدة الحاجة،
ومن جهة المستغث بصركم اعظم وجعلهم في معاقل عر ميعة وريدة كرم،
تصير تلك المعاقل العزيزة أعظم من وطافهم وتزيينها بذلك لتتبع في نفوسهم
ويكمل سرورهم»^٣

١٥ - ذكر المؤلف بعض المصطلحات الأصولية، وهذا يدل على سحره
في كل العلوم، وخاصة ما يتعلق بالفقه وأصوله، قل «ويسمى عند الأصوليين
مفهوم الموافقة قوله يقتضي إثبات حكم المنطوق به للمسكوب عنه بطريق
الأولى»^٤.

وقوله: «فهو المسمى عند الأصوليين مفهوم المخالفة»^٥.

١٦ - صرح المؤلف بصعوبة بعض المسائل أو دقتها، من ذلك قوله.
وأما مسألة الإيلاء والطلاق فمشكلة، وقصدت أحاول فيها مراعاً آخر غير ما

(١) بصر ص ٥٠٨ من التحقيق

(٢) بصر ص ٥٠٨ من التحقيق

(٣) بصر ص ٥١٠ من التحقيق

(٤) بصر ص ٥٠٩ من التحقيق

(٥) بصر ص ٥٠٩ من التحقيق

سبق^(١).

وقال أيضاً: «فهم يشكك عاب من المسائل إلا مسألة لإبلاء، ولعل الله يفتح علينا بحلها بعد ذلك»^(٢).

١٧ - استطرد في بعض الأحيان، فذكر ما عرض له من فوائد.

قال: «وقد خرجنا عن المقصود؛ طلباً للعائده»^(٣).

المبحث الثالث: مصادره

مما لا شك فيه أن السكي كان له اطلاع واسع على كثير من العلوم، ويتبين ذلك من كثرة المصادر التي رجع إليها، واعتمد في تأليف كتابه عليها، وهذه المصادر يمكن أن تقسم إلى ثلاثة أقسام.

١ - مصادر نحوية.

من الكتب النحوية التي صرح المؤلف بالنقل عنها ما يأتي:

١ - لكتاب سيبويه، وقد أطلع المؤلف على نسختين من الكتاب، وقد نقل عنه في أكثر من موضع^(٤).

٢ - لادكار باللسان الفقهية والفوائد النحوية لأبي القاسم الرحاجي، وقد نقل عنه نقلاً طويلاً في موضع واحد^(٥).

وقد نقل المؤلف أيضاً - أقوالاً وآراء معروّاة إلى بعض أئمة النحو، ونصوصاً كثيرة؛ دون التصريح بالكتب التي نقل عنها، وتفصيل ذلك ما يأتي

(١) يض. ص ٥٣٥ من التحقيق.

(٢) يض. ص ٥٣٨ من التحقيق.

(٣) يض. ص ٥٠٥ من التحقيق.

(٤) يض. ص ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢ وعرف من التحقيق.

(٥) يض. ص ٥١١، ٥١٤ من التحقيق.

- ١- نقل عن الفارسي في أكثر من موضع^(١)
- ٢- نقل عن ابن مالك، وبالرجوع إلى كتب ابن مالك تبين أن هذا نقل من (شرح الكافية الشافية) ومن (السهيل)^(٢)
- ٣- نقل عن ابن السراج^(٣)
- ٤- نقل عن شيخه أبي حيان، وبالرجوع إلى كتب أبي حيان تبين أن هذا النقل من (التذيل والتكميل) ومن (الارتشاف)^(٤)
- ٥- نقل عن الأحفش^(٥)
- ٦- نقل عن أبي الحسن الأبيدي^(٦)
- ٧- نقل عن ابن الدهان، وبالرجوع إلى كتب ابن الدهان تبين أن هذا النقل من كتابه (الغرة)^(٧)
- ٢- كتب التفسير وأغراب القرآن
- ١- نقل عن الرمخشري، وبالرجوع إلى كتب الرمخشري تبين أن هذا النقل من كتابه (الكشاف)^(٨)
- ٢- نقل عن أبي اليقظة العكري، وبالرجوع إلى كتب العكري تبين أن هذا النقل من كتابه (التيبان)^(٩)

(١) ينظر ص ٤٨٨، ٤٩٠، ٤٩٥، ٤٩٨، وغيرها من النسخ

(٢) ينظر ص ٤٨٩، ٤٩٤، وغيرها من النسخ

(٣) ينظر ص ٤٩٤ من النسخ

(٤) ينظر ص ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، وغيرها من النسخ

(٥) ينظر ص ٤٩، ٤٩٧، من النسخ

(٦) ينظر ص ٤٩٨ من النسخ

(٧) ينظر ص ٤٨٦ من النسخ

(٨) ينظر ص ٥٠، ٥٠٢، من النسخ

(٩) ينظر ص ٥١٤ من النسخ

٣ مصادر فقهية

من الكتب الفقهية التي صرح المؤلف بسفل عنها ما يأتي.

- ١- كتاب الأم للشافعي^(١)
 - ٢- كتاب الميسط لعري^(٢)
 - ٣- كتاب الوجيز للفرالي^(٣)
 - ٤- كتاب المهدب بشيراري^(٤)
 - ٥- كتاب الشامل لأبي اصباح^(٥)
 - ٦- كتاب النهاية (مقدمة المطب) (مدم حرمين الجويني)^(٦)
 - ٧- كتاب الشافي للحرابي^(٧)
- وقد نقل المؤلف أيضاً أقوالاً معروفة إلى بعض أئمة الفقه، ونصوصاً كثيرة، دون التصريح بكتب التي نقل عنها، وتفصيل ذلك ما يأتي
- ١ نقل عن الشافعي، وبالرجوع إلى كتب شافعي بين أن هذا النقل من كتبه، (الأم)^(٨)
 - ٢ نقل عن المتولي، من كتبه، (التممة) وكان النقل بتواسطة من كتاب (العري) لمعالي^(٩)

(١) سطر ص ٥٢٧ من المحقق

(٢) يصر ص ٤١٧، ٤٣٢، ٤٣٣ من المحقق

(٣) يطر ص ٥٢٠ من المحقق

(٤) يطر ص ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٥ من المحقق

(٥) يطر ص ٥٢٥ من المحقق

(٦) يصر ص ٥١٩ من المحقق

(٧) ص ٥٣٦ من المحقق

٨، ص ٥٢٦، ٥٢٩، ٥٣٢، ٥٣٣ من المحقق

٩) يطر ص ٥١٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠ من المحقق

٣- نقل عن الواقعي كثير من كتابه (لعزير) شرح التوحيز المعروف بالشرح الكبير^(١)

٤- نقل عن إمام الحرمين قولين من كتابه (نهاية المطالب)^(٢)

٥- نقل عن البعوي قولين^(٣)

٦- نقل عن الفاضل قولين^(٤)

٧- نقل عن القاضي حسين قولين^(٥)

٨- نقل عن الإمام مائت قولاً واحداً^(٦)

٩- نقل عن الصيدلاوي قولاً واحداً^(٧)

١٠- نقل عن الشيخ أبي حامد الإسفراييني قولاً واحداً^(٨)

١١- نقل عن الجوري قولاً واحداً^(٩)

١٢- نقل عن الفوراني قولاً واحداً^(١٠)

(١) ينظر ص ٥٢٠، ٥٢٢، ٥٢٣، وغيره من التحقيق

(٢) ينظر ص ٥٠٩، ٥٢١ من التحقيق

(٣) ينظر ص ٥١٧، ٥١٨ من التحقيق

(٤) ينظر ص ٥٠٩، ٥٢٣ من التحقيق

(٥) ينظر ص ٥٠٩، ٥٣٠ من التحقيق

(٦) ينظر ص ٥٣٣ من التحقيق

(٧) ينظر ص ٥٠٧ من التحقيق

(٨) ينظر ص ٥٢٠ من التحقيق

(٩) ينظر ص ٥٣ من التحقيق

(١٠) ينظر ص ٥٣٢ من التحقيق

المبحث الرابع: شواهد

يُعدُّ السَّماعُ أوَّلُ الأدلة لِحُجُومَةِ البَيِّنَةِ اعتمدها السَّجَدَةُ فِي إثبات فواعدهم الحُجُومَةِ وأحكامها، ويُمثل ذلك في الآيات انقِرابية، وكلام العرب انقِراباً الذي يمتنع بكلامهم شعراً وشراً، والمؤلف اعتمد على السَّماع كغيره من السَّجَدَةِ، وتفصيل ذلك على النحو الآتي

أولاً - الشواهد القرآنية

استشهد المؤلف بعشر آيات، وفصل القول في ثلاث آيات منها^(١)
ثانياً - شعر العرب.

ذكر المؤلف ثلاثة آيات، التي منها احتج بها، وهما قول الشاعر
إِنْ سَتَعْبَثُوا بِإِنْ تُدْعُوا تُجَدُّوا مَتَّعْتُ عَزَّائِلَهُمْ كَرَمًا^(٢)
وقول الشاعر

مَنْ يَفْعَلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا^(٣)

والآخر ذكره على سبيل التمثيل؛ لأنَّ قائمه مؤنث، وفصل القول فيه، وهو قول الشاعر:

فِي عَشْرَتُ بَغْدَه إِنْ أَلَتْ نَفْسِي مِنْ هَذَا فَقُولَا لَا لَهَا^(٤)
ثالثاً - الأقوال:

ذكر قولاً لعائشة رضي الله عنها، وهو رِثْتُ يُسَارِعُ فِي هَوَاكَ^(٥).

(١) ينظر ص ٤٨٨، ٤٩٨، ٥٠١، وغيره من جمل

(٢) ينظر ص ٦٥ من التحقيق

(٣) ينظر ص ٥١٤ من التحقيق

(٤) ينظر ص ٥٠٧ من تحقيق

(٥) ينظر ص ٥٠٤ - "تحقيق"

المبحث الخامس موازنة بين كتيبي.

(بيان حكم الربط في عتراض الشرط على الشرط ليسكي)

و(اعتراض الشرط على الشرط لابن هشام)

لما لاشت فيه أن عقد المواربات بين الكتب، تسلط الصوء على يد
مهج كل كتاب، وماله من ميوت، وما قد يشوبه من عيوب أو تقصير
وقد وقع خياري على كتب راعتراض شرط على شرط لابن
هشام، لأنه أول كتب - قبل بشر هذا الكتاب - أفرد هذه المسألة بحديث
مفصل عنها، وقد خرجت من هذه المواربة ببعض النقاط التي لا بد لتقارئ
الكريم من الوقوف عليها، وهي على النحو الآتي:

أولاً - سمات الفرق فيها الكتابان.

- ١ - كلا الكتبتين ذكر أهمية هذه المسألة، وربطها ببعض لأحكام الفقهية^(١)
- ٢ - نص المؤلفان في كتابيهما على ذكر اندهاب الحوية، وأقوال العلماء^(٢).
- ٣ - ظهر ب شخصية كل منهما، ولا غرابة في ذلك فهم من أعلام انقروا السابع
ثانياً - سمات اختلف فيها الكتابان

١ - اسم كتاب اليسكي يتوسع في ذكر كرم ما يتعلق بمسألة، فعلى سبيل
المثل نجد أن حديثه عن الآيات اثلاث التي يراها العمدة في المسألة قد
استغرق قراءة تسع وعشرين صفحة، بخلاف ابن هشام، حيث بلغت أربع

(١) ينظر ص ٤٨٦، ٤٨٧ و ٤٨٨ من الكتابين و ص ٣٦، ٣٧ من كتاب عمده بشرط على

الشرط لابن هشام

(٢) ينظر ص ٤٨٦، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠ و غيره من الصحيفتين و ص ٣٤، ٣٥، ٣٨، ٤٣

و غيره من كتاب عمده بشرط على الشرط لابن هشام

- ٢- امتار السبكي بعرضه المفصّل بمسائل الفقهية المتعلّقة بهذه المسألة^١
- ٣- امتار ابن هشام بوضعه بضوابط من خلالها يتصحّ انقصود بقول النجدة (اعتراض الشرط على الشرط)^٢ بخلاف السبكي الذي انصب حديثه على الآيات التي يقل فيها إلتها من اعتراض الشرط على الشرط، وكذا الآيات لشعرية، وهن هي داحنة في هذه المسألة أم لا؟^٣
- ثالثُ موقف السبكي وابن هشام من هذه المسألة:
- إن المتأمل في كلا الكتّابين يبيّن له أنّ لسبكي موقفاً من بعض الشواهد التي يستشهد بها على هذه المسألة يختلف عن موقف ابن هشام، وبيان ذلك فيما يأتي.

- ١- آية احتلف السبكي وابن هشام حول الاستشهاد بها على هذه المسألة وهي قوله تعالى ﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقْرَبِينَ﴾ ﴿فَرَوْحٌ وَرُوحٌ وَجُتٌ نَعِيمٌ﴾ ﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ لَيْمٍ﴾ ﴿فَسَمَّ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ لَيْمٍ﴾ ﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُكَذِّبِينَ أَصْلًا﴾ ﴿فَرُلٌ مِنْ خَيْرٍ﴾ ﴿وَتَضْلِيَةُ خَيْرٍ﴾^٤
- يرى السبكي أنّ هذه الآية هي العمدة في الاستشهاد على هذه المسألة، حيث قال: «وأبداً بالآيات لكرمة ترك وادباً، وهي ثلاث، منها وحده أراها هي العمدة في ذلك، ودلالتها صحيحة عليه»^٥.
- ثم أورد الآية بعد ذلك، ثم قال: «هذه الآيات أحسن شيء في دلالة

(١) بصر ص ٥١٦ - ٥٤ من التحقيق

(٢) بصر عبارة الشرط على الشرط لا. هـ ص ٣ - ٣٩

(٣) بصر ص ٤١٨ - ٥١ من التحقيق

(٤) سورة الواقعة. آيات من ١٨ - ٥٤

(٥) بصر ص ٤٨٨ من التحقيق

بأن حكم الشرط في الاعتراض شرط على الشرط بشككي - تحقيق د ن هيم ن سالم بصاعدي

على ذلك،^١

ثم أورد أقوال السحاة حول هذه الآية، ثم ختم الحديث عن المسألة بقوله: «وقال بعض السحاة إن: أمّا ريد لمطلق عبارة قولك: إن أردت معوله حل المختصر إن كان من مقربين فحله روح وريحان وحنة نعيم؛ وهذا أظهر في اعتراض الشرط على الشرط،^٢

أمّا موقف ابن هشام من هذه الآية فمختلف، فقد قال «يس من اعتراض الشرط واحد من هذه المسائل الخمس التي سذكرها الشئ، أن يقترب بها تقديراً نحو: ﴿قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ أَخْرَجَهُمْ مِنَ مَقَاصِدِ الدُّنْيَا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾»^٣ على تعارض الشرطين...^٤

ثم قال بعد ذلك: «فنجيب أن جواب " أمّا " ليس محذوفاً بل مقدماً بعضه على الآخر، فلا اعتراض»^٥

٢- باب اتفاق المؤلفين على عدم صحة الاستشهاد به

الآية الأولى: قوله تعالى: ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أُنصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾^٦

الآية الثانية: قوله تعالى: ﴿وَمَرَّةً مُؤَمَّةً إِنْ وَهَتَ نَفْسِي لِشَيْءٍ نَزِدَ إِلَيَّ أَنْ يَسْتَكْبَحَهَا﴾^٧

الآية الثالثة: قوله تعالى: ﴿قَالَ مُوسَى يَنْقُومُ إِنْ كُنْتُمْء مَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَيْنُهُ

(١) بصر ص ٤١٨ من التحقيق

(٢) بصر ص ٤١٨ من التحقيق

(٣) بصر ص ٤١٨ من التحقيق

(٤) بصر ص ٤١٨ من التحقيق

(٥) من الآية ٣٤ في سورة هود

(٦) من الآية ٥٠ في سورة الأحزاب

تَوَكَّلُوا إِن كُنتُمْ مُسْلِمِينَ ﴿١١﴾

اتفق المؤلفان على أن هذه الآية ليست من اعتراض الشرط على الشرط، خلافاً لبعض النحاة؛ إلا أن السبكي وروى ابن هشام في عروصه للمداهب النحوية، وأقول النحاة فيها^(١)

٣- آية اتفق المؤلفان في الاستشهاد بها على هذه المسألة

وهي قوله تعالى: ﴿كَتَبَ عَلَيْكُمُ إِذَا خَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتَ إِنْ تَرَكَ خَيْرَ الْوَصِيَّةِ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ﴾^(٢)

وجه السبكي للاستشهاد بهذه الآية بقوله: إذا لم تتمحص "إذا" نظريه وجعلت "الوصية" فاعل "كتب" وهو الوجه؛ وحذف كأنك قلت: كتب عليكم الوصية إن حضر أحدكم الموت. إن ترك خيراً، فيصير مثل قوله: ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي﴾^(٣) الآية والجواب ما دل عليه "كتب الوصية" وهو جواب لأول الشرطين، وجواب الثاني محذوف على رأي ومستغنى عنه على رأي^(٤).

وقال ابن هشام عن هذه الآية: (وفي آية أخرى على من ذهب إلى حسن - وجه الله - وهي قوله سبحانه وتعالى ﴿وَرَدَّ خَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتَ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةِ﴾) فإنه راعى أن قوله حل ندوه: (الوصية للوالدين) على تقدير الفاء أي: فالوصية، فعلى مذهبه يكون مما نحن فيه، وأما إذا رفعت (الوصية) بـ (كتب) فهي كآيات السابقة في حذف الجوابين^(٥).

(١) من الآية ٨٤ في سورة يوسف

(٢) بصر ص ٤٩٩ - ٥٠٠ وص ٥٣٦ من التحقيق ١ اعتراض سند على السند لا

هشام ص ٣٣ - ٣٦

(٣) من الآية ٢٥ في سورة النساء

(٤) من الآية ٣٤ في سورة هود

(٥) بصر ص ٥٣٩ من التحقيق

(٦) حظر اعتراض السند على الشرط لأن م ٣٨ ٣٩

بَارُ حَكِيمٍ لَرَنْطُ هِي، عَمَرُ صِي نَسْرُوحِ عَمِي شَرُوحِ سَنِيكِي - عَقِيو د بَارُ هِي مِي سَالِمِ نَعْدُ عَدِي

وعقب ابن هشام بعد ذلك بقوله: «وهدى موطان حصر لي قديماً، ولم
ارحم لغوي»^١ قلت السبكي ذكره قبل ابن هشام، ولعل ابن هشام لم يقطع
عليها عند السبكي

٤- في بطري أن كلا الكتين لا يعني عن الآخر، فكلاهما عرض
للمسألة من جانب مهم، وإن كان السبكي بهذا الكتاب قد وجه أطر لعناء
إلى مقدار التدخل بين عموم لشريعة بعمدة، والمقصد بخاصة، وبين عموم العربية،
فقد جمع مسائل فقهية مبني على عموم العربية

المبحث السادس: أثر هذا الكتاب فيمن بعده

فما لا شك فيه أن كتاب بيان حكم الربط في اعتراض الشرط على الشرط، للسبكي من المصادر المهمة لكثير ممن عوص هذه المسألة، وقد وقعت على كتاب: البرهان في علوم القرآن للإمام بدر الدين الزركشي (٧٩٤هـ) الذي عقد باباً للوع خمس والأربعين، في أقسام معنى الكلام، وتحدث فيه عن الشرط، وخصص له قاعدة فقل. والحادية عشرة في اعتراض الشرط على الشرط، وقد عدوا من ذلك آيات شريفة، بعضها مستعجم، وبعضها بخلافه^٧

والمُتأمل في كلام الوركشي يظهر له حلياً تأثيره بهذا الكتاب ويكتب ابن هشام اعتراض الشرط على الشرط، فقد نقل الوركشي عنهما بوضوح كثيرة، لكنه لم يصرح باسمهما؛ ودلت أن الوركشي عرّض هذه المسألة بذكره للآيات التي يقال فيها أحد من اعترض الشرط على الشرط، ثم عَقَّب ذلك بذكره لتنبیه في صياغة اعتراض الشرط على الشرط، وكان تأثيره بالنسبة لابن هشام واضحاً عند حديثه عن تلك الآيات وتفصيل ذلك في ما يأتي.

(۱) بعد از نماز صبح در مسجد اعظم (پس از نماز صبح)

(٤) بسم الله الرحمن الرحيم

أ الآية الأولى وهي قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ (١) فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتْ نَعِيمٌ (٢) وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ (٣) فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ (٤) وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُكَذِّبِينَ الضَّالِّينَ (٥) فَنُزُلٌ مِنْ حَمِيمٍ (٦) وَتَصْلِيَةٌ مِنْ حَمِيمٍ (٧) ﴿

بدأ البرزكشي حديثه عن هذه الآية بذكره لرأي النجاشي، ثم عقبه بمتابعة ابن مالك لـ النجاشي في هذا الرأي، ثم بين أنهما مسوقان بسببويه في ذلك

قال البرزكشي: «قد اجتمع هه شرطان وجوب واحد، فليس يحتمل إحداهما أن يكون جواباً لـ "أَمَّا" أو لـ "إِنْ"، ولا يجوز أن يكون جواباً ههما، لأنهما لم ير شرطين لهما جواب واحد، ولو كان هذا لجاز شرط واحد له جوابان، ولا يجوز أن يكون جواباً لـ "أَنْ" دون "أَمَّا" لأن "أَمَّا" لم يسعمل بغير جواب، فجعل جواباً لـ "أَمَّا"، فتحمل "أَمَّا" وما بعده جواباً لـ "إِنْ" وتابعة ابن مالك في كون الجواب لـ "أَمَّا" وقد سبقهما إليه إمام لصاعقة بسببويه،^(١)

ومن وقف على كلام السبكي في هذه الآية يتضح له أن البرزكشي قد تأثر به، ونقل ما ذكره عن العلماء في هذه المسألة؛ لأنه أكتفى بذكر رأي ابن مالك وسببويه دون أن يذكر خصوصهما، كما فعل السبكي^(٢)

ثم أكتفى البرزكشي حديثه عن الآية بذكره لرأي أحد العلماء فقال: «وبارِع بعض المتأخرين في عدل هذه الآية من هذا، فإن...»^(٣) والبرزكشي عن بعض المتأخرين. ابن هشام، ونقل عنه ما ذكره في هذه الآية.^(٤)

(١) سورة الواقعة، الآية ٨٨ - ٩٤

(٢) ينظر: «المعجم» في علوم القرآن ٢: ٣٦٩

(٣) ينظر: «المعجم» في علوم القرآن ٢: ٣٦٩

(٤) ينظر: «المعجم» ٤٨٨ - ٤٩٠ من التحقيق

(٥) ينظر: «المعجم» في علوم القرآن ٣٢، ٣٣، ٣٤

ب - الآية الثانية. وهي قوله تعالى ﴿ وَلَا يَنْشَأُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ ﴾^(١) في هذه الآية نقل الزركشي كلام السبكي. أيضاً - دون أن يصرح باسمه^(٢).

ج - الآية الثالثة. وهي قوله تعالى ﴿ وَآمَرَهُمْ مُوسَى أَنْ يَتَوَكَّلُوا عَلَى اللَّهِ أَنْ يَشَاءَ لَكُمْ ﴾^(٣) في هذه الآية نقل الزركشي كلام السبكي بإجازة دون أن يصرح باسمه^(٤).

د - الآية الرابعة وهي قوله تعالى ﴿ قَالَ مُوسَى يَنْقُومُ إِنْ كُنْتُمْ بِآيَاتِي فَلَا فَعْلَ لَهُ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ ﴾^(٥) في هذه الآية نقل الزركشي كلام ابن هشام، دون أن يصرح باسمه^(٦).

هـ - الآية الخامسة. وهي قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُوَ إِنْ تَوَكَّلْتُمْ وَأَنْتُمْ تُؤْتُونَ يُؤْتِكُمْ أَزْوَاجَكُمْ وَلَا يَسْفِكُمْ أَمْوَالَكُمْ ﴾^(٧) في هذه الآية نقل الزركشي كلام ابن هشام بإجازة دون أن يصرح باسمه^(٨).

و - الآية السادسة وهي قوله تعالى ﴿ وَلَوْلَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُؤْمِنَاتٌ لَمْ تَعْلَمُوهُمْ أَنْ تَطَافُوهُمْ فَيَنْصَبُوا عَلَيْكُمْ مَعْرَةَ بَعْضٍ لِبَعْضٍ لَعَلَّ فِي

(١) من الآية ٣٤ في سورة هود.

(٢) ينظر البرهان في علوم القرآن ٢، ٣٦٠، ١٣٦٠ ص ١٩٨-٥٠٠ من تحقيق

(٣) من الآية ٥١ في سورة الاحزاب

(٤) ينظر البرهان في علوم القرآن ٢، ٣٦٠ ص ٥ من التحقيق

(٥) من الآية ٨٤ في سورة يوسف

(٦) ينظر البرهان في علوم القرآن ٢، ٣٦٠ وعناصر شرط على شرط لاسيما ٢٢، ٤٢

(٧) من الآية ٣٦، ٣٦ في سورة محمد

(٨) ينظر البرهان في علوم القرآن ٢، ٣٦٠ وعناصر شرط على شرط لاسيما ٢٤

زحمتهم من إنشاء لو تزيكوا لعدتنا الذين كفروا منهم عذبا اليك ﴿١٠﴾ ، في هذه الآية نقل الرركشي كلام ابن هشام دون أن يصرح باسمه.^٢

ز- الآية السابعة: وهي قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرَ الْوَصِيَّةِ لِلْوَلَدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ الْمَعْرُوفِ﴾^٣ ، في هذه الآية نقل الرركشي كلام ابن هشام بإجاز دون أن يصرح باسمه.^٤

ومن قاصر بهذا الكتاب - أيضاً - الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور في كتابه: تفسير التحرير والتنوير، فقد قال عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَمَرَأَةٌ مُؤْمِنَةٌ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَكْحِبَهَا﴾^٥ ، «فتبين من جعل جملة (إن) أراد النبي أن يستكحبها) معترضة أن هذه الآية لا يصح التمثيل بها لمسألة اعتراض الشرط على الشرط كما وقع في رسالة الشيخ تقي الدين لسبكي المحعولة لاعتراض الشرط على الشرط، وتبعه السيوطي في نفس السابغ من كتاب الأشباه والنظائر النحوية، ويلوح من كلام صاحب لكشاف استشعار عدم صلاحية الآية لاعتبار الشرط في الشرط فأحد يتكلف لتصوير ذلك».^٦

(١) من الآية ٢٥ في سورة المصح

(٢) ينظر البرهان في علوم القرآن ٢/ ٣٦١، واعتراض شرط على الشرط لابن هشام ٣٨

(٣) من الآية ١٨٠ في سورة البقرة

(٤) ينظر البرهان في علوم القرآن ٢/ ٣٧١، واعتراض شرط على الشرط لابن هشام ٣٨

(٥) من الآية ٥١ في سورة الاحزاب

(٦) عسر التحرير والتنوير ١/ ٩

القسم الثاني التحقيق

١- وصف النسختين الخطيتين المعتمدين في التحقيق

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على نسختين وفيما يأتي وصفهما.

١- النسخة الأولى:

هي من مخطوطات مكتبة الدكتور / نجم عبد الرحمن الخاصة، وهي من صورته عمدة شؤون المكتبات، في الجامعة الإسلامية، في المدينة المنورة، وتتمس مصدريها الرقم (٨١٩٧ / ٢٠).

وعدد أوراق هذه النسخة (١١) ورقة؛ وعدد الأسطر ما بين ٢٣ - ٢٩ سطراً، في اسطر الواحد خمس عشرة كلمة تقريباً، وقد كتبت بخط مشرقى واضح، واسم النسخ أحمد بن العجمي الشافعي^(١).

وكتب على غلاف هذه النسخة بخط صغير. (كتاب بيان حكم الربط في اعتراض الشرط على الشرط لشمي الدين السبكي)

وكتب بخط كبير (هذه مسنة اعتراض شرط على الشرط، والكلام على ما يتعلق بذلك؛ تأليف شيخ الإسلام قاضي قصبة تقي الدين أبي الحسن عبيد الكافي السبكي الشافعي رحمه الله تعالى، ويسمى هذا الكتاب: بيان حكم الربط في اعتراض الشرط على الشرط)

وقد عبرت هذه النسخة أصلاً، لخواص من نسقط أو الطمس

وقد رمرت هذه النسخة برمر (أ)

٢- النسخة الثانية

هي من مخطوطات مكتبة (كوبريني) في ستانبول في تركيا، وهي من صورته

(١) ينظر فهرس كتب سنة وسحر والصف في مكتبه الصغير - ص ٢١٢ - ٢١٣

مخطوطات في ستانبول - مكتبة في جامعة إسلامية: ص ٢٤٣ - ٢٤٤

عمادة شؤون المكتبات، في الجامعة الإسلامية، في المدينة امورة، وهي تحمل
لرقم (١٥٩٢) ونحو مصورته الرقم (٨/٤٣٢٨) في الجامعة الإسلامية.

وعدد أوراق هذه النسخة (٢٧) ورقه، وعدد الأسطر (٢١) سطراً، في
السطر الواحد إحدى عشرة كلمة تقريباً.

وقد كتبت بخط مشرقى واضح، ولم يذكر اسم النسخ، ولم يكتب
اسم الكتّار على غلافها، فهي ضمن مجموع فيه عدة كتب، في أول صفحة من
هذا المجموع فهرس بأسماء الكتب التي يحويها هذا المجموع، وسمي لكتب في هذا
الفهرس بـ (رسالة في اعتراض لشرط على الشرط، لسبكي).

وهذه النسخة روجعت من قبل نسخها، فكان يستدرك ما سقط منها
فيكتبه في الحاشية، ثم يصع في هامته كلمة (صح)
وقد دهرت هذه النسخة بالزمر (ب)

المصحح المتبع في تحقيق الكتب.

كان منهجى في تحقيق الكتاب على النحو الآتى:

١- اعتمدت في تحقيق الكتاب، وإقامة نصّه على النسخ (أ، ب) متعدّد
النسخ (أ) عمدة في إخراج الكتاب، وقابقتها على النسخة الأخرى (ب)
مقابلة دقيقة، وقد أشرت إلى كل زيادة أصيحت إلى النسخة (أ)، كما أشرت
إلى مواضع الاختلاف والتحريف في كل مهمل، وأشرت إلى مواضع
السقط، وميزت النص الساقط بوضعه بين معقوفين هكذا [].

٢- كتبت النص وفقاً لنقواعد الإملائية الحديثة.

٣- صطت الآيات القرآنية الكريمة، وعروقتها إلى سورها، ورسمتها كما جاءت
في المصحف الشريف

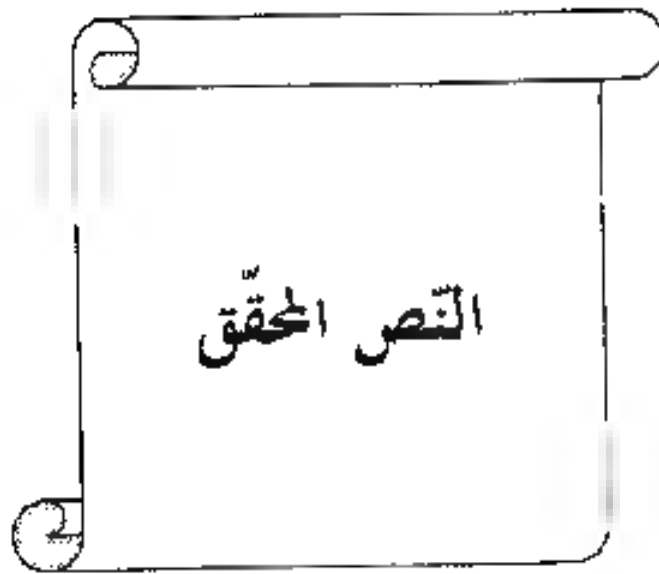
(١) فهرس فهرس كتب النسخ والنحو، النسخ في مكتبه مطبوع بمصر في قسم

مخطوطات: في عمادة شؤون المكتبات - في جامعة إسلامية ص ٥٤٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ - نُشْرُطُ عَلَى الشَّرْطِ لِمُسْتَحَقِّهِ - لِحَقِّقِي د. إِبْرَاهِيمَ بْنَ سَالِمٍ الْمُعَاوِيَّ

- ٤- صيغت الشواهد الشعرية، والكلمات التي تحتاج إلى ضبط.
 - ٥- حرج الشواهد الشعرية؛ مع بيان بحر لبيت، وقائمه - إن أمكن - وشرحت المفردات الغريبة فيه، وأوردت بعض الكتب بحويه التي استشهدت به، مراعيًا في ذلك التسلسل لتأريخي لوفاء مؤلفيها.
 - ٦- وثقت الأقوال والآراء الواردة في الكتاب بالرجوع إلى مؤلفات أصحابها فييسرت؛ وإلا فمن كتب نحو المعتمدة.
 - ٧- خرجت السائل الحويه، وذلك بالرجوع إلى مطامع من كتب النحو.
 - ٨- وثقت المسائل الفقهية، والنقول، وأقوال مذهب الأخرى التي ذكرها المؤلف.
 - ٩- شرحت الكلمات الغريبة في الكتاب، وذلك بالرجوع إلى المعجم النحوية.
 - ١٠- ترجمت للإعلام لدين وردت أسماءهم في الكتاب من كتب التراجم المعروفة.
 - ١١- أشرت إلى بداية كل صفحة من صفحات المخطوط بخط مانس أدام لكلمة التي تبدأ بها الصفحة؛ ووضعت بين معقوفين رقم الصفحة بجانب الخط المائل؛ مع الإشارة إلى وجه الورقة بالحرف (أ) والإشارة إلى ظهرها بالحرف (ب).
 - ١٢- ألحقت الكتاب بمجموعة من الفهارس المتبوعة بالارمة التي تيسر لإفادة من الكتب.
- وأخيراً، أرجو أن أكون قد وفقت في خدمة هذا الكتاب القيم، بهذا الجهد المتواضع الذي بذلته فيه، سائلاً ممن عرّ وجل أن يرفع به نسامين عامة، وطلاب العلم خاصة، وأن يجعله حلياً لوجهه الكريم، وآخو دعوا بأن أحمد لله رب العالمين





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال سيّدنا الشَّيخ الإمام العالم العلامة قاضي لقصة شيخ الإسلام [بقية
المجتهدين] ^(١) تقي الدين أبو الحسن علي السبكي الشافعي قدس الله تعالى
روحه [آمين] ^(٢):

أما بعدُ فإنَّ مسألة اعتراض لشروط على شروط تكتم فيها الفقهاء
والنحاة، وهي مسألة مهمة يحتاج إليها في تعيقات الطلاق واعتق وشهره في
مواضع من لكتاب العرير وفهمه، ولسان العرب
وقد نقل ابن النجاشي ^(٣) الموصلي التحوي عن بعض النحاة أنه مع
تركيبها؛ مثل أن تقول إن دحيت الذار ^(٤) إن أكلت فأنت طالق، وقال: كما
لا يجوز مبتدأ بعد مبتدأ غير عطف ويخبر عهما بخبر واحد، كذلك هذا ^(٥).
والصحيح الذي أطبق عليه الجمهور جواز هذا التركيب، وإنَّ النظر في

(١) ما بين العنقودين زيادة من ب

(٢) (تعالى) ساقطة من ب.

(٣) ما بين العنقودين زيادة من ب

(٤) في كتبه السخيين من البرهان، وهو بصحيح؛ والصواب ما هو مثبت

ومن ذهب هو سعد بن مسعود بن عيسى بن النجاشي التحوي؛ زيادة من ب. سعي
وأما زيادة سعد، وسكن حر عمره بنحوه، وعدم ذلك من ب. بقي منه سبع وسين
وخمسمائة في مصنفه كثير من شهره شرح لإصحاح وشرح الجمع، وكتب
المعبر في المعركة وهو مطروح. نظر في ريبه البرزوخ ٢٤٦، وسره النجاشي
١٢٩، وبعده الزيادة ٥٨٧

(٥) (أ) ساقطة من ب

(٦) نظر المعبر في شرح الجمع ٩٠، ب. نسخة البرزوخ

معها، وما يقتضيه^(١) صراحة التحو في استحقاق الجواب وما يقتضيه إلفقه والتحو في ترتيب الشرطين، والمحذر أن الجواب لشرط الأول، وأنه يعتبر لوقوع الطلاق أن لا يتأخر الشرط الثاني في الوجود عن الأول، بل إذا لم يقاربه، أو يتقدم عليه، إلا أن يدل دليل على خلاف ذلك^(٢)، وأما - إن شاء

() في أ بمضيه

(٢) أحسن الجواب في جواب المذكور، هل يكون بشرط الأول؟ أو الشرط الثاني؟.

فذهب ابن الشجري إلى أن الجواب بشرط الأول، تقدمه على الثاني قياساً على مسألة جراح السرط والعسفة، فإن الجواب يكون بمقدم منهما؛ وعلى هذا فإن تولى شرط واحدكم عنده أن يكون الجواب لأوحد، يكون الشرط الأول وجوبه جواباً بشرط سمي وإذا كان جواب شرط الأول فإنه في بية الأخير يكون واجباً وجوباً، ويكون الشرط الثاني في بية مقدم فهو الأول في معنى

وذهب المعكري إلى أن الجواب بعد كونه بشرط الثاني؛ لأنه صار حاداً بين الشرط الأول والجواب المذكور فكون الجواب به، لأنه محذور له، وجواب الأول بشرط الثاني وجوبه وتابع الرضي من الشجري في أن الجواب بشرط الأول، ولكن جواب الشرط الثاني عند الرضي يحذف من عيه ما كور وسر السرط الأول وجوبه جواباً شرطي كما هو رأي ابن الشجري؛ وذلك مؤسسه الشرط الذي هو إجراء سمي ودين جواب الشرط الأول وجوبه شرطي وسبق من هثم من الشجري والرضي في أن جواب المذكور بشرط الأول وذهب من ماليت إلى أن جواب المذكور الأول كما هو منه، ولكن الشرط الثاني لا جواب له لا المذكور ولا مقدراً، لأنه مقيد بالأو كقيد حان وقوعه موقفة؛ فإن إن ركب من سبقت طوق كان الجواب الأول، وسمي مقيد بالأو

كـ ر، والمعنى - كتب لاسمة فأب صو، حذر سيوطي والأشعري ما ذهب به ابن مالك بطر في هذه المسألة؛ أماني ابن الشجري ٣٦٧، والبيروني المعكري ٢٠٥٠، وشرح الرضي على الكافي ١٥١٤ - وشرح الكافي بسنده لا، ماليت ٣ ٤ ٦، وجميع ٤ ٢٢٧-٣٣٩، وشرح الأشعري ٢ ٣٣٥، وأصول السرط من حنبلين وأصول ناصر كبريتي ٢٨٥-٢٩١، وجملة الشرط عند ساحة العرب سمس ٤٢٠-٤٢٨.

بما أنكم مرتبطون في أكثر من شرط على الشرط بـ "بشأنكم" - عقيد د نر هيم بن ماسم امره عدي

الله أذكر بك في هذه الأوراق ما حصري في مكتب التعبير من آيات الشهادة لذلك، وما ورد من شعر العرب وغيرهم، وأبطل كلام الفقهاء واتحاد في ذلك، وأرجع ما تيسر لي تروحيته إن شاء الله تعالى، وأبدأ بالآيات لكرامة تبرك وأدب، وهي ثلاث. منها واحدة أراه هي العمدة في ذلك، ردلائها صحيحة عليه، ومنها آيتان استشهد بهما الفضلاء، فأقول وبالله المستعان

الآية الأولى وهي العمدة قوله تعالى ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ هروخ ورتخان وحتت نعيم ﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ﴾ فسلم لك من أصحاب النعيم ﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُكَذِّبِينَ الضَّالِّينَ﴾ فنزل من حيم ﴿وَنَضْلِيَّةُ حِيمٍ﴾ ﴿١﴾.

هذه آيات أحسن شيء في الدلالة على ذلك، فلأبر عني القارسي^(٢). وقد اجتمع هنا شرطان وجواب واحد، فليس يجوز أن يكون جواباً لهما، أو جواباً لـ "أما" أو لـ "إن"، فلا يجوز أن يكون جواباً لهما، لأنهما بر شرطين لهما جواب واحد، ولو جاز هذا لجر شرط واحد له جوابان، وهذا لا يكون جواباً لـ "إن" دون "أما"، لأن "أما" لم تستعمل بغير جواب فيجعل جواباً لـ "أما" بل "أما" وما بعدها جواباً لـ "إن".^(٣)

(١) سورة الواقعة، الآيات من ١٨-٤٠

(٢) هو لإمام بر عني أحسن من هذا من عند القارسي القارسي، هو النحو عني الزجاج ومن السراج فرع فيه وإليه ذهب أئمة من لامبده من جني، وأبو الحسن الأتعي، وأما طاب العباد وغيرهم، من مصنفه حجة ولا يصدق التعدي، والتعريف عني كذب سبويه، وغيره كثير، توفي سنة ٨٣٧٧ يصر في ترجمته، يناء برزاه ٨٠ ٣٠٠ وشدة التعبير ١٨٣، وعنه أنواع ٤٩٦

(٣) في - وهذا لا يكون ولا يكون جواباً

(٤) القصر موجود يسمى في بعض كتب القارسي، هو في شرح لار - لشكته لا غير -

السمي (يقصاح الشعر) ٦٨ (قصة، جواب "إن" ولا يكون، جواب آخر، لا تزي ر

وقال ابن مالك^(١) في توالي الشرطين. «الجواب لأوهما»^(٢) فإذا كان أول الشرطين "أما" كانت أحق بذلك من وجهين:
أحدهم أن جوابها إذا انفردت لا يُحذف^(٣) أصلاً. وجواب غير إذا [٢/ب] انفردت يُحذف^(٤) كثيراً^(٥).
الثاني أن "أما" قد التزم معها حذف فعل الشرط، وقامت هي مقامه، فهو حذف جوابها لكان ذلك إجحافاً و "ن" ليست كذلك^(٦) انتهى كلام ابن مالك.

= جواب "أما" لا يحذف في حال السعة ولا حيز، وجواب "ب" قد يحذف في الكلام في نحو أظن أن فعلت، ولا أن "أما" وجوابه سئغي فم عر حب - اجم - كم اسمي عن جواب امرء بفوزم. بت ظم، عر حب - ان فعلت) وفي كتابه تعليقته على كتاب سيبويه بشر آخر قريب من هذا فمن أراد الاستزادة فليرجعه في ١٧٢، ١٨٦ وكلام ابن عني الفارسي موجود ضمنه في كتاب البراء في علوم القرآن سر كشي ٣٦٩٢ وهو مقبول عن هذه الرسالة، وفي نسخة كلام الفارسي السبق مع غير في بعض العبارات شرح مقصوده ٢٠٢

(١) هو أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك طائفي جليلي لاسي في الأندلس؛ من ديسو، من النحاة، وحقق السعة في مصنفه كثيرة، منها التسهيل، وشرحه، وشرح الكافية السافية، ولفظه توفي سنة ٦١٢ هـ بصرى بخراسان في سنة ٣٣٠ وعية البرعة ١٣٠

(٢) نفس العبارة في شرح الكافية السافية ١٣٤٦: وقد تقدم أن جواب الأول مبرح من السؤالين، نحو قوله يعني: «إلا أردت أن أنصح لكم إن كان الله يريد أن يغويكم»

(٣) في ب لا تحذف، وهو بصحيح.

(٤) في ب تحذف، وهو صحيح.

(٥) في شرح الحجة الشهية على ذلك ١٧٣، ١٧٤: «سبب وحذف ما عهد حذفه من من حذف ما يُعهد حذفه»

(٦) شرح الكافية السافية ١٦٤٨، ١٦٤٧

بِأَنَّ حُكْمَ لَزْمِهِ فِي غَرَضٍ بِشَرْطِ عَنِ شَرْطِ بَسْمَلِكِيٍّ - فَهِيَ دُرٌّ هِيمٌ نِي - لَمْ يَصْعَدِي

فوافق الفارسي في كون اجواب لـ " أمّا " . وقد سبقهما إلى ذلك إمام
الصدقة سيويه^(١) - رحمه الله تعالى - [فقل] " في كتابه، في باب يذهب فيه
الخراء^(٢) " . وأمّا قوله تعالى : " وإن كان من أصحاب اليمين فسلام لك من
أصحاب اليمين^(٣) " فربما هو كقولك أمّا عدداً منك دك! وحسنت! لأنه لم يجرم
بها، كما حسنت في. أنت ظالم إن فعلت. " انتهى كلام سيويه.
وفي كتابه^(٤) بعد هذا، " وأبو الحسن^(٥) " يروى جواباً لهما جميعاً، ولا يحيز
ذلك إذا جزم، لأنه لا يخص الجواب للخراء^(٦) .

(١) هو إمام سجاد، أبو بكر عمرو بن عثمان بن قنبر. كتاب أعني أسرار السجود بعد الغيب،
أحد البحر عن الخليل، وعيسى بن عمرو، ويونس وعمره، وأحمد بن محمد عن الأحسن لأحمد
وعمره، وأحمد عن الأحسن الأوسط وفطرب؛ صنف كتابه مشهور الذي لم يسبقه في
منه أحد، ولم يلق به من بعده توفي سنة ٨٠ هـ. تنظر ترجمته في تحرير المحوطين
الطبرستان ٦٣، ورواه بروه ٢٥٦، وشاره التعيين ٢٤٢.

(٢) ما بين معقوفين زياده من ب

(٣) عنوان الكتاب في الكتاب ٧٤٣ (هذا باب يذهب فيه الخراء من لأحمد، كما ذهب في
وكان وشاههما)

(٤) صورة الواقعة، الآيت ٩٠، ٩١

(٥) الكتاب ٧٩٣

(٦) قد لفظ يؤهم أنه يقصد كتاب سيويه، ويصح كذلك ويصح يؤهم أو رد ب
الأحسن التي تحفظها بكتاب، وأشار إليها كثير من العلماء ينظر العتيقة على كتاب
سيويه ١٨ / ٢ حاشية رقم (٥)

(٧) أبو الحسن هو سعد بن مسعود النخعي، المعروف بالأحسن الأوسط؛ أحد عن سيويه
وبن مالت التميمي، وأحمد بن محمد بن حاتم السجستاني، وهو بصري مذهب، لكنه من
كثيراً إلى مذهب الكوفي، من مصنفاته معاني القرآن توفي سنة ٢٠٥ هـ. تنظر ترجمته في
تحرير تحرير البصريين ٦٦، ورواه بروه ٣٦٢، وشاره التعيين ٣١

(٨) قد النص غير موجود في صلب كتاب سيويه وقد أشار معنى الكتاب في أنه موجود =

وفي نسخة أخرى زيادة على هذا: «وسيؤيه يجعله جواباً لـ "أما" ويوب
عن جواب "إن" لأن الصدر لها، ونظيره تقدم القسم وتأخره، انتهى.
فقول سيويه هو كقولك. (أما غداً فلت ذلك) يقتضي أن الجواب
لـ "أما" ويقتضي أن الشرط الذي وقع بين "أما" وجوابها كالطرف في قولك
(غداً) فيكون تقييداً له، ولا يجوز أن يكون (غداً) معمولاً لما بعده؛ لأن ما
الجواب لا يتقدم معمول ما بعدها عليها، فكذلك الشرط الواقع بينها وبين "أما"
"لا يجوز أن يكون متعلقاً بما بعده، ويصير هذا الكلام في قوة قولك: مهما يكن
من شيء، على تقدير كونه من المقربين فيه رُوح، أو فجراؤه رُوح، كأنه قال.
إن كان من المقربين فمهما يكن من شيء فروح، وفي هذا عموم ثبوت الروح
على كل تقدير بعد ثبوت كونه من المقربين. وهذا أفخم وأحسن من أن لو
قلنا: مهما يكن من شيء فإن كان من المقربين فروح؛ لأن هذا ليس فيه عموم
ثبوت الروح بل هو مطلق على تقدير كونه من المقربين، والعموم في حصول
تلك الشرطية على تقدير هذا دون الأول.

وقول سيويه^(١): (وَحَسُنَتْ.... إلى آخره)^(٢) أي: لأن فعل الشرط ماضٍ

^(١) في نسخة (أ) و(ب) يظن الكتاب ٧٩/٣، حاشية رقم (٤) والمضارع أيضاً موجود في
شرح الكتاب بسري، رساله دكتوراه، جمع بين سيد جلال جوده، المجلد الذي ٤٢٨،
وموجود أيضاً باختصار في التعليل على كتاب سيويه ١٨٦/٢.
(٦) الكتاب ٧٩/٣.

(٢) قال أبو علي الفارسي تعليقاً على هذا الكلام «قوله وحسنت» لأنه لم يُجرم بها كما
حسنت في قوله ب ظلم إن همت "أي حسن" إلا ما يؤوله تعالى (إن كان من
أصحاب اسمين) جواباً في اللغز؛ لأنه غير مجرم، كما أن قولك أنت ظالم قد
تقدم على الجملة التي تكون جواباً للفظ، فكذلك قوله تعالى وأما مع ما أتت به
يدل على جملة التي تكون جواباً، كما ذكرنا أنت ما لم يمتد، كأنك قلت: مهما يكن من
شيء فسلامت إن كان من أصحاب البصير فسلامت، إلا أنك استعيت به بدلالة

١- ...
 ٢- ...
 ٣- ...
 ٤- ...
 ٥- ...
 ٦- ...
 ٧- ...
 ٨- ...
 ٩- ...
 ١٠- ...
 ١١- ...
 ١٢- ...
 ١٣- ...
 ١٤- ...
 ١٥- ...
 ١٦- ...
 ١٧- ...
 ١٨- ...
 ١٩- ...
 ٢٠- ...

(ب) ...

١- ...
 ٢- ...
 ٣- ...
 ٤- ...
 ٥- ...
 ٦- ...
 ٧- ...
 ٨- ...
 ٩- ...
 ١٠- ...
 ١١- ...
 ١٢- ...
 ١٣- ...
 ١٤- ...
 ١٥- ...
 ١٦- ...
 ١٧- ...
 ١٨- ...
 ١٩- ...
 ٢٠- ...

وقوله (وينوب عن جواب "إن") لا ينافي تقديره محدوداً، ويكون أراد
بالتبعية الدلالة، أو يكون سيوييه أعطى لثبابة حكم الحدود لزوم مضي فعل
الشرط، لا بد من سلوك أحد هذين الطريقين
وقوله: (لأن الصدر لها) أي: لـ "أما"
وقوله: (وبطوره تعدم القسم وتأخره) أي: أن القسم إذا تقدم كان
الجواب له، وإذا تأخر كان الجواب لشرط^(١)، فروع الصدر^(٢)

(١) في ب بشرط

(٢) إذا جمع شرط رسم سعي بحواب متقدم منهما عن جواب متأخر، يريد العادة
بمتقدم، ونوعه الآخر حشو مع دلاء جواب متقدم عليه؛ فمثل هذه الشرط إن قام
به والله أكرمه، وإن لم يقدم القسم والله إن قدم لا كرمته؛ هذا إذا لم يقدم عليهما
أو غير ذلك تقدم عليهما أو غير ذلك ثلاثة أقوال

الأول جعل الجواب لشرط متقدماً أو متأخراً، وحدف جواب القسم؛ مثل ذلك يريد
والله ب هم يكرمته، ويريد إن يقدم والله يكرمته، فحجاب القسم محدود في مساره؛
سواء بحواب شرعية، وأما جعل جواب بشرط مع تقدم ذي الخبر؛ لأن تقدم سقوطه
مُحْتَمَلٌ بمعنى الجملة التي هو منها؛ ومدير سقوط القسم غير محل؛ لأنه مسوق لترك التوكيد
و لا سبب عن التوكيد سائق ومن قال هذا القول سيوييه فإنه من ٣٨٤: (وتغور)
والله ب زني لا آئت؛ لأن الكلام مني عني "ب" لأنني أنه حسن أن يقول ب و ب
إن تأتيت أنت، فالقسم هاهنا محو، فإنه بدأت بالقسم م يحرق لأن يكون عليه، ومن
ذلك أوجب جعل جواب لشرط مع تأخره في شرح السهل، وشرح كونه وحذف
ذلك في خلاصه

الثاني حوّل اعتبار القسم والعادة؛ فمن كان بين الجواب، ومن هشده
الثالث حوّل اعتبار القسم والعادة؛ لأن ذلك غير مفرد؛ فيجب العادة؛ لأن جواب القسم
لا يكون مفرداً، وهذا القول فيه قسم يقول الثاني، وهذا رأي الرضي
وهذا قول أحد الحواري مع الجواب؛ إبقاء كل من قسم، والتمس ذكره النسوي و

بسمه رب العباد

وطاهر هـ أنه لا جواب له. وظاهر كلام سيويه أنه محذوف^(١)، وهـ لسي نفسه أبو حيان^(٢)، عن غير ابن مسك^(٣)، لكن كيف تقدّره^(٤) إذا قلت: والله إن جنتي لأكرمك^(٥) هل تقلّر. إن جنتي لأكرمك، أو: إن جنتي هو الله لأكرمك^(٦)، وما حكاه عن كتاب سيويه من قول الناقل عنه أنه يجعل جواب "أما" يوب عن جواب "إن" يقتضي الأول ويؤي منحه في الشرط مع الشرط.

وما حكاه من كلام الفارسي من جعل "أما" وما بعده جواباً لـ "ن" محتملٌ للثاني. ولأن يريد ترك الجواب بالكنية فلا تقدير؛ فصارت ثلاثة احتمالات، أحدها أن لا يُقدّر جواب محذوف^(٧) كما يقتضيه كلام ابن مالك الثاني أن يقلّر مثل جواب السابق فقط^(٨) كما يقتضيه كلام الناقل عن سيويه، وإن كان ذلك مفيداً بالقسم، أو بشرط الأول لكنه من حيث المعنى لا من حيث الصّاعة الثالث: أن يُقدّر مصمّون الجملة التي توسط الشرط بين حوزتها^(٩) وهو الذي يقفه أبو حيان

(١) مهم هـ من كلام سيويه فإنه قال ٣ ٨٤ «لا يرى أنه محسّر» يقول أن والله لسي

أنت، فالقسم هـ هـ هـ ورد ثلاث بقسمه هـ هـ، لا أن يكون عليه»

(٢) هو عمه من يوسف بن عبيد بن يوسف من حبان لأبي عبيد بن يوسف بأمر مدني، من كبار

العلماء بالعربية و تفسير و حديث و الترخيم و السمات، به مصنف مشهوره؛ منها سحر

خيوط، والأرساف، و ابن يمين و السكبين؛ تزي سنة ١٧٤٥ م سطر به جمه في إشارة التعبير

٢٩٠، و عليه السهية ٢٨٥١٢، و عليه البرعه ١ ٢٨.

(٣) بصر التدوين و السكبين ج ٨، ٣٤ ١

(٤) في م تقدّره

(٥) في م لأكرمك.

(٦) في م م بين معضوفين فقط و سطر كه مصحح نسخ

(٧) في م حوزتها؛ وهـ صحيف

لـ "إن"، وهو جواب لـ "أما" (١) ولو انزعم ذلك وقدر استقدير (٢) المذكورة م يكن على بطلانها دليل إلا أن كلام سيويه أبين وأحس، وهو مخالف ه والمعاد، فإن صح قول لأحفش هذه استقدير (٣) حوحت الآية على مذهبه من أن تكون من باب اعتراض الشرط على الشرط، ولا فهي منه كما هي على مذهب سيويه، ولقد كنت أظن أن هذه استقدير (٤) المذكورة عن لأحفش هي الصحيحة وأنها لازمة لقول سيويه، وقوله: (أما غداً فست ذلك) وتشبيهه الشرط بالظرف فهت ما قدمت من المعنى، وهو قريب من قول ابن مالك: إن الشرط تنويع الحال، فإن الحرف وظرف متفرد كلهما مفيد لشرط لأوّل، دخل في حيزه، متقدم على جوابه، فإن قلت قد نصّ النحاة (٥) على أن ما يبي "أما" مقدم من تأخير وأن حقه أن يكون بعد الفاء، وذلك يقتضي أن الشرط المذكور حقه أن يكون مؤخراً بعد الفاء قلت: إنما مرادهم بذلك إذا كان أسدي يبيهاً داخل في جوابها، مثل قولك: أما زيد فمطلق، تقديره: مهمم يكن من شيء فزيد مطلق، وهما الشرط ليس داخل في جوابها، بل يبيها، مهم لا يبيها أن يطبق أن ما يبيها مقدم من تأخير، لأنه مقتضى بالشرط، واعتذر أن الشرط من تنمته، وهذا كنه أيضاً فهمه من كلام سيويه - رحمه الله تعالى ورصي عنه - فكم من فو يد في كلامه الوجيز كالذهب الإبرير، وما ذكر أبو الحسن لأسدي (٦)، ليس محالاً

(١) في كت السخين (م) وهي مشهور من السخ والصواب هو متب

(٢) في كت السخين (استقدير) وهي تصحيف، والصواب ما هو مثبت بوروذه في نس ب حان هكذا

(٣) في كت السخين (استقدير) وهي تصحيف، والصواب ما هو مثبت بوروذه في نس ب حيان هكذا

(٤) في كت السخين (استقدير) وهي تصحيف، والصواب ما هو مثبت بوروذه في نس ب حيان هكذا

(٥) ينصر حتى لدى ٥٢٦، والنص ج ٤ - ٤٢٨

(٦) هو أبو الحسن عبي بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن الحسيني المعروف بالأدي =

لكلام سيويه^(١)

وحكى أبو حيان عن لفارسي قولاً تحري. أن الجواب له "ن" و جواب
"أما" محدوث^(٢)، وهو أبعد.

وأعلم أن تفسير "ما" بـ "مهما يكن من شيء" استفيد أيضاً من سيويه^(٣)،
وهو تفسير معني، والآفة "أما" حرف و "مهما" اسم، وقال بعض الحاة^(٤) إن "أما"
ريد فسطق بمثله قولك إن ردت معرفة حال مختصر إن كان من المقربين فحاله
روح وريحان وجة نعيم، وهذا أظهر في اعتراض الشرط على الشرط

الآية الثانية قوله تعالى حكمة عن روح عليه اسلام في مخاطبة قومه ﴿وَلَا
يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أُنْصِحَ لَكُمْ إِنْ كُنَّا اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾^(٥)
وهذه الآية ذكرها أكثر الفقهاء في الاستشهاد [٤/أ] لاعتراض الشرط،
وجماعة من الحاة أيضاً، وإنما يتم هذا لو كان ﴿لَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي﴾ مؤجراً بعد

— لايم الشنويين، وأن أحسن التبيين سورة قصص، أمما في النحو واللغة والشعر، وقر عنه
الاسناد أبو جعفر من الرئيس سجع في حيان ٥، أملاء على كتاب سيويه، وعلى الإيضاح،
وخرويه، وفي سنة ٦٨٠ هـ نصر ترجمته في ر. ر. غير ٢٣٣، و سبعة في ترجمه أممه
النحو والمعه ١٥٩، وبعبة الوعد ٩٩٧

(١) نصر شرح جرسته للأندلسي من ٣٧٧، سألته ذكرناه سعد العامدي في جمعه ٤، أخرى
(٢) نصر الارتشاف ٤/١٨٩٤، ورأي الفارسي هـ مذكور في كتابه يوضح الشعر ٧٨
(٣) من سيويه ٤ ٢٣٥، وقد ما فصيحه معني آخر، كأنه يقول عندئذ تهتم بكن من
أمره فمصدق، ألا ريت أن الماء لا يهـ هـ

(٤) نصر نصر شرح جرسته للأندلسي ص ١٠٣١، حو. في ٥٢٧، وسعد عدد ٢ ٢٣٤،
وجمهور نسخة - كما تقدم يقدرون - بـ "مهما يكن من شيء" فمصدق سيدهم في
الحال سائق مهما يكن من شيء فريد مصنف نصر مكا ب ٤ ٢٣٥، وروصف مبني
١٨١، و الحو إلى ٥٢٢

(٥) من الآية ٣٤ في سورة هود

وهي فائدة: وهو أنه لم عدل عن (إن نصحت) إلى ﴿إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَصْحَحَ﴾ وكأله - والله أعلم - 'دب مع' الله حيث أَرَدَ الإعواء.

وقد أحسن الرمحشري^(١) قسم يات ببعض الاعتراض في الآية: بن سماه مرادفاً^(٢)، وهو صحيح، وقال: «إِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى ﴿إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغَوِّبَكُمْ﴾ حراؤه ما دُنَّ عنه قوله. ﴿لَا يَسْمَعُكُمْ نَصْحِي﴾ وهذا بذال في حكم ما دل عليه فوصل^(٣) بشرط، كما وصل اجراء بالشروط في قولك: إِنْ أَحْسَنْتَ [إِلَى أَحْسَنْتَ] ^(٤) إِنْ أَفْكَنْتَ. انتهى

وهو يقتضي أَنَّ الجواب المخلوف هو مثل الجراء وحده لا الجملة الشرطية كلها، وهو ما نكسب فيه في الآية لأولى، وهو المحتار

وحفل ابن مالك بتقدير الآية: إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَصْحَحَ كُمْ مَرَادُافاً غَيْبَكُمْ^(٥) لَا يَسْمَعُكُمْ نَصْحِي^(٦) وهذا لجمعه بإيهاب من باب الاعتراض^(٧)، وقد بان

= صابط مسافة عدة، إذا كان جواب الشرط محذوف ففس من الاعتراض: مثله هذه الآية والتي بعدها ينظر اعتراض شرط على الشرط ٣ ٢٤

(١) بن كينا السخيم (من) وهو ثمرة

(٢) لرمحشري هو محمود بن عمر، أبو القاسم، جازي، له في اللغة ونحوه والأب ٥
، سمع النعمان، كثر المصنف، مما في كس غنم، معترب، من مصنفه كشاف، الصنف في
سريب الحديث، رالفصل توفي سنة (٥٣٨هـ) نصر ترجمته برهه الأبياء ٢٩٠ ر. ب. د.
رواه ٢٦٥/٣ وإشارة المعين ٣٤٥

(٣) فإن في الكشاف ٢/٤ ٢، فلو لم يرد وجه توف هذين الشرطين

(٤) في كينا السخيم (موصي) والصواب ما هو مثبت كما في كشاف ٢/٤ ٢١

(٥) بن يعقوب ساقط من ب و س. كما مصحح السخيم

(٦) كشاف ٢/٤ ٣

(٧) في كينا السخيم (عكس) ونصوب ما هو مثبت، كما في مراح الكافية السدفة ٣ ٥ ٢

(٨) مراح الكافية السدفة ٣ ١٥ ١

(٩) من حيث رحمه الله يرى أن الآية من غير من شرط على الشرط: فإن في مراح

حلاله^(١)

الآية الثالثة. قوله تعالى: ﴿وَمَرَأَةٌ مُؤْمِنَةٌ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسًا لِلَّهِ لِيُنْزِلَ رِزْقًا لِلَّذِينَ أُحْصُوا مِنْكُمْ وَأُنتُمْ عَلَيْهِ كَاتِبُونَ﴾^(٢)

وهذه مثل الآية الثانية، لتقدم الجزاء أو دليبه على الشرطين، فلاحتمال فيها كما قدّمنا، ويخرج عنى حد لاحتمايين عن أن تكون من باب الاعتراض^(٣)

الرقية الساقية ٣ ٥ ١٦ ١١. نوى شرطه دون عطف فندى مقيد بالآتي كعقيدته
بحال واقعة موقعة والحدود المذكور والمندول عنه بالآتي والتالي مستعني عن حوزة
عبارة مقام من لا جواب له وهو حاله وفن عن الآية (١) ولا يسمعكم بصحي) دليل
الجواب المخلوف وصاحب جواب أول مضمون ونشئ مقيد به فمستعني عن جواب
والنصير إن أردت أن أصبح بكم مراد عنكم لا يسمعكم بصحي) مصدر السبوق

(١) فصل أبو حنيفة القور في هذه الآية بكلام غير في كنه التدبير وكمبر ج ٨ ص
٢٢٥/١ نصه: وقد رده نصف على عادته بأحال؛ فقد انقضى. إن أردت أن أصبح لكم
مريداً الله عبيكم لا يسمعكم بصحي وقد سدد بعد من أنب رده لله معربة عنى من
هها عنه؛ ولا حجة في ذلك؛ لأن الآية محتمل أن لا يكون فيها (ب) انشقة من صا بر
محتمل أن تكون نافذة؛ أي لا يوافق مع بصحي على مرادى. - أصبح بكم من لا بد في
ذلك من قولكم أصبح فحييد يسمعكم، ثم قال: كان الله يريد أن يعزى بكم على إرادة
العوية عن الله تعالى، ثم أخبرنا من كان رباً ومصححاً هذه الآية أن يعزى بكم، هو
وبكم؛ فإذ احتمل الآية هذا الدرس م يكن ذلك من نوى شرطه ١ ٥ ١٦ ١١ سرطه،
والثانية نافذة عنى أن الآية من نوى الشرطين لا يكون إلا على مذهب من جعل
الله مريداً يفسر كما جعله ١ ٥ ١٦ ١١. صحيح وأما من رده عنى عنه فعلى عنه ذلك لا
يكون من نوى الشرطين كما ذكرنا.

(٢) من الآية ٥١ في سورة الأحزاب

(٣) عن أبي هشام بصح - عنى - هذه الآية يسب من غير صر - عنى السرم
وصابط مسافة عدد - كان حوز - منه من حوزة فليس من الاعتراض ومثله
لاية راجع فيها بصر عراض - عنى السرم ص ٣٤

بأن حكم يرتبط في أكثر من شرط على شرط سبكي - تحقيق دبره من سابع مضاعف

وقلوا إذا قل: أنت طالق إن شئت، اعتبرت لمشيئته على الفور،
فتعيق الإحلال بالإرادة - كان كتعيق البيع كان في الآية دليل على الصحة
كما هو الأصح، وإن كان تعيق الطلاق وانعق وهو الأطهر لم يعتد الفور في
الإرادة هذه، وإن اعتبرت هناك لأمر، منها أن اعتبارها في الطلاق لقربة
إحطاب، وعيكتها نفسها، وهنا خلافه، ومنها التعيق هنا بعبارة وهي مستقلة
والإرادة لا بد أن يقارنها أو تدحر عنها، ليحقق الرب

فإن قيل: [٥٥] من المعلوم أن الإحلال يفيد أحل موكولاً إلى خير من
أحل له وإرادته فما فائدة التقييد في الآية الكريمة بالإرادة؟

قلت فائدتان

إحداهما^(١)، التورية بقدر لبيك والديه. جعل لإحلال تبعاً لإرادته،
وأن إرادته سبب في الإحلال كما قالت عائشة - رضي الله عنها - (أرى
رَبَّنَا يُسَارِعُ فِي هَوَانِك) وهذا معنى عظيم لا يوجد في غيره، وقد خرج عن

(١) إن على مشيئة الزوج على وجه استحاضه فقال: لا صدق إن سكت، فيشترط مشيئتها في
محسن التواضع، فهو شرط في الجمع، وهو موجه لعدم أحدهما أن هذا يعيق استدعاء
رغبة الزوجين منها، فيكون موجه عبور في عقود التي أنه يصح تبعا وتعسكها
الضلع، مكان كما يوقر صدق بمسك وفي هذه حجة تعتبر بسببه على الفور

وهو قال لأجبي إن سكت فزوجتي طاهرة ولا يصح أنه لا يشترط مسكته على الفور، وفيه
كأن وجه، ووجهه لمؤيد وهو عند الصلاة عشية روجه لا على وجه الخطاب، بل
ول راجحي طانية إن سكت، من عند أنه يجب وسدعاء جواب فلا خطاب هذا
فلا يشترط الفور، وإن عدا كعم - سميت بسطة - ومعنى هذا فهو ككأنه رأى حاصره
فيصي أن يكون في حال سكت، يقع الطلاق، وإن كذب عائشة فمدد إليه يد بعده

خير ينظر العروة شرح الجواب ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧

(٢) في آخره

(٣) حديث جده السجدي في صحيحه: ما في قوله (أرى ربنا يسارع في هوانك) من

بأن حكم لربط في غير من بشرط على شرط يستلزم - محض دليلهم أن ما هم مقتضى

تتقدم^١ فيها إرادة على الإرادة، ولا إرادة على إرادة حيث اللفظ، ولا من حيث المعنى أيضاً، إلا أن نعلم أنه لابد من وجود الإرادة بعد إرادة ليقدره الإحلال، وهذا ليس من مقتضى اللفظ.

وأما ما ورد من شعر العرب في ذلك فقول الشاعر

إِنْ تَسْتَعِينُوا بِنَا نَتَدَعُوا تَجْدُوا مِمَّا مَعَاظِلُ عِزِّ رَأْيَا كَرَمًا^٢

وهذا صريح في عتراض الشرط على الشرط، والحوار للشرط الأول على مذهب سيويه، ومقتضى مذهب الأخفش أن يكون له^٣، وعلى كلام المذهب قول، (إن تدعوا) ضرورة ما سبق، وكذا الفصحح إن دُعِيتُمْ^٤، ويحتمل في غير البيت أن يجعل على إسقاط إرادة، لأنه جائز في الضرورة أيضاً، لكن لا يجوز هذا التقدير في البيت، لفساد المعنى، فإن الدعوى قبل الاستغاثة فلهذا يتعين أن (تجدوا) جواب للشرط الأول، أو هي، وأنه ضرورة في الإكاد

= يردده حادثه لا في محل وإسهاب للظم. وانكفي ومن عهد وهذا، يقول، لإرادة عن الله أصلاً، ويب هذه الآراء، ورد عليه بعض في كتاب المعمله وأصوغه أحسنه ووقف أهل السنة منها ص ٤ ١ ٣، ١

(١) في ب يتقدم

(٢) البيت من البسيط، وموافق عن ذلك، وشعر الفرع، معارف جمع معص وهو السجدة بغير شرح كفه شذوثة ٢ ٤ ٦، الدليل، النكاح ج ٨ ص ٢٢٢، وساعد على سهل الفوائد ١٧٣/٣، والصريح ٤٠٢، وجمع ٣٣٨٤، وشرح لأشعري ٤ ٣، ومقاصد الحوية ٤ ٥٢

(٣) تقدم وثيق هذه الآراء، حديث عنها في ص ٤٩ ٤٩٢ من حبيب، فراجع

(٤) قول أو جواب في تدبيل والنكاح ج، ص ٢٣٢، ويعلم مقتضى قول سمرقند، قد يبد أنه لا يهدف جواب بشرط في فصح كلام، حتى يكون معناه، ص ٢٠٢، وفي فصح الكلام، لا ٤ و ٥، مقصود، ص ٢٠٢، ومقارن، ثم استدل به البيت ويصر شرح الآية السابعة ٣ ٨

المصدر في الثاني^(١)

وأما على رأي ابن مالك أنه لا يُفتَر جوابٌ محدودٌ فليظهر أنه ضرورة أيضاً؛ فإنه إذا كان حذفه يجمع^(٢) من الإتيان بالفعل الذي يظهر أثر لشرط فيه، ولترك بالكية أولى أن يجمع من ذلك وقدر بن مالك، إن تستغيثوا بنا مدعورين^(٣)، وهو على رأيه في أنه لا جواب.

وقدره أبو حيان، إن تدعروا فإن تستغيثوا به يجدو معاقب عراهم كرم^(٤)، وهو على رأيه في تقدير الجواب بخلاف جملة الشرط، وقد قدمنا احتمال أن يقدر الجواب وحده، فيكون التقدير على هذا: إن تستغيثوا به تجدوا إن تدعروا ومثل هذا البيت مع السلامة عن الضرورة ما فيه أبو بكر بن دريد^(٥) - وإذ كان مولداً -.

[٥/ب] فَإِنْ عَثَرْتُ بَعْدَهُ إِبْنًا وَأَنْتَ نَفْسِي مِنْ هَذَا فَقُولَا: لَا لَعْنًا^(٦)

(١) ينظر: عناصر الشرح على الشرح لاس هشام ٥٣، ٤٩.

(٢) في كتب النسخين (المجمع) وهي تحريف، والصو - ما هو -

(٣) شرح النجاشية ٣، ١٦١٤.

(٤) ينظر: الأبيات والكميل ج ٨ ص ٢٣٢.

(٥) هو محمد بن الحسن بن دريد، أبو بكر الأدي النعري؛ و - في النسخة سنة ٥٢٢٣ هـ.

وشأ بقصص، كان من جمع الناس رؤسهم عنده، من مصنفاته: حمير، ولاشعة.

وملاحس ومقصو، توفي سنة ٥٣٣١ هـ في حمير - الجوز ٣٥، و -

الرواية ٩٢٣، وإشارة المعين ٣٠٤.

(٦) السب من الرجاء: ينظر: شرح مقصوده بن دريد بخطيب حريزي ١، ٢٠١، شرح مقصوده

بن دريد لاس هشام النحوي ٣٠٠، والديب والكميل ج ٨ ص ٢٣٢، وسعد

١٧٤٣، وسعي ٨٠١، وآخر ١٠١٥٨٣.

وعمر بن سفيان، وهذا معنى هذه. ور: غصب الميزي في معنى عيب. يقول:

وعيبٌ هـ. يذلي من هـ. إلى هـ. فلا يدور في رجاءه خط - شرح مقصوده =

بِإِنْ حَكَمَ الرِّبْتَ فِي عَرَضٍ بِشَرْطٍ عَلَى شَرْطٍ يَسْبُكِي - تحقيق: د. إبراهيم بن سالم بن عبد الله

وَأَلَتْ مَعَهُ: وَحَتَّ^(١). وَلَا لَهَا: مَعَهُ: لَا سَلَامَةَ^(٢)

وَقُوْلُهُ: فَقَوْلًا: جَوَابٌ "فَبِنْ عَشْرٍ" وَالتَّقْدِيرُ: بَلْ نَحْتُ نَفْسِي مَسْ
هَذِهِ فَبِنْ عَشْرٍ بَعْدَهُ فَقَوْلًا لَا لَهَا^(٣). وَهَذَا التَّهْدِيرُ ظَاهِرٌ جَدًّا فِي هَذَا
الْبَيْتِ^(٤)

وَكَذَلِكَ تَقْدِيرُ ابْنِ مَالِكٍ: فَبِنْ عَشْرٍ بَعْدَهُ وَقَدْ أَلَتْ نَفْسِي مِنْ هَذِهِ
وَقَدْ تَقْدِيرُ الْجَوَابِ وَحْدَهُ حَتَّى يَكُونَ التَّقْدِيرُ: بَلْ وَأَلَتْ فَقَوْلًا. لَا لَهَا
فَلَا يَظْهَرُ فِيهِ التَّامُّ الشَّرْطَ بِاجْرَاءٍ: لِأَنَّ قَوْلَهُ: (لَا لَهَا) لِمَعْتَرَةِ لَا لِمَنْجَةِ^(٥) لَكِنْ
تَأْوِيلُهُ: إِنْ نَجَوْتَ فَعَشْرَتٌ فَقَوْلًا.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْبَيْتَ الْعَرَبِيَّ وَبَيْتَ ابْنِ دُرَيْدٍ اشْتَرَكَ فِي شَيْءٍ لَا يَخْفَى، وَافْتَرَقَ
فِيمَا أَتَبَّ عَلَيْهِ: فَالْبَيْتَ الْعَرَبِيَّ أَتَى فِيهِ بِالشَّرْطِ الثَّانِي زِيَادَةً فِي إِكْمَالِ الْإِعَانَةِ
وَالنَّصْرِ، فَإِنَّ الْمُسْتَعِثَّ قَدْ تَكُونُ^(٦) اسْتِغَاثَتُهُ لِدَعْرِ شَدِيدٍ دَهْمُهُ لَا يَسْتَطِيعُ رَدَّهُ،

دُرَيْدٌ ٢ رَوَى عَنْ هَذِهِ النُّحَى فِي مَعْنَى: هَذَا دُرَيْدٌ يَقُولُ: دَعْرُ عَشْرَتُ بَعْدَ أَنْ
نَحْتُ نَفْسِي مِنْ هَذِهِ فَحَقَّقِي بَلْ يَقْرَأُ فِي لَا لَهَا: لِأَنَّ حَتَّ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ: مَحْ
مَقْصُودُهُ: بَلْ دُرَيْدٌ ٢٠٢

(١) قَالَ فِي النَّسَائِ ١/١١٤: (وَرَوَى ابْنُ دُرَيْدٍ: وَوَرَوَى وَوَسَّلاً وَوَعْنَ مَوْعَةً وَوَلَا
وَأَوْعَى مَعَهُ عَنِ وَعْرٍ، أَيْ صَبَّ السَّحَابِ وَوَعْرٌ مَعْنَى فَهُوَ وَالْقَوْلُ: بَلْ السَّحَابُ بِأَوْ
مَوْعَةٍ وَوَعْرٍ.

(٢) قَالَ فِي النَّسَائِ ٢٥٠/١٥: (بَعَا) بِرُبْعٍ كَسَبَ يَدْعِي عَلَى سَعْدِ بْنِ مَعَاذٍ الْإِسْلَامَ وَقَالَ
أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مِنْ دَعَائِهِمْ: لَا عِلَالَ: أَيْ لَا تُقِمُّهُ لَكَ.

(٣) جَعَلَ الْجَوَابَ سَرْمَةً لِأَوْ: وَهُوَ مُتَعَدٍّ مَقْصُودًا مَأْخَرًا مَعْنَى: وَالشَّرْطُ الثَّانِي مَأْخَرٌ مَقْصُودٌ
مُقَدَّمٌ وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ وَالتَّكْرَارُ ج ٨ ص ٢٢٢

(٤) فِي: فِي السَّبَبِ

(٥) فِي كِتَابِ السَّحَابِ (لِمَعْتَرَةِ السَّحَابِ) وَهِيَ عَرِيفٌ، وَلَا مَرَدٍّ، رَجُلٌ صَوَّبَ مِنْهُ هُوَ مُنْثَب

(٦) فِي: يَكُونُ

وقد يكون لما دون ذلك فقصدا لشعر إن تستعينوا بحد الأمر العظيم المقطع بصركم بصر عظيم، يعني فكيف فيما دون ذلك؟، وهذا من باب التنبه بالأعلى على الأدنى، ويسمى حد لأصويين مفهوم الموافقة^(١) فيه يقتضي إثبات حكم المطوق به للمسكوت عنه بطريق الأولى، وهذا المعنى يصعب تقديره إن تدعروا فإن تستعينوا بخدوا لأن هذا التركيب يقتضي أنهم لا يعيشون^(٢) بعد الدعر حتى يستعينوا، وسأكت عن حالة عدم الدعر، وإذا كانوا لا يعيشون^(٣) بعد الدعر إلا بعد الاستغاثة فعدم الدعر أو، وهذا لا يرد على ابن هاشم في تقديره خطأ، ولا على إدا قدرنا الجواب. إن تدعروا تحذوا

وأما بيت ابن دريد أتى فيه بالشرط الثاني تحقيقاً لصحة الأول. لأنه متى لم تح نفسه من هذه هلكت فلا يعثر بعدها فهو قد وهو في مظنة العطب^(٤)، إن عثرت بعدها، كان كاعلى بعدها على ما لا يوحد فإراد تصحيح كلامه بأنه معروف على تقدير النجاة. إن كانت بعده، ونشاء اشترط الثاني يستفي معه ما علق عليه، لانشاء العثار، فهو المسمى عند الأصويين مفهوم المخالفة^(٥) فهذا هو الفرق بين

(١) قال الشوكي «المفهوم ينقسم إلى مفهوم موافقة، ومفهوم مخالفة، ومفهوم برفعة، حيث يكون المسكوت عنه موافقاً للمطوق به، فإن كان في المحكم من مطوق به فيسمى "فحوى الخطب" وإن كان مغايراً فيسمى "خس الخطب". ونشاء مطوق في تحقيق الحق من علم لأصول ٧٦٤، ٧٦٥

(٢) في كتب السرخين (لا يعيشونهم) والصواب ما هو مش

(٣) في كتب السرخين (لا يعيشونهم) والصواب ما هو مش

(٤) قال في السير ٢١٠/١، رخطب. العطب خلافه، يكون في الساس وغيره.

(٥) قال الشوكي في تعريف مفهوم مخالفة: «وهو حيث يكون المسكوت عنه مخالفاً لما كور في المحكم، إثباتاً ونفيًا، فيثبت للمسكوت عنه بشرط حكم مطوق به، يسمى دس خطب، لأن ذلك من جنس الخطب، أو لأن الخطب من عنه يرشاد الصواب في تحقيق الحق من علم لأصول ٧٦٦، ٧٦٧

بأن حكم الرب في اغتراض شرط على الشرط يستلزم تحقيقه فيهم من سالم صاعدي

البتين، مقصود ابن دريد: بصحيح كلامه، ومقصود لشاعر العربي: فكيف قدحه وتقوته، وانظر إلى قوله: (معادل عزّ راما كرم) فلم يبق هذا اشعر وجهاً من وجوه التمدح إلا ذكره وبلغ فيه من جهة المستعجب، لشدة الحاجة، ومن جهة المستعد بصبرهم العظيم وجعهم في معادل عر ميعه، وزيادة كرم؛ تصير تلك المعادل العريرة أعظم من أوطأهم وتزينها بذلك تتبجح في نفوسهم ويكمل سرورهم، فلا سبة بينه وبين ابن دريد، وإن سم من الضرورة

ومن جملة الأمثلة [أ. ٦] التي تكلم فيها النحاة في ذلك: من أجابني إن دعوته أحسنت إليه^(١). تقديره عد ابن مالك. من أجابني داعياً أحسنت إليه، وعند أبي حيان ونسبه إلى غير ابن مالك من أجابني أحسنت إليه إن دعوته فقدرة متأخراً^(٢)، وكأنه قال. ان دعوت فمن أجابني أحسنت إليه، ولهذا يجعل تقدير البيت في الأصل. ان تدعروا فإن تستغيثوا تجدوا، وصاد: إن تستغيثوا تجدوا إن تدعروا، ثم صدر إن تستغيثوا إن تدعروا تجدوا، وابن مالك لا يريد على أن يجعه حالاً ولا يؤخره عن موضعه، كأنه قال: إن تستغيثوا مدعورين، هكذا منه هو، ويبقى أن يقدره: إن تستغيثوا وقد ذعرتهم، أو إن تستغيثوا ثبت دعركم. يشمل ما إذا كان الشرط الثاني مقدراً للأول في الزمن، وما إذا كان مقدماً عليه، كقولك إن أعطيتك رب سائتي، هذا ما يتعلق بالجواب من كلام النحاة، ولم يتعرض أكثرهم لنظر في كون الشرطين يجب أن يترتب في الوجود كترتيبهم في اللفظ أو عكسه، أو لا يشترط بينهما ترتيب، وقد تعرض ابن مالك لذلك، فقال: إن لك في من الشرطين لفظاً أوهما معنى في نحو قولك

(١) ب كس سخيخ (ان أحسنت إليه) ولا مكان ذكره السرح فهي رادة، فهو

(حسنت إليه) هو حر

(٢) بصر النديم والسكيني ح ٨ ص ٢٢٢ ب

(٣) في أ ب

إن ثبت أن نذوباً تروحم^(١)، فيحتمل أن يريد اعتبار ذلك في كل صورة^(٢) ويحتمل أن يريد فيما شأنه ذلك خاصة، وهو أن يكون أوّل الشرطين لفظاً مؤخراً في الوقوع، فإن التوبة لا تقع بعد الذنب^(٣) وتخصه هذا يريد فيه أنه مثل^(٤) بمصارع في الشرط الثاني ولا جواب له إلا أن يقدر، إن ذلك إنما يمتنع فيما إذا كان محدوقاً لا مستغنى عنه، وقد تقدم البحث فيه^(٥)، وكلام الأحفش بص في امتناعه إذا لم يخلص الجواب بشرط، فيرد على ابن مالك، ومن تكلم في ذلك - أعني لتوحيب بين الشرطين - أبو القاسم التوحاجي^(٦) في

(١) بصير شهر الفوائد ٢٣٩ يتصرفه ص

(٢) في قوله (فيحتمل أن يريد اعتبار ذلك في كل صورة) مكرر مرتين، شهر من المسح (٣) هذا لأحسان هو الذي نص عليه كج من العلماء الذين يصرحون شرح شهرين يجوز السلسبي في شرح عبارته أن مالمك التسمية: (ردت لأن جواب بشرط لأور كما يقرر، والشرط لأور وجوانه دين جواب الشرط الثاني؛ فهو في معنى جواب فهو مباح من حسب المعنى، والذي مفيداً صفة على في صراح التسهيل ٣ ٩٦٣ وهو من عقير في شرح عبارته من حيث السابعة أيضاً، وصرح هذا الكلام بقصبي أنه لا يرد تقدم مؤخر فيه كان هو هذا، وهو لا يكون فيه لأور مرتين على ردي وهو عدة، فهو موافق لغير الأرب الصحيح من وجه، فوجه من وجه، والأقوال في أعداد التسمية من تأخير، والاختلاف في الإسماعيل، فقصص في قصبة ألقاها لا يكون كذلك، فكن منهم واقع موقعه، نحو إن حثي إن أحسب ربي أن كنت وأصحاب نقول لأور لا يجوزون به مرتين عريضة، فصار عندهم مفيداً، ص ١٦٣، ١٥٠

(٤) في كذا "ستحين (مصل) وهو تحريف

(٥) في قوله (فيحتمل أن يريد اعتبار ذلك في كل صورة) في مع رغبة لا يجوز له غيره، محذوفه لم يرد من أن شرط جواز الخلف في الكلام كون الشرط ماضياً ومضارعاً محذوفاً بهم والمثنيين المذكور نظير ما يذهب سعة من قوله أن يستغنى به ردي مدعوى

ص ١٦٣

(٦) في كذا السحير الرحمة وهو عريضة والوجه جدي هو به القاسم عبد الرحمن بن إسحاق

بِإِذْنِ حُكْمِ الرِّبَاطِ فِي عَرَضٍ شَرْطٍ عَلَى شَرْطٍ سَكَنِي - تَحْقِيقٌ - يُرْوَاهُ بَنِي سَالِمٍ مَعْنَدِي

كتاب الادكار^(١) بمسائل لفقهاء ونقواند النحوية^(٢)، وقد قل^(٣)، بها مسائل فقهية من العربية يتلافى بها الحويون، ويسأل عنها متاديو الفقهاء، وان^(٤) منها مسائل ذكرها أبو بكر محمد بن أحمد بن منصور المعروف بخياط الحوي^(٥)؛ أنه جمع هو وابن كيسان^(٦) مع ثعلب^(٧) على تنقيحها وتقريرها؛ ومنها مسائل ذكرها ابن ثعلب^(٨) أفادها بها، ومنها مسائل عن شيوخه، فصدر هذا الكتاب بمسائل؛ منها:

— الرجاجي الحوي، تسمي الرجاج حسب إله، من مصنفاته خمس في النحو، والبخاس
الجمعة، روي سنة ٣٤٠ هـ. ينظر في ترجمته بدء الرواة ٦٠٢، وبحث في التبعين ٨٠

(١) في كتاب السجدة الادكار، وهو مصحف

(٢) كتاب، مسائل تجمع من النحو وعنه؛ ذكره سبطوطي في الأشباه والنظائر، وفيها مسائل لم يرد في كتب مشتملة، هو كتاب في عيه لاقتصر، ٥٥٠ هـ. خصه قصيره
باعت لدى سنن عنه الكسائي وهو قوله

فأب صلات والطلاق عربي ثلاثاً ومن يخرق أعو وعصم

مصر الرجاجي ومنه في النحو وانبئة المذكور عبد الحسين عبد حار* م ٤٩
والأشبه والنظائر ٢٢٨

(٣) في باب و أ: مكرره مري من ساج

(٤) هو محمد بن أحمد بن منصور أبو بكر بن خياط الحوي صنفه في النحو، ٥٥٠ هـ. د.
وكان يحفظ نحو البصريين بالكوفيين أحد عنه الرجاجي، غارسي، من مصنفاته مع
القرآن والنحو النحوي، روي سنة ٣٤٠ هـ. ينظر في ترجمته بدء الرواة ٥٤٣، وبعبه الوعاء
٤٨٠

(٥) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان، م في النحو، ح. عن سبطوطي: ثعلب. ر.
عنه حتى كثر، من مصنفاته مع القرآن، وبنصور وسبطوطي، روي سنة ٣٧٠ هـ. مصر
في ترجمته بدء الرواة ٥١٣، بحث في التبعين ٢٨٩

(٦) هو أبو القاسم أحمد بن يحيى بن زيد العددي؛ م في النحو وانبئة؛ ل معرفة
القرآن، سمع من أبيه بن محمد بن أبي بكر بن خياط الحوي، روي سنة ٣٧٠ هـ. مصر
لاسم الصعي، مضمون أبو بكر بن أبي بكر بن خياط الحوي، مضمون، مضمون، مضمون

عب، روي سنة ٣٦٠ هـ. مصر في ترجمته بدء الرواة ٥١٣، مضمون التبعين ٥

إِنْ أُعْطِيتُكَ إِنْ وَعَدْتُكَ إِنْ سَأَلْتَنِي فَأَلْتِ طَلَّقَ ثَلَاثًا^(١)، قَالَ: لَا تَطْلُقْ حَتَّى تَبْدَأَ بِالسُّؤَالِ، ثُمَّ يَعْدُهُ، ثُمَّ يُعْطِيهَا، لِأَنَّهُ ابْتَدَأَ بِالْعَطِيَّةِ، وَاشْتَرَطَ لَهَا^(٢) الْعِدَّةَ، وَاشْتَرَطَ لِلْعِدَّةِ السُّؤَالَ^(٣)، وَلَيْسَ هَذَا بِصَدْرِ فَاءٍ، وَجَوَابِ كُلِّ حَرَاءٍ^(٤) مُقَدِّمٌ قَبْلَهُ، كَمَا بَلَغَ: أَقُومُ إِنْ قَمِيتُ^(٥)، انتهى

وقوله «جواب كل حراء^(٦) قبله» إما أن يكون فوعه على مذهب الكوفيين^(٧)، وإما أن يكون مراده من جهة المعنى لا من جهة الصناعة وهو الظاهر.

ومنها إِنْ سَأَلْتَنِي إِنْ أُعْطِيتُكَ إِنْ وَعَدْتُكَ فَأَلْتِ طَلَّقَ^(٨)، قَالَ: قُلْتُ: مَصْرُومٌ لِلْفَاءِ^(٩) فِي الثَّانِي وَلَا بِصَوَرٍ فِي الثَّلَاثِ فَلَا تَطْلُقْ أَبْصًا حَتَّى تَسْأَلَهُ ثُمَّ يَعْدُهُ ثُمَّ يُعْطِيهَا، كَأَنَّهُ قَالَ: إِنْ سَأَلْتَنِي فَبِإِعْطَايِكَ بَعْدَ أَنْ أَعْدَكَ^(١٠)

(١) بصر الصناعة في المذهب ٢ ٩٨.

(٢) في كتاب السخيري ٢٣٠ ٨ والتصويب من لأسبغ والنصار ٢٣٠ ٨.

(٣) في الأشبه والنظر ٢٣٠ ٨ يوجد بعد هذا الكلام عند ابن بكير من النص هي فوع (لقد جعل شرط كل شيء فوع، فعددة بعد السؤال، والعطية بعد العدة، وكعدت يقع الترتيب في جمعه).

(٤) في كتاب السخيري حراء، وهو بحريف، والصواب هو حراء.

(٥) بصر العدة في لأسبغ: السور ٢٣٠ ٨، لأنَّ حراء كان سوار قد عدته قبله، فحب مثل فريت فوع بفتح، لا يرى أنه لا يرمث القيد حتى يقرء بحطبت بفتح حراء - مبدوء به.

(٦) يظن لأشبه والنصار ٢٢٨ ٢٣٠ بصر ف بصر.

(٧) في كتاب السخيري حراء، والصواب هو حراء.

(٨) بصر شرح الكافية السبعة ١٠٣ ٦، وشرح السهول ٨٣ ٤، لا يساف ٨٦٩ ٤.

(٩) بصر مسند في المذهب ٢ ٩٨.

(١٠) في الفاء.

(١) بصر العدة في لأسبغ والنصار ٢٣٠ ٨، فوع بفتح، إِنْ سَأَلْتَنِي إِنْ أُعْطِيتُكَ إِنْ =

بأن حكم يرتبط في غير من يشترط سبكي - تحقير ١٠ إبراهيم بن - ثم نص عدي

ومنها: إن سألني إن وعدت إن أعطيتك [فإن طلق] ^(١) قال: فهو
مصر لبقاء في الكلام كله؛ لأنه أوقع [٦ ب] كل شيء في موضعه ^(٢)
وهذه مسائل لثلاث في ترتيب وقوع إطلاق سوء، وفي تقدير تعريبه
مختلفة. ^(٣) انتهى

وحكمه بإصمار الدعاء يطر فيه فيها لا تحذف إلا ضرورة، كقوله:
من يفعل الحسنات الله يشكرها ^(٤) ...
عني أن أبا إبيدة ^(٥) حكى عن الأصمعي في قوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَكْ حَتْرًا

= وسدئت فأب طائر. فهو مصر بقاء في جزء شراب العصية لا يكون لا بعد
السؤال، كأنه قال: إن سألني فإب أعطيتك إن وعدت فأب طائر، ولا يصمر الدعاء في
جزء الثالث لأن العدة قبل العطية وهذه أيضاً لا تطلق حتى سألته ثم بعده ثم يعطيه،
كأنه قال: إن سألني فإب أعطيتك بعد أن أعدت فأب طائر، وهي من جهة الإطلاق
ووقوعه في الترتيب مثل الأول؛ إلا أنه في تقدير الدعاء وتصميرها شيء معها فإب أعطيتك من
غير سؤال م تطلق، وبه وعدة ولم يعطها، ومطهر، وبه وعدة وأعطيتك من غير أن
يقدم سؤال م هي.

(١) ما يبر معصومين رادده سر صحيح؛ من لأشبهه وصدر ٨ ٢٣٢

(٢) لأن السؤال يكون، ثم العدة، ثم العطية؛ كأنه قال: إن سألني فإب أعطيتك فإب
وعدت فإب بغير الأشبهه والصدر ٨ ٢٣٢

(٣) يطر لأشبهه والظائر ٨ ٢٣٢

(٤) صدر بيت من البسيط، وسجده وأسر السرى عند ثيولان

وقد شبه سوية في حسن بن ثابت - رضي الله عنه - بسببه لميرد في عيب الزهر بن
حسن، وفيه تكعب بن مالك والسماء فيه حديث ماء الله من حوضه
والقدير مالك يسكه. وهذه الخرافات تصورها شعربة بصر الكتاب ٣ ٦٥، ويورد
في ريد ٣١، ومقتضب ٢ ١٢٠، وريدت ديوان حسن ٦ ٥٠، وديوان عبد الرحمن بن
حسن ٦، وديوان كعب بن ٨ ٢٨٨

(٥) هو أبو الصدة عبد الله بن حسين محب الله بن حكيم البغدادي، القسري، من العربية

الْوَصِيَّةُ^(١) أن الوصية جواب لشرط محذوف انهاء، وحتج بالبيت المذكور^(٢)
فإن ان تقول بذهب الأحفش وإما أن تقول وإن كان حذف لهاء ضرورة،
فإذا ظهر من كلام المتكلم ما يدل عليه اتبع وإن كان لا يجوز في اللغة، ألا ترى
أنه [لو]^(٣) قل إن دحيت الدار أنت طلق، فحذف لهاء ولم يظهر منه إرادته
التحجير لم يحكم بوقوع الطلاق إلا بهذا^(٤) الشرط^(٥) ويصطر إلى تقدير انهاء
ويجعل المتكلم موكباً^(٦) في كلامه لما لا يجوز في اللغة لا ضرورة، فعلى هذا
يحمل كلام الرجائي

وفي المسألة الأولى والشرط الثالث من الثابتة ترشد^(٧) الكلام إلى عدم

= على بن خشاب وغيره، من مصنفه كتب في عرب نقرن شرح الإيضاح، وشرح
السمع، بوي سنة ٦١٦ هـ ينظر في رحته سنة ٢٢، سنة وعره ٣٨/٢

(١) من الآية ١٨٠ في سورة المدة

(٢) ينظر في باب ١ - ٤ وعن كلامه (وما هو به) (بأمره) (جزمه) (عجزه) (عجزه) (عجزه) (عجزه)

الوصية "وعند انهاء في فرصة بن سيرة وشرح يعقوب الشافعي

من يفعل الحسنات لله يشكرها والشرع ينشد عند الله ملائ

فرصة بن سيرة هذا متداً، وهو ليس بخير، وذكر في قوله - يصف - أن غير الأخير

يرى في جواب الشرط في معنى ما تقدم من معنى كتب الوصية، كما يقول في قوله

معنى ويجوز أن يكون جواب شرط معنى لإيضا، لا معنى الحب، وهذا مستقيم على

قول من رفع الوصية كتب، وهو الوجه ينظر في باب ١ - ١٤١

(٣) في معبرين زياد مني يختصها السابق

٤. في ب عبد، وهو تحريف

(٥) في قوله في أنهدب ٩٨٢ وإن كان إن دحيت الدار أنت طلق، فحذف لهاء

ينطبق حتى دخل الدار لأن الشرط متبعوه ب دحيت ب. وهذا في قوله

طابق إن دحيت الدار ب الشرط وإن بأت بهاء»

(٦) في ب مرفق، وهو عريف

(٧) في ب شد وهو بصحيح

الصمداني^١، والمتولي^٢، والبعوي^٣، والعراني^٤ في البسيط، ونسبه إلى

١. ذكر سوري حراساني ولا يبعد عن ريس حرسانوب مع سدابور في عرافين مع بغداد.

ثم جمع يهوتوب عدد حصص من حراسان م يدخو بسدابور تحلاف لعراقيين؛ لاسماع بلاد حراسان، وكثيره مدب لعمره فيه ونصحاء موحية وخرسان عمدت مدني مع

كذلك هي قوسها نسبه عنيها وهي مرزوب وسدابور، ونسج، وهم ٣٢٥٠

(٢) صمداني هو محمد بن محمد السدودي، أبو بكر صمداني، مام حبيب قنار،

عصيه الشهاب من نمة وجوه حرسانوب، ومن عصمه بلامده العنار مرزوري، شرح

تخصر أدرب ينظر في ترجمه طبقات الشافعية الكبرى ساج الدين السبكي ٤١٤٨،

٣٦٤٥، وصف الشافعية جود الدين الأسوي ٢٩٢

(٣) ينظر العرب شرح التوحيد ١٢٩٩، ونسبه عن ك. ه. (نسبة) وم نفع عنيه ومتولي هو

عند الرجن بن مأمون بن علي - بن هبة متولي؛ أحد لأخيه البرقاء من الشافعية، م. ه.

سنة ٤٢٠، ٤٢٦ هـ حدد الفقه عن ثلاثة من الأئمة سلاته من البلاد؛ عن عاصي حمير

مرز السواد، وعن بن سهل لأبيورسج سحر، وعن القوي مرزوب، في كتاب التتمة على

بانه شيخه القوري وحصل منه إلى (الحدود) مام ربه مختصر في البسيط، وك. ه. في

تحلاف، ومصف في أصول الدين على طريق الأشعري توفي سنة ٤١٤٨ هـ ينظر في ترجمه

طبقات الشافعية الكبرى لسبكي ٦٥٠، وصف الشافعية الأسوي ٣٠٥

(٤) ينظر شهيد في فقه الإمام الشافعي ١٢٠، والبعوي هو حسين بن مسعود العرب

الشيخ أبو محمد البعوي؛ خلفه كحي النسبة ك. ه. مام حبيباً ورعاً رهد فقهاً، محد

مفسر، تفقه على أنصاف حسين؛ وهو أحسن بلامده به من مصنفاته التتمة وشرح

النسبة، وأنصاف، والتفسير مسمى (معجم التتمة) توفي سنة ٥١٦ هـ ينظر في ترجمه صفات

الشافعية الكبرى راجع الدين السبكي ٧٥٧، وصف الشافعية الأسوي ٢٠٥

٤. ينظر البسيط ص ٤٧٣، سانة دكتوراه في جامعة الإسلامية والعري هو شيخ

العلماء، حجة الإسلام؛ محمد بن محمد بن أحمد طوسي أبو محمد العربي

صاحب السبب، والدكاء مقرص، ولد سنة ٤٥٠ هـ بمصر، من سيوخته إمام حرمين

ومن مصنفاته البسيط، والتوسيط، والتوجب، وإخلاصه؛ وكتبه في مدعب السبب، وفي

أصو الفقه مستقصى والسجون، وشعاع مصر؛ توفي سنة ٥٥٥ هـ في ترجمه =

الأصحاب^(١)

وقال لبحوي «إن لثافعي^(٢) يدعي عليه لأنه قال لو قال لامرأته. إن
وطئت فعدي حو عن ظهاري إن ظهرت. لا يصير مولاً^(٣) حتى يظاهر^(٤)
قلت وهذا لا دليل فيه لاحتمال أن يقول إن لعنتي إذا لم يكن معتقاً
على الوطاء وحده لا يكون مولياً. ومسند الجمهور أن الشرط الذي قيد في
الأول كما تقدم عن سبويه فلا بد من تقدمه عليه والمراد بالتقدم أن لا يتأخر
عنه والمقدرة [٧ أ] كالقول لم يمت حتى تأخر عنه لا يشبه الظرف الذي دل عليه
كلام سبويه [أو الحل الذي قلناه ابن ماسك وإن جحد جواب الثاني محذوفاً
وقد بين جملة الشروط والجواب كان^(٥) مستنداً لقول جمهور أيضاً لأنه يصير

== حطاب النافعية الكبرى ١٠٦. ٩. وطبقت المذبحه - إسوي ٢٤٢

(١) قال في البسيط ٩٧٣: «رأيت طائفة من أصحابنا ركبوا كسبت رباً وجمعوا
 بين ربواً والعصاة من الأصحاب هذه بمعنى التعقيب معناه: إن كسبت رباً فأنت طائفة
 من أصحابنا، فيكون بمعنى البطالة بالدخول معناه: بوجود الكلام كقوله لعبد رب
 دعيت النار فأنت مدبر، وتفسير بمعنى فهم معناه بالدخول، قد لا بد من أن يفهم
 الكلام على الدخول فهو دحج ولا تم كسبت رباً بتلقي»

(٢٧) يضم كتاب الأم ١١، ٤٣٥، ٤٣٤ والنشاعبي هو محمد بن زكريا بن العاص بن عثمان بن شافع بنصفي المرشعي الإمام جليل، صاحب مذهب معروف، وعضد مكتبة دار علم الإمام حم رحمه الله «من أحد من أصحاب حديث حم بن محمد» لا ينشاعبي عنه شيء» توفي سنة ٢٠٤ هـ ينظر في برحمته الإسماء في فصول الثلاثة لأئمة الفقهاء ٦٦، وصفت السلفية الكبرى لدع الدين السبكي ١، ١٠٠، وصفت السلفية حماد الدين الأسوي ١.

(٣) المولى هو الشخص الذي وقع منه الإيلاء، يقال له مولى دة يعنى أن يرجع عن دة

خلف يظفر : المهديب سمري ١/ ٤

(٤) يفتقر اقتصادي في هذه الحالة من منظور ٦٠٠٠

(۵) یہ یوں اُپھوڑا سافط میں پکا، کہ مضمحل ہو جائے

التقدير إن أكلت فإن دحيت، ولو قال كذلك لا يشترط تقدم الأكل، وإن قدره اجراء وحده فقد يتوقف فيه، وعنى هذا لوجه إذا دحيت ثم أكلت، تحل اليمين حتى إذا دحيت بعد ذلك لا يحث، لأن اليمين على أول مرة، قلله المتولي^(١)، وهو محقق معنى إن دحيت وقد أكلت، حتى يكون الأكل صفة في الدحول الأول المخوف عليه وليس كمنع: إن أكلت ثم دحيت، لكن يشكر عليه أنهم قالوا لو قال إن خرجت لابسة خريز فأت طلق، فخرجت غير لابسة ثم رجعت لابسة، تطلق، وهذا كما ينظر فيه فإن صبح ما قامه المتولي صبح إطلاق المهدب في: «أب طلق إن ركبت إن لبست» أهـ إن ركبت ثم لبست [لم تطلق]^(٢)، وإن لم يصب ما قلله المتولي وجب تقييد هذا بما إذا لبست بعد مرورها فإن لبست^(٣) وهي رابكة تطلق، لأن استدانة الركوب ركوب، وكذا إذا نزلت ولبست ثم ركبت مرة أخرى

والوجه الثاني: عكسه، وهو أن يكون الترتيب في الوجود كالترتيب في اللفظ فلا تطلق حتى تدخل ثم تأكل، وهذا الذي سبه الإمام في النهاية إلى الأصحاب^(٤)، وهو قول القفال^(٥) والفاسي

(١) ينظر العرير شرح الوجيز ١٢٩، ٩ ونقحه عن كتابه (التتمة) وم ألفه عنه

(٢) ينظر المهدب في فقه مذهب الإمام الشافعي ٩٨٢ ومن المماره في المهدب «وإن قال

أب طلق إن ركبت إن لبست» لم يطلق إلا بيمين والركوب: وسعته «هن النحو اعترض اشترط على الشرط» وإن لبست ثم ركب صحت، وإن ركب ثم لبست «ظن» لأنه جعل الشرط في الركوب «فوجب بطلانه»

(٣) ما يرى انصاف من سافط من ب، و استدركه مصحح النسخة.

(٤) بحث عن هذه النسبة في كتاب هديه لمطلب الإمام الحرمين حواشي فقه ألفه عنه

وينظر العرير ١٢٩، ٩

(٥) ينظر العرير شرح الوجيز ١٢٩، ٩، وروحه الطائين ١٧٧، ٨ وهو مضمون من كتابه

"الصدوى" وم ألفه عنه والفان هو عبدالله بن أحمد بن عبدالله معروف بصف الصغیر -

بأن حكم الربط في عترص للشرط على الشرط مستبكي - تحقيق د. إبراهيم بن سالم بن عادي

حسن^١، والغوالي في الوحي^٢، لكن قال الراعي^٣، فإنه لم يردده محمول على

== يروى: شيخنا شيخنا، ومن هو انقار بكبر فهم كنه ذكر في كتب الفقه، ولا ذكر عال (إلا مصنفاً، والعقود كبر، د. الحسن في: هاشمي، فقه على الشيخ في ر. يروى: شيخنا، ومن الحسين بن أحمد عاصي، وجمعه، وحديث وأمنى، يروي عنه ٨٤١٦ يظهر في ترجمته، صفات الشافعية الكبرى بسكي ٥ ٥٣، وصفات شافعية لاسوي ٢٩٨/٢

(١) اعاصي حسن هو الحسين بن محمد بن محمد، أبو عيسى عاصي أبو زُرودي، تفرقه عن قهر الروي، يروي الحديث عن أبي نعم عند نكت لإسحاق صاحب البعيفة مشهوره، مخرج فيه من لأمة عدد كثير، منهم من حرمين والمتوي، والغوالي غيرهم، يروي عنه ٨٤٦٢ يفرق في رجمه صفات شافعية الكبرى السكي ٤ ٣٥٦، طبقات شافعية لاسوي ٤ ٧

(٢) يظهر: يوجع في فقه مذهب الإمام الشافعي ٢ ٦٥

(٣) عبارة الراعي غير معهولة، ويصح انقصود منها ذكر ما قبلها وما بعدها، وليس ذلك نه من «وما لمظ الكتاب فإن صوراً بسأله في» - هذه شذوذاً كلامه فليس ب. كمنيت ربه، إن دخت الدار وأب حلق " على خلاف مقصود الذي ذكره، ومعلوم أن جواباً في مثل ذلك يختلف باختلاف تصويره، فعلى مشهور "تسوطهاها" تقدم بدخول من رخصت تعلق طلاقها بالكلام، والذي ذكر في نكت أن كمنيت "ولاً تعلق طلاقها بالبدخول" ينطبق على ما حكاه عن فتوى الفقه: كنه - يرد ذلك، لأنه صور في مسيطر فيما إذا قل إن دخت الدار إن كمنيت "أب حلق عالي" وأجاب بدخول مشهوره منه في أقواله هو محمول على سبق القدم: فلو أن بهم قوله "إن كمنيت إن دخت بدخول" وعاصي، رخصت جواب عنه، وإنما بدخول جواب إن دخت ولا يعلق طلاقها بالكلام، ويرى: تصوير بخلافه: تحرير شرح الوحي ٩ ٢٩، ١٣١، ٤

والراعي هو عبد الكريم بن محمد عبد الكريم بن الفضل بن حسن الغروي، أبو القاسم الراعي، كان مصنفاً من علوم الشريعة، تفسيراً، وحديثاً، وصحلاً، وأما الفقه فهو فقه عمده حنفي، وأساسه مذهب من مذهب شافعي، حنفي مسمى "عدي" =

سبق قلم^(١)

وهذا الوجه مستنده تقدير لفاء في الثاني فيكون جواباً للأول على ما قدمناه عن الأحفش في إعراب قوله تعالى ﴿لَنْ تَرَكُ حَتَّى الْوَصِيَّةِ﴾^(٢) والمشهور أنه لا يجوز إلا في الضرورة.

والدلت: احبار إمام الحرمين^(٣)، أنه لا يشترط الترتيب، وينعق لطلاق بمصوغهما كيف اتفق، وقد ((به ذكر صفتين من غير عطف فلا معنى لاعتبار الترتيب^(٤)

وهذا يمكن أن يجعل مستنده ما قدمناه عن الأحفش في قوله: ﴿وَأَمَّا رَ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ لَيْعِينٍ﴾^(٥) أن الجواب لهما فكذلك ما يجعل جواباً^(٦) لشرطين ولا يعتبر ترتيب

ولا فرق عندهم بين أن تكون صيغة الشرط في الصيغتين "ن" أو غيرها كـ "إذا" و "متى" ولا بين أن تتحد فيهما الصفة أو التحسيف، ولا فرق على ما اقتضاه كلام الرازي^(٧)، وصاحب المهدب^(٨)، وابن

⁼ ويسمى ترويضاً، "الفتح" تحرير في شرح الوجيز، الشرح الصغير، الضرر، وشرح مسند الشافعي، توفي سنة ٥٦٢٣ هـ. ينظر في ترجمته صفات مسنده بكرى صاحب السبكي ٢٨٠/٨، وطبعت انشاعيه حجاز - دار إسماعيل ١٥٧

(١) ينظر التحرير شرح الوجيز ١٢٩

(٢) من الآية ١٨٠ في سورة البقرة

(٣) تقدم ترجمته في ص ٥٣

(٤) ينظر التحرير شرح الوجيز ٢٩٩، وروضة الطالبين ٨ ١٧٦

(٥) الآية ٩٠ في سورة الواقعة

(٦) في ب جواب

(٧) التحرير شرح الوجيز ٢٩٩

(٨) ينظر المهدب في فقه مذهب الإمام الشافعي ٩٨٦، سيرة أبي هاشم بن علي بن =

بأن حكم الوطء في غيرهما من الشرع على شرط لسكني - بحلف دبرهم بن سالم بن سعد

الصباغ^١، بين أن يتأخر الخرج عن لشرطين كما مشى، أو يتقدم عنهما،
ك: أنت طالق إن دخلت الدار إن أكلت، ولو قال إن أعطيتك إن وعدتك إن
سألتني، فالمعنى إن سألتني فوعدتك فأعطيتك وفي المذهب هـ^٢، وأنه [٧ب]
لو قال إن سألتني إن أعطيتك إن وعدتك، فيشترط السؤال ثم الوعد ثم العطية
قال الواقعي: وكأنه صور رجوع الكل إلى مطلوب واحد، ولم يكن يوعدهم
بعد العطية، ولا لسؤال معنى بعد الوعد والعطية، فأؤلفه على ما ذكره^٣.

قلت: والذي في المذهب قد علمت أنه الذي قاله الرضا جني بعينه، وتصور
رجوع الكل إلى مطلوب واحد صحيح، حتى إذا قال إن سألتني ذهبا إن
أعطيتك ذراهم إن وعدتك، صار لا يعبر بالحكم؛ لأن المطلوب مختلف، وإذا
رجع الكل إلى مطلوب واحد فلا شك أنه لا معنى للوعد بعد العطية، ولا

= يوسف الفيروز آبادي؛ أو، محقق السبكي؛ ولد سنة ٨٣٩٣هـ، من مصنفه نفسه،
ومذهب؛ وكلامه في نفقه؛ والنكاح، والبيع، والشرع، والنسب؛ وكتبه في صور
المع، توفي سنة ٨٤٧٦هـ بطن في ترجمته صدرت شافعية الكبرى مع جاني السبكي
٢١٥/٤ وصيقات الشافعية جلد الدين لإسوي ٨٣٢

(١) بطن العريم شرح الوجيز ٢٨٩، وابن الصباغ هو عبد الله بن محمد بن عبد الوحد بن
أحمد بن نصر بن الصباغ، ولد سنة ٨٤٠١هـ من مصنفاته الشافعية، والكلام، وعدة العدم
وتطريق السائل، والماوي؛ توفي سنة ٨٤٧٧هـ بطن في ترجمته صدرت الشافعية الكبرى مع جاني
الدين السبكي ٢٢١٥، وصيقات الشافعية جلد الدين لإسوي ١٣٠٢

(٢) قال في المذهب ٨٢: لو قال إن أعطيتك ب، وعدت ب، سألتني وأنت طالق، م
تطبق؛ حتى لو وجد السؤال ثم الوعد ثم العطية؛ لأنه شرع في العطية الوعد وشرط في
الوعد سؤال؛ وكذا مع ب، إن سألتني سألتني فوعدت فوعدت فأنت طالق، م
سألتني؛ أعطيتك ب، وعدت ب، سألتني؛ لم يصح؛ حتى تسأل ثم يعطيك ثم يعطيك، لأن
مع ب، إن سألتني فأعطيتك ب، وعدت ب، فأنت طالق.

(٣) بطن العريم شرح الوجيز ٢٨٩

للسؤال بعدهما فتأويل الزحاجي، وصحح المذهب له على ذلك واحد، ولم يصرح الراعي أنه إذا كان التصوير كذلك يوافق أو يخالف، والصواب لموافقه وبه يتبين أن إماما بوجوب تقدم المؤخر وتأخر التقدم إذا لم يدل [دليل] ^(١) على تعين خلافه، مثل: إن ضربت إن أكلت، ومثل: إن أعطيتك إن سألت، أما إذا عيّن الدليل خلافه، مثل هذا فيعدل إلى إصمارة الفاء

ولرسم هروغ يكمل به الياء، ويعرف أحكامها، وهي ثلاثة.

[الأول] ^(٢) لو قال: إن دخلت الدار فانت طالق إن كلمت ريذا، قال الراعي في كتاب الطلاق: فهذا يحتمل أن يراد به أنه إذا دخلت تعلق طلاقها بالكلام، ويحتمل أنه إذا كلمته تعلق طلاقها ^(٣) بالدخول فيراجع ويحكم بموجب تفسيره ^(٤). وكان قد قبل هذا بعشره أسطر لما حكى عن القفال في إن دخلت إن كلمت ^(٥) فانت طالق إنه يشترط وجود المذكور أولاً ^(٦) قال: «وجهه مثبته قوله: إن دخلت الدار فانت طالق إن كلمت ريذا» ^(٧) وإذا جمع بين الكلامين فيقول: به إذا روجع وقد لم أنو شيئا، أو

(١) ما بين المعقوفين ساقط من

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ب

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من

(٤) التعرير شرح الوجيز ١٢٠١٩

(٥) في كت السخني (ر. أكس) هو تعريف لآ السيد يفتي أ. يكون (إد كلمت)

بدايل وجود النص في كتاب التعرير شرح الوجيز ١٣٠١٩

(٦) المتصنف خصص الكلام: وهذا حكمه لا بد من تركه حتى يتبين مراده من ذلك، وهي

قوله بعد ذلك «وهو الدخول في الدار المذكورة حتى لو كلمت رجلا ثم خرجت إل ر م يقع الطلاق كذلك» أي الجواب فيما جُمع في هذين القضا. انظر التعرير شرح

الوجيز ١٣٠٩

(٧) التعرير شرح الوجيز ٢٥٩

ب، حكم يرتبط في غرض من لشروط على التمام يستلزمه - بخلاف - أن فهم من سبب ما عدي

تعدرب مراجعته، جمعنا تقدم مقدماً وأما آخر موحراً، وبطرد هذا حيث توسط
الجزاء بين الشرطين وهو جيد، ومستلزمه أن يقدر جواب الثاني ما دل عليه
جاء الأول، فكأنه قال: إن دحيت سار فإن كلمت ريداً فانت طلق؛ يجعل ما
بعد انهاء كله هو جراء^١ الأول وهذا أولى من أن يقدر: إن كلمت ريداً فإن
دحلت الدار فانت طلق. ساء في هذا التقدير من كثرة لتغيير بخلاف الأول،
ومهما كان التغيير والتقدير أقل كان أوب، وقد صرح لومخسري^٢ بتقديره في
قوله تعالى: ﴿فَعَبِيَّ تَوَكَّلُوا﴾، ر كنتم مسلمين ﴿٣﴾ وفي غيره من المواضع.

المرع الثاني إذا قال: إن وطئت فعبدي حرٌّ عن ظهاري إن ظاهرت،
فقد توسط الجواب بين الشرطين كضرع انعدم، فقالوا: لو طاهر ثم وصي،
عتى، ولو وطئ ثم طاهر قد جماعة منهم امتزج^٤. يعتق ايضاً كما لو طاهر ثم
وطئ قال الراجعي [١٠٨] «يجب أن يظن في صيغة لتعيق؛ إن قال إن وطئت
إن ظاهرت، ويشترط تقدم الظهار، ولو تقدم الوعد ثم وجد الظهار لا يعتق،
ولو قال: إن وطئت فعبدي حرٌّ عن ظهاري، إن طاهرت وهذه هي الصيغة التي
استعملوها وتكفوا فيها^٥، فهي محتملة، وأوجه أن يراجع^٦»

ب، كذا السحني جرد وهو حرر

(٢) سار في الكشاف ٢ ٢ «قوله - سار - مركبة في العصب من فرعون، ثم سار في
التمكين لإسلام وهو أن يسمى بموسمهم لله؛ أي سمعوه به سادة حاله لا حص
بسيطاً، فيه لا يترك لا يكون مع التحيص، وبظيره في كلام ابن صديك
وصربه إن كان كتاب مثله»

(٣) من لآه ٨٤ في سورة يوسف

(٤) يظن العري سار ح الوجه ٩ ٣ ٢

(٥) في كذا السحني (وكنسوا فيها) والصور م هو مثب: ما يصح من كلام راجعي
لأحماً، لأنه منصوب منه

(٦) يظن العري سار ح ب ج ه ٩ ٣ ٢، ر كذا في مصر كذا، وجب عنه كذا، يصح =

بأن حكم الربط في غير ض الشراط عن شرط سبكي - تحقيق د إبراهيم بن سالم الساعدي

وَدَخَلْتُ الدَّارَ، وَإِنْ ظَاهَرَ قَبْلَ الْوُطءِ صَارَ مُوبٍ^(١).

وفي الشافعي لمجرد ج^(٢) «أَنْ تَقْدِيرُهُ أَنْ أَصْبَحْتُ وَتَظْهَرْتُ فَعَبْدِي حَرٌّ
عَنْ ظَهَارِي»^(٣).

وهذا الذي قاله هؤلاء الأئمة يقتضي أنه يعتبر مراعاة الظهار والوطء من غير مراعاة الترتيب بينهما لوقوع العتق وهو مشكل؛ لأهم ب قدروا الأول شرطاً في الثاني اشترط تقديم الوطء، وإن جعلوا الثاني شرطاً في الأول اشترط تقديم لظهار وإن لم يجعلوا واحداً شرطاً في الآخر حتى لا يراعي ترتيب بينهما كما التصه كلامهم فيلزمهم منه فيما إذا تقدم الشرطان واعتبر في الثاني بين الأول وحوايه كما قال إليه الإمام وهم م يوافقوه هاتك، وهذا م يقوي الإصم عليهم^(٤).

ومسألة تعيق الإيلاء^(٥) هذه بصر عليها الشافعي - رضي الله عنه -

(١) بصر المبره في المذهب ١٦٢ : «وإن كان - وصفت عبدي حر عن ظهاري ن ضافرت - م يكن موباً في حد؛ لأنه يمكنه ب بصره في حد ولا يبرمه شيء - لأنه يمنع العتق بعد الوطء عن شرط آخر - فهو كما لو كان - وصفت - ودحد أنه ر فعبدي حر»
و ب ظهر منها قبل الوطء صار موباً؛ لأنه لا يمكنه ب بصره في مده (إيلاء لا يمكن يبرمه فصر كما لو كان إن وظفت عبدي حر

(٢) هو أحمد بن محمد بن أحمد القاصي، أبو العباس حرجي؛ من مصنعيه معاديه والسدي، والحريري، كان إماماً في الفقه والادب، وعاصراً بصرة، ومدرساً له في سنة ابن ومحمد وأربعمائة ينظر في رحمته صفات السلفية الكبرى : ج السير السبكي ١٤٤، وصفات الشافعية ج ١ باب الدين ٣٤٠

(٣) البصر م قبل عليه، لأن ك - الشأن معهود

(٤) بصر الحرير شرح الوجيز ٢٠٣

(٥) الإيلاء في اللغة حلف، وفي الترخ حلف عن الامسح عن وجهه المصعب، و أكثر من أربعة أشهر بصر كعاليه ١٦٠ في حل عليه لأصب ٢٠٠، ٢٠٦

ونقطه في الأمام، فيما إذا قال: إن قرئت فعبدي فلا حر عن ظهري إن
تظهرت؛ لم يكن مؤبداً حتى يتطهر، فردا تطهر والعبد [في] ١ منكه كان مؤبداً
لأنه حالفت حينئذ بعقته ولم يكن أولاً حالفاً ٢ انتهى

وهذا يقتضي أنه إذا ظهر ثم وطئ عتق، وهو مما لا خلاف فيه بين
الأصحاب، أما إذا وطئ ثم ظهر فليس فيه تصريح بحكمه لكن يعكس أن يؤخذ
منه أنه لا يعتق، لأنه لو عتق لم يكن مؤبداً في هذه الصورة، وقد اقتضى مفهوم
الغاية (٣) في كلامه أنه إذا ظهر يكون مؤبداً ولم يفصل بين أن يكون متظهراً قبل
الوطء أو بعده، [فإن صح هذا] فيلزم منه أنه لا يعتق إلا بالوطء بعد الظهار،
وأن يكون متظهراً قبل الوطء أو بعده ٤، فإن صح هذا فيلزم منه أنه لا يعتق
إلا بالوطء بعد الظهار، وأن يكون الشرط المقدم في اللفظ مؤجراً في الوجود
كما في اعتراض الشرط على الشرط، وفيه موافقة لما قالوه هناك ولكن محذرة
لمن قال بالعتق هنا إذا ظهر بعد الوطء، وأما الرافعي - رحمه الله تعالى - فإنه
ذكر المراجعة وسكت عما وراءها، فهو مرصنا. أنه روجع لقل: ما أردت شيئاً
فقياس ما قدمناه عن الرافعي فيما إذا قل: إن دحيت فانت طالق إن كذبت،
أن لا يقع العتق إلا بأن يطأ ثم يظاهر وحينئذ يجب أن لا يكون مؤبداً؛ لأنه إن
قدم الظهار انحلت اليمين، وإن قدم [٨ ب] الوطء لم يصح الوطء بعده محوفاً
عنه فلا إيلاء، وقد اتفقوا على أنه إذا ظهر يكون مؤبداً، وما دأب إلا لوقوع
العتق إذا وطئ بعده فما قاله الأصحاب في إيلاء مع ما قالوه في الاعتراض

(١) ما بين معبرين ربه من كتاب لام يقتضيها السابق

(٢) كتاب الأم ٤٣٥، ٤٢٤

(٣) مفهوم الغاية هو الأربع عاشر من أنواع مفهوم محضه، وهو من أحكامه إن " و

"حتى"، رعاية السوء غيره، وإن العزم به ذهب لجمهور يصح ربه العتق

١١٧٠ ٢

(٤) ما بين المعبرين سابق من

بِدُ حُكْمِ ارْتِطَافٍ فِي عَتْرَاضِ شَرْطِ سَيِّ شَرْطِ لِسْتِكْمِي - تَحْقِيقُ دِ بَرَاهِمِ بِنِ سَائِدِ بَصَاعِدِي

متدافع [وما قلله لرافعي في توسط الشرط مع ما نفق عنه الشافعي والأصحاب في الإيلاء متدافع]^١

وحظر لي أن يفي كلام الرافعي على حمله وأعتمده ما سبق، وأقول: إن كلام الأصحاب في الإيلاء المقصود منه بيان ما يصير به مولد وما لا يصير، وما تحقيق ما يحصل به المعنى فالما جاء بطريق لعرض، والمقصود غيره، فيؤخذ تحقيقه مما تقدم في كتاب طلاق وما قابوه في اجتماع الشرطين، ويتفرع على ذلك مسألة الإيلاء فحيث قصص التعيين تقديم الظاهر وتعيين المعنى بعده بلوطه كان إيلاءً وإلا فلا، وذات الاختصار قد يكون بنية المولي، وقد يكون بصريه في كلامه، وقد يكون مجرد دلالة لفظه حيث لا بنية ولا قرينة على ما أشرت إليه من قبل، ثم لم أجسر على هذا الذي حذر لي، لما فيه من مخالفة إطلاق الشافعي والأصحاب، والموضع مما يجب إمعان النظر فيه، ومسألة توسط الجراء بين الشرطين لم أرها في الإطلاق إلا في كلام الرافعي، وقال هو والمتولي لما ذكر اعتراض لشرط في قوله تعالى ﴿وَلَا يَفْعَلُكُمْ نَصْحِي﴾ ^٢ رَدْتُ أَنْ نَصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ ^٣

«تقديره: إن كان الله يريد أن يغويكم فلا يفعلكم نصحي إن أردت أن أنصح لكم» ^٤ ويرمهم على مقتضى هذا الكلام أن يقولوا: إن توسط الجراء وتأخره وتقدمه سواء؛ فإن صح ما قلله الرافعي في التوسط فيسفي له أن يقول تقدير الآية: إن كان الله يريد أن يغويكم فإن أردت أن أنصح لكم لا يفعلكم نصحي.

والعجب أن المتولي قل في عتراض لشرط على الشرط: إنه متى وُجد

(١) ما بين معنويين مضاف من ياء وسدس كنه متصحح المسند

(٢) من ٣٤ في سورة هود

(٣) يطر العري سرح الأجير • ١٣٩

الأول ثم الثاني تحت اليمين ولا يقع مخلوف عليه^١ والذي قاله صحيح، وإن كان الرافعي لم يلقه إلا أنه فكف يقول المتولي ها الله إذا وجد الأول وهو الوطاء، ثم الثاني وهو الظاهر يقع المخلوف به وهو اعتق، مع تسويته في التقدير بين التوسط وغيره؛ والعجب من الرافعي في تسويته في التقدير مع مخالفة في الحكم

وأعلم أنا مني قلنا أن الشرط الثاني شرط في الأول كما بقوله في الاعراض كان المخلوف عليه هو الظاهر لا الوطاء فلا يُختل الحكم بالإيلاء إلا أن وإن عكسنا أمكن إخراج خلاف فيه لتقريبه من الحث، والمتولي قال: «فيما إذا قال: إن وطئتك فعبدي حر عن ظهاري إن ظهرت، ولم يقل عن ظهاري أنه يكون موليا الآن»^(٢)

والصحيح عند الأصحاب [٩/أ] أنه لا يكون موليا بناءً على أن التقريب من الحث لا يوجب الإيلاء^(٣)، وما نهى عنه لا يقتضي قطع بأنه لا يكون إيلاءً وكذلك إذا قل: إن وطئتك فأنت طابق إن دخلت الدار، والصحيح فيها عندهم أنه لا يكون موليا في الحال، وفيه ما يهد عليه، لأنه الآن إذا أجرياً^(٤) عليه حكم الاعتراض حلف على عدم دخول الدار بالخلف على الوطاء وليس الآن حلفاً على الوطاء^(٥)

الفرع الثالث الصحيفات المذكورة في باب التدبير^(٦) بخلاف حكمها في ذكره في الطلاق والإيلاء، قال الشافعي - رحمه الله - (إذا قال الرجل لعبده

(١) ينظر العروة شرح الوجيز ١/٢٩٩، ٢٠٣ منه عن كذا (سنة)

(٢) ينظر العروة شرح الوجيز ١/٢٩٩، ٢٠٣ منه عن كذا (التمه)

(٣) ينظر العروة شرح الوجيز ١/٢٩٩، ٢٠٣

(٤) في حريته

(٥) ينظر العروة شرح الوجيز ١/٢٩٩، ٢٠٣

(٦) التدبير هو تعيين على المملوك تدبير خالص، وهو موصوف بالثقة هو بعد الذي يقع عليه

اعتق بعد ماله السيد، وأما هو السيد ينظر حاشية شعوي ٨/٢٠٦

وقال الخوري^(١) لأصل في ذلك أن ما وقعت المشيئة فيه قبل موت
فهو تدبير، كقوله: أنت حرٌّ إن شئت بعد موتي، سواء قدم المشيئة أو أخرها إذا
أوقعها قبل الموت، وما وقعت المشيئة فيه بعد الموت فهو عتق بصفة، كقوله: إذا
مت فميت فانت حرٌّ وكقوله: إذا مت فانت حرٌّ إن شئت، سواء قدم المشيئة
أم أخرها إذا كانت المشيئة بعد الموت انتهى

وذكر فائدة الفرق بين التدبير والتعيق كما تقدم، وذكر الإمام^(٢)،
والرافعي^(٣) فيما إذا قل: إذا مت فانت حرٌّ إن شئت، أنه يحصل أن يريد المشيئة
في الحياة أو بعد الموت فراجع، قول قال: م أبو، فثلاثة أوجه.

أصحها وهو قول العراقيين^(٤) وغيرهم أنها تعبر بعد الموت كما تقدم عن
الشيخ أبي حامد، والخوري^(٥)

والثاني اعتبارها [٩/ب] في حياته، وهو قول القاضي حسين، فيكون
تدبيراً^(٦)

= كذا حتى يسهل على الوقوف على كلامه، وم لم على تحصره - لكنه

(١) في ب حوزي، و حوزي هو علي بن الحسن عاصمي أبو حسن حوزي، أحمد لأنه
من أصحاب الزهراء رضي الله عنهما، وحدث عنه، وعن جماعة من مصنفاته
كتاب مرشد في شرح مختصر عربي وهو جزع على ترتيب مختصر ينظر في ترجمته
طبقات الشافعية الكبرى لشيخ الدين السبكي ٣ ٤٥٦، وخصصت له نسخة في السبكي

٣٤٥/١

(٢) ينظر العرب شرح الوجيز ١٢/٤١٣، و روضة القاصيين ٢ ١٩٠

(٣) ينظر العرب شرح الوجيز ١٣ ٣ ٤

(٤) ينظر الباب في مذهب الإمام الشافعي ٨ ٢٨٨، العرب شرح الوجيز ٢ ٤١٣، (روضة

القاصيين ٢ ١٩٠)

(٥) في - حوزي

(٦) لأن قوله "إذا مت فانت حرٌّ" مداه حرة دبرته، ووقال دبرته ب سبب، أو د =

والثالث: لا بد من المشيئة في الحولين، قاله القوراني^١
 وذكر الراجعي^٢، والمغزالي في البسيط^٣ مثل هذه التفصيل. والأوجه
 الثلاثة فيما إذا قال أَلْتِ حُرّاً إِذَا مِتُّ إِنْ شِئْتُ، وقد تقدمت في نص لشافعي،
 وهو بشهد^(٤)، لأنه تعييق لا تدبير كما قاله لأكثر من
 وإذا أخطأت بما فداها. قلت في هذه الصورة الأخيرة تقدم الجراء فيها
 على الشرطين، وقد ذكر الراجعي في نظيره في الصلاح أنه لا يقع الطلاق حتى
 يقع الثاني قبل الأول^٥ فَمَ وَقَعَ الْعَتَقُ هُنَا وَقَدْ تَأَخَّرَ الثَّانِي عَنِ الْأَوَّلِ؟
 والصورة التي فيها توسط لهما الجراء وجعوا الثاني بعد الأول فَمَ يُقُولُوا
 مثله في الإيلاء إذا قل إِنْ وَطَّئْتُ فَعَبْدِي حُرّاً إِنْ ظَهَرَتْ؟
 وقد يقول القائل إذا كذب الشافعي نص على أن قوله، أَلْتِ حُرّاً إِذَا مِتُّ
 إِنْ شِئْتُ، أن المشيئة تعتبر فيه بعد الموت فهو أصل في أنه إذا تقدم الجراء على
 الشرطين يكون ترتيبهما في الوجود كترتيبهما في اللفظ بخلاف ما قاله الراجعي
 ولم نجد مسألة تقدم جراء على الشرطين في الطلاق مصرحاً به في كلام
 أكثر الأصحاب لكفي أقول إن الذي ظهر لي في اجتماع لشرطين سواء تقدم

= سلفاً عبرت حسنة في الحياة، فكيف حدث ههنا بغير التعريف شرح الوجيز ٣١٦ ٤

(١) يصر البير في مذهب الإمام الشافعي ٣١٨ ٨ والقوراني هو عبد الله بن محمد بن
 محمد بن قوراني النوري، الإمام الكبير، أبو القاسم مرزوقي، من كبار تلامذته أبي بكر
 السعدي، وأبي بكر السعدي من مصنفه الإيلاء والعقد، توفي سنة ٥٤٦ هـ بصرى
 ترجمته طبقات الشافعية الكبرى جامع الدين السبكي ٥٥٠ - وصفه شافعية جامع
 الدين لإسوي ٢٥٥٢

(٢) يصر التعريف شرح الوجيز ٣، ٤١٣، ٤٤٤

(٣) يصر السلف في المذهب جراء السدوم منه ٢٠٢

(٤) عنه يقصد بأن كلام الشافعي يشهد به، لا يخفى على أنه تعييق، من يتقدم

(٥) يصر التعريف شرح الوجيز ٢٩٠

عنى الجراء أو تأخر عنه أم كشفه التفصيل وعدم الإطلاق، ورب أجوبة الفقهاء
اختلفت في ذلك بحسب الأبواب وما تفصيله اقرئ فيها.

فتارة تدل على أن الأول، أول والثاني ثان كما لو قرئ: **إِنْ أَصَابِي مَرَضٌ
إِنْ مِتُّ فَأَلَّتْ حُرٌّ**، فهذا يعين أنه عني بصمار الفاء، وأن الترتيب في الوجود
كالترتيب في اللفظ.

وتارة تدل على أن الثاني أول والأول ثان، كقوله: **إِنْ مِتُّ إِنْ أَصَابِي
مَرَضٌ فَأَلَّتْ حُرٌّ** فهذا يعين أنه عني بغير الإصمار، وأن الثاني شرط في الأول
حتى لو وحد الموت بغير مرض لا يترتب العتق عليه، وفي هذين المثالين يقطع
بالمعاد كما ذكرناه.

وتارة لا تنتهي القرائن إلى إعادة انقطاع في ذلك، كمثبنة العبد إذا
جعلت شرطاً آخر مع الموت.

والمنسبة قد تقدم، وقد تتأخر، وسشافعي أصل، وهو أن الشروط المعنى
عليها كلها عند الإطلاق تحمل على حياة الشخص المعنى، كقوله إذا دخلت
الدار فألت حُرٌّ، فلا يعتق حتى يدخل في حياة سيده، فإذا مات انقطع حكم
العتق وقال مالك^(١) لا يقطع من يعتق بدخوله بعد موت سيده^(٢).

واحتج الشافعي - رضي الله تعالى^(٣) عنه - بأن اللفظ وإن كان مطلقاً
فالمفهوم منه في العرف أنه مفيد بحياة السيد وهو أمر أخذه من العرف لا من
اللفظ فإنه مطلق وجاء في تعنيق لعنل بالمنسبة والموت جميعاً^(٤)، وجد هذه

(١) هو مالك بن أنس بن مالك الأشجعي، اسمه د. حمزة، وأحد الأئمة الأربعة جمع به
الفقه والحديث والرأي، له موطأ، وجمع فيه كثير من أحاديث "سنة النبي صلى الله عليه
وسلم، توفي سنة ١٧٩هـ بطريق مرحومته لآلها، وانحصر في ٧٠٠

(٢) بصر الموطأ ٢٠٢

(٣) (عبد) سقطه من ب

(٤) بصر كذب الأم ٣ ٥٩

الدلالة العرفية قد اختلفت واصطربت لفصل فيها بحسب ما در لعرف وفهم
لكلام عليه، وجعل بصاط انه إن قدم مشيئة فعل إن شئت فأنت حر إذا مت،
[١/١٠] أو ألت حر إذا شئت إن مت، اعتبرت المشيئة في حياة وكان تعبير تدبير
لمشيئة وصار كسائر التعديني التي يشترط وجودها في حال حياة، لا طرد لعرف
فيها كغيرها، ولا فرق بين تقدم لفظ الحرية على المشيئة و تقدم لفظ مشيئة على
الحرية بدا تقدما على لفظ الموت، وهذا تقدم لفظ الموت على المشيئة وحرية جميعا
كانت لمشيئة معروفة بعد الموت، على خلاف ما قدره في سائر التعيينات، لاقتضاء
اعرف ذلك، ولا فرق على الصحيح من مذهبه بين تقدم المشيئة على الحرية أو
الحرية على المشيئة بعد أن يتقدم لفظ الموت عليهما، وفيه من اختلاف ما سبق^(١).
وكذلك لا فرق على الصحيح بين أن يتقدم لفظ الحرية على الموت أو يتأخر،
فالضابط على الصحيح، أنه متى تقدم لفظ الموت على لفظ المشيئة اعتبرت المشيئة
بعد الموت، لدلالة العرف، وهكذا ليس له لو علق بدخول الدر مع الموت، ونحوه،
يعرف بين أن يتقدم لفظ الدخول على الموت أو يتأخر عنه، كما فرق في المشيئة،
ولا فرق بين الدخول والمشية وغيرهما من الصدقات، وليس لاعتراض الشرط على
الشرط خصوصية في ذلك، ولا نظر إلى أن الشرط الأول يتقيد بشاى أولاً، ألا
يرى أن الموت والمشية ليس لأحدهما تقيد بالآخر، وهذا وحده مما بين لنا أن مسألة
اعتراض الشرط على الشرط لا يوحد مطلقه

هذا الذي استقر عليه رأيي في فهم ذلك، وكنت قبل هذا توهمت أن
قوله. إن مت فأنت حر كده عمرة ألت مدبر. فيجعل الشرط لآخر شرط فيه
كالشرط المفرد فلا يكون من اعتراض شرط على شرط آخر، لكن عرَضِي
فيه نص الشافعي - رحمه الله - أنه إذا قل: ألت حر إذا مت إن شئت، أنه
يعتبر المشيئة بعد الموت ولو أخرجه بحوى قوله: ألت مدبر إن شئت، اشترطت

المشيئة^(١)، فمثل ما توهمته، وصح قول الرافعي لما ذكر خلاف المذكور في التعيق بالمشيئة من يعتبر في الحياة أو الموت والأوجه الثلاثة السابقة، قال (وَيُجْزَى هَذَا الْخِلَافُ فِي سَائِرِ التَّعْلِيلَاتِ، كَقَوْلِهِ إِذَا دَخَلَ الدَّارَ فَأُتِيَ طَلِقَ إِذْ كَلَّمَتْ فَلَانًا، لِيُعْتَبَرَ الْكَلَامُ قَبْلَ ادِّخَالِهِ أَوْ بَعْدَهُ^(٢) إِلَّا أَنَّهُ يَرْمِ الرَّاغِبِي بِإِجْرَائِهِ قِيمًا إِذَا تَقَدَّمَ الْجُرَاءُ عَلَى الشَّرْطَيْنِ وَهُوَ فِي الطَّلَاقِ رَجِيحٌ فِي التَّقَدُّمِ الْمُؤَخَّرِ، وَفِي التَّوَسُّطِ عَكْسُهُ، وَهَذَا فِي تَعْيِيقِ الْعَقْدِ مِثْلَ التَّوَسُّطِ فَلَا يَمُشِي قَوْلُهُ فِي الْإِعْتِرَاضِ عَلَى وَتِيرَةٍ وَاحِدَةٍ، وَأَمَّا نَحْرُ فَلَا يَمُزَعُ ذَلِكَ، لِأَنَّا قُلْنَا إِنَّهُ لَيْسَ فِي الْإِعْتِرَاضِ شَيْءٌ عَلَيْهِ مِمَّا يَجِبُ تَقَدُّمَهُ أَوْ تَأَخُّرَهُ، وَأَمَّا الْمَأْخُذُ فِي التَّنْذِيرِ لَمَّا قَدَّمَهُ، وَفِي الطَّلَاقِ يَحْتَاجُ أَنْ يَنْظَرَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ الْقُرَآنُ فَإِنْ تَعَرَّدَ [١٠/ب] عَنْ الْقُرَآنِ فَالْحُكْمُ كَمَا قَدَّمَهُ لِرَافِعِي مِنْ أَنَّ الْجُرَاءَ إِذَا تَأَخَّرَ أَوْ تَقَدَّمَ اشْتَرَطَ تَقَدُّمَهُ الْمُؤَخَّرَ، وَإِنْ تَوَسَّطَ اشْتَرَطَ تَقَدُّمَ الْمَقْدَمِ^(٣) هَذَا مَا يَنْظُرُ فِي الْمَسَائِلِ التَّنْذِيرِ وَالطَّلَاقِ.

وأما مسألة الإيلاء والطلاق فمشككة، وقصدت أحاول فيها منزهةً آخر
غير ما سبق، وأنا أقول إنه متى توسط الجراء بين الشرطين لا يعتبر الترتيب
بيهما؛ بل كيف وجدنا ترتيب الحكم، لأننا في اعتراض الشرط إما أخذنا تقديم
المؤخر؛ لجعله كالحل من الأول وهذا المعنى مقصود في التوسط فَيَجْعَلُ كُلُّ مَنِ
الشرطين على إطلاقه غير أنه بشرط وجودهما، ويكون تقدير جواب الثاني ما

(۱) بحر الشاعری فی کتابہ الام ما یأتی ، اید وں ، د مہ فشد ، عیب حر ، فہر شاء د
مات فہو حر و اید م یثام م کی حر ، کدشت د وں م حر د مہ ی مہ

591 15

(٢) ينظر العمير شرح التوجيه ٣ ٤ ٤ والتصريح في الكتاب (١٠٠٠) هـ خلافاً في سائر المصحفين . مثل ب يعمر يد حلب د ثائب صاو ز كئيب علاما يقوم الكلام بعد البحر . هـ

(۳) محکمہ سائنس و ٹیکنالوجی، حکومت پاکستان

بأن حكم الوطء في غرضي الشرط على شرط مسكني - تحقيقه في فهم من ساء بعد عدي

دل عليه جزاء لأول ويهدر به فاء أخرى غير الفاء الأولى، لأن متى قدره الفاء الأولى موجودة واخذف بعدها برم ترتب اشئ على أول، وإذا صح هذا صح قول الأصحاب به متى ظاهر ثم وطئ، أو وطئ ثم ظاهر عتق؛ لكن عارضني في هذا ما ذكره الشافعي في السدير من الفرق بين تقدم المشيئة على الموت وتأخرها فكذلك هنا، وعلى قياسه ينبغي أن يقال. لا آخر لفظ الظهار عن الوطء دل على اعتبار الظهار بعد الوطء، وهذا خلاف ما قبله الشافعي ولأصحاب جميعاً من أنه إذا ظهر قبل الوطء كان مولى فإذا وطئ بعده عتق

وقد وجدت في القرآن توسط الجزاء في قوله تعالى ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنَّكُمْ كُنْتُمْ فِي سَفَرٍ﴾، ولا بد في القصر من اجتماع استمرار والخوف ولا تعرض فيها لأكثر من ذلك، وكذلك ﴿قَالَ مُوسَى يَسْقُوتُ إِنْ كُنْتُمْ إِيمَانًا بِاللهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ﴾^(١)

وهذا بين لنا أن المحذوف الجواب فقط؛ لأنه ليس المعنى. إن قسم مسلمين فإن كنتم آمنتم^(٢) وكذلك ﴿قَدْ إِنْ كُنْتَ جِئْتَ بِفِيَةٍ فَأْتِ بِهَا إِنْ

(١) من الآية ١٠١ في سورة النساء

(٢) في الأناسي «إن قسم أن يمتكك الدين كمر» جوبه بحروف دلالة ما قبل منه؛ أي «قسمه أ» يعرض لكم في تكرهوه من القناب أو غيره فليس عليكم جناح في وقت أحد بعضهم بظاهر هذا الشرط فقصر القصر على خوف، وأخرج من جرير عن عتبة رضي الله عنها، وأبي عبد الله لأسد أن القصر مشروع في الأمن بصر، وقد بصرته لاحقاً على بيت روح معار ٥، ١٦٣، ٧٤ وبصره معالج العيب لمراي ١، ١٨، وأحكام القرآن لابن العربي ٥٣٣، ١

(٣) من الآية ٨٤ في سورة يونس

(٤) يرى السبكي أن هذه الآية إنما بعد من مات بسبب من غرض شرع على شرطه؛ لأن الشرع إنما في المذكور جوبه، ثم في الشرط الذي بعد ذلك وهو ما غير عنه بقوله

بين حكم لفظ في غير شرط على شرط نسكي - تحصيل د إبراهيم بن سيم بصاعدي

فلم يشكل عيب من المسائل إلا مسألة الإيلاء: [١١] [ويعلم الله يفتح
عينا بحسبها بعد ذلك، هذا كله في دخول شرط على شرط من غير حرف
عطف، أما بحرف العطف فلا إشكال فيه، ويفرق فيه بين الواو، وثم، والفاء،
ويحوي على كل واحدة حكمها، وفي القرآن قوله تعالى: ﴿قَدْ آخَصَّ قَبْرَ
أَتَيْنَ بِفَحْشَاةٍ فَعَلَيْنَهُنَّ نَصْفَ مَا عَنِ الْمُخَصَّصَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾^(١)

ولا إشكال في اشتراط الإتيان بالفاحشة بعد الإحصان، هذا مدلول
اللفظ. ولو قلت في غير القرآن: إذا أحصى لغيرهن نصف ما عني المحصنات إن
أتين بفاحشة، كان الجزاء متوسطاً، والمفهوم منه. أن الإتيان بالفاحشة بعد
الإحصان، لوقوعه بعد فاء الجزاء^(٢)، وهو يشهد لما قدمناه أولاً من أن في
التوسط يعتبر تقدم المقدم وتأخر المؤخر فيشكل على مسألة الإيلاء

ومما خطر لي أيضاً أن أقول في مسألة الإيلاء إن قوله. (عن ظهري) قوله
تقتضي تقدم لظهور على الإيلاء؛ فذلك اشتراط الشافعي في الإيلاء تقدم
الظهار^(٣)، لكن يقتضي مخالفة الأصحاب في قوهم. إنه إذا وطئ ثم ظاهر يعتق،
وأيضاً فدلالة القرينة المذكورة مجموعها، لأنه قد يريد. عن ظهاري الذي وقع، أو
الذي سيمع. ولا ترجيح في الدلالة لأحدهما

وقد بقي من الآيات التي يمكن أن يقال فيها اعتراض الشرط على لفظ

= عنه ما قبله، ي صوف يعصمكم يصر إعراب القرآن الكريم وسنه سدرويش ٤ ٨٦

(١) من الآية ٢٥ في سورة النساء

(٢) قال أبو حبيب في البحر المحيط «حرف الفاء» الشرط وحرف الفاء وهو قوله "ثم أتيت

بفاحشة فعنهن" فالفاء في "ثم أتيت" هي فاء الجزاء؛ لا فاء العطف؛ وبذلك يربط الذي

وجوابه على وجود الأول. لأن الجزاء مرتبط على الشرط في الوجود، وهو بظن

بعض النصارى كمن يدعي أن الفاء لا يقع اتصالاً، لا بد تحت الدار أولاً ثم

كلت يد باباً، ولو سمعت المدعى من الشرط التي كان له حكم غير هذا « ٥٩٩، ٢

(٣) بظن كتاب الأم (٤٣٤

قوله تعالى ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَصَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ
وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ﴾^(١).

إذا لم تُمَحَّضْ "إذا" شرطية^(٢) وجعت "الوصية" فعل "كُتِبَ" وهو
الوجه؛ وحتم كائن قيت. كُتِبَ عليكم الوصية إن حصر أحدكم الموت إن
ترك خيراً، فتصير مثل قوله: ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي﴾^(٣) الآية. والجواب ما دل
عنه "كُتِبَ الوصية" وهو جواب لأول الشرطين، وجوب الثاني محذوف على
رأي، ومستغنى عنه على رأي^(٤).

(١) من الآية ٨١ في سورة البقرة

(٢) إذا كان الفعل في (إذا) كتب؛ فمحصصة شرطية ولم تكن شرطاً، وإذا كان (إذا) شرطاً
فالعامل فيه إما الجواب، وإما الفعل بعدها على محال الذي في تعامل فيه، ولا يجوز
أن يكون عامل فيه ما فيها إلا على مذهب من يحرم هذه جواب الشرط عليه، ويصرح
على أن جواب هو لعدم في (إذا) بنظر سيحري ص ٦١/٢

(٣) من الآية ٢٤ في سورة هود

(٤) فصل أبو حيان القوي في غريب هذه الآية، ولأوجه الإعرابية الخاصة فيها، وبيان ذلك فيما
يلي

١ (كُتِبَ) بني مفعول، والمفعول حذف عقب به، والاختصاص، أو معلوم أنه الله تعالى؛
ومفعول (كُتِبَ) الظاهر أنه الوصية، وجواب الشرطين محذوف بدلالة المعنى عليه، ولا يجوز
أن يكون من معنى (كتب) معنى (كُتِبَ)؛ مستثنى من شرط، ولكن يكون معنى كُتِبَ
الوصية على أحدكم إذا حصر الموت إن شاء خير فيوصي، وإن على هذا الجواب سياق
الكلام والمعنى ويكون جواب محذوف جاء فعل السرور بصيغة داعية؛ والمحقق أن كل
شرط يقتضي جواباً فيكون ذلك بعد جواب الشرط الأول، ويكون جواب الشرط الثاني
محذوف يس عليه جواب الشرط الأول محذوف، فيكون محذوف من معنى محذوف،
والشرط الثاني شرط في الأول، فثبت بمضي أن يكون معتمداً في الوجود وإن كان
مأخذاً لفظاً

بأن حكم الترط في عتر من بشرط على بشرط لستكمي - تحقيقه - بغيره من سابع بضاعدي

هذا ما نستري ذكره في هذه المسألة

قل المصنف: فرغت منها سحر يوم لالين الخامس والعشرين من
جمادى الآخرة، سه خمس وثلاثين وسبعماناً^(١). انتهى



٢- بل جوب شرطين محدوف ويقدر من معنى (كتب عليكم الوصية) ويجوز بعض
كتب عن لفظ يتوجه بإيجاب الوصية عليكم، حتى يكون مفصلاً فمسر الجم لا
مستعمل، وعلى هذه التقدير يجوز أن يكون ذا ظرفاً محصياً لا شرطاً، فيكون رد ذلك لعدم
فيها كتب على هذا التقدير، ويكرر جوب (إن ترك جبراً) محذوفاً ليس عليه كتب على
هذا التقدير، ولا يجوز عند جمهور النحاة أن يكون إذ محصياً بوصفه؛ لأن مصدر
موصوف، ولا يندم معصوم بوصف عليه، وإجازة أنه أبو الحسن، لأنه يجوز عنده أن
يعدم المعصوم؛ كذا ظرفاً على معنى عدم فيه إذ لم يكن موصولاً محصياً، وهو عنده المصدر
والألف واللام في نحو النصاب والمصروفات وهذا الشرط موجود هنا

٣- نحو حصص معروفين في دفع (الوصية) على لأبداء على تقدير انقضاء وخبر ما محذوف
أي فعليه الوصية، وما منطوق به وهو قوله (أبوالدين والأقربين) في الوصية بـدين
والأقربين، يكون هذه جملة أسدية جوباً بـهذه، والمفعول الذي لم يسم فاعله
يكتب مضمراً أي الإيصاء؛ يفسره مفعله ينظر سحر تحت ١٦٠ ١٦٢

(ب) (ب) بعد ذلك (ووافي) انزعج من بعضه ونزل حبات الأولى سه ثمانية وثلاثين
وألف .

فهرس المصادر والمراجع

أ - مخصوطات

- ١ - أبسط في الالهب نعولي الجزء السادس مه - مصورة جامعة لاسلامية، برقم ٣٥٦٧، والأصل في دار الكتب القاهرة، دمشق، برقم ٢١١٤
- ٢ - التصيل والتكميل في شرح كتاب التصيل، لأبي حيان الاسلمي، مصورة الدكتور حسن العيص والأصل في دار الكتب المصرية، تحت رقم ٦٠١٦ هـ
- ٣ - السام لابن الصاغ، مصورة جامعة لاسلامية، برقم ٦٧١٤، والأصل في مكتبة محمودية في المدينة المورة تحت رقم ١٣٦٦ لله شافعي
- ٤ - لعة في شرح اسمع، لابن السداد، مصورة الأستاذ عمر العوي والأصل في مكتبة فليح عني بات يركي برقم ٩٤٩

ب - الرسائل العنية

- ١ - لالدي ومهمه في الحومع تحقيق لسفر لأرب من شرحه عني جروية، رسالة دكتوراه، مقدمه من الباحث سعد بن حمدان العنفي، في كتبه البعة بعوية، بجامعة ام الخري، ١٤٠٥ هـ مصورة لاسناد عمر العوي
- ٢ - أبسط في الالهب نعولي من بديه كتاب السكاح في هدية كتاب سكفرا، دراسة وعليقة - رسالة دكتوراه مقدمه من باحث ' عوض حيد الخري، في كتبه السوعة بالجامعة الإسلامية، ١٤٢٥ هـ
- ٣ - شرح لكتاب لسرواني - تحقيق حمء الزيع - رسالة دكتوراه، مقدمه من باحث ميد جلال جوده، في كتبه لعة لعويه بالقاهرة، جامعة الأزهر، ١٤١٤ هـ

ج - المطبوعات

- ١ - القرآن الكريم
- ٢ - حكام القرآن، لابن العربي تحقيق عبدالرزاق بهدي، دار لكتاب لعوي بيروت ط (١) ١٤٢١ هـ
- ٣ - اخبار مسجون البصريين، لأبي سعيد لسرواني تحقيق الدكتور محمد برهم ساء، دار لاعتصام، القاهرة، ط ١، ١٤٠٥ هـ
- ٤ - رتشاف العرب من لسان لعرب، لاي حيان الاسلمي، تحقيق الدكتور ' رجب عثمان، مكتبة شامي، القاهرة، ط ١، ١٤١٨ هـ

بدون حکم الزبط فی غیرہی شرط علی شرط بمسبکی = تحقیق : نوہیم فی سہلہم لہذا عدی

- ٥- (رمضان المفعول، في تحقيق خلق من علم الأصول، مسوكي، غفرل سمي بن عربي لألري، دار
القبلة، الرياض، ط ١) ١٤٢١هـ
- ٦- أسلوب الشوط بين نسويين و لأصويين، ناصر بن محمد كروبي، من مطبوعات جامعة الإمام محمد
بن سعود الإسلامية، ط ١، ١٤٣٥هـ
- ٧- أسلوب النسخة و احصائه مع الشوط في رحاب القرآن الكريم، لعلي أبو نقاسو عون، منشور من
جامعة الفتح، بيضا، ١٩٩٢م
- ٨- نشرة التبعين في ترجم النحة و النحويين، لعبد باقي بن السيد يحيى محقيق الدكتور عبدالحيد
رباب شركة الطباعة العربية، الرياض، ط (١) ١٤٠٦هـ
- ٩- الاشياء و الظواهر، لمسيوطي- تحقيق الدكتور عبدالعزى سام مكره مؤسسه الرساله، بيروت ط (١)،
١٤٠٦هـ
- ١٠- لاصول في سحر، لابن اسرح، محقيق الدكتور عبدالحسين لعلي، مؤسسه الرساله، بيروت ط (٣)،
١٤٠٨هـ
- ١١- عترى الشوط على الشوط لابن هشام الانصاري، تحقيق الدكتور عبد الفتاح الحمور، دار عذراء،
عمّان، ط (١) ١٤٠٦هـ
- ١٢- اهراب القرآن، لابي جعفر النحاس، تحقيق الدكتور ابراهيم شاري راشد عالم الكتب، و مكتبه لهجه
العربية، بيروت، ط (٣) ١٤٠٩هـ
- ١٣- لأعلام للبركني، دار النعم شماليين، بيروت، ط (١١) ١٩٩٥م
- ١٤- أعيان العصر و أعيان العصر، نصلاح بنى مصطفى، تحقيق الدكتور، هني بوريد و اخرون- دار
المكر المعاصر، بيروت، و دار نفكر، دمشق ط ١، ١٤١٨هـ
- ١٥- الأهم، لإمام الشافعي، بهاية الدكتور / محمد يسر أدين حنون، دار قتيبة، دمشق، ط (١) ١٤١٦هـ
- ١٦- أمالي ابن السجري، تحقيق و درسه الدكتور / محمود محمد لطاحي مكتبه الخانجي، القاهرة، ط (١)،
١٤١٣هـ
- ١٧- ربه لمررة على أبيه سحابة، مصطفى، تحقيق محمد أبو نصر، دار الفكر العربي، القاهرة،
و مؤسسه الكتب لثقافته، بيروت، ط (١) ١٤٠٦هـ
- ١٨- الانتباه في فضائل الثلاثة الأئمة بفقهاء، لابي عمر يوسف بن عبدالحق سموي، دار الكتب لعلميه،
بيروت
- ١٩- إصباح لشعر (شرح الأبيات مشككة الإعراب) لابي عني انصاري، تحقيق الدكتور حسن هندواوي،
دار لقسم دمشق، ودارة العلوم لثقافته، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ

- ٢٠- البحر فريد لأبي حبان لأندلسي، رعاية الشيخ عروث بحث حسنة، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ
- ٢١- البداية والنهاية، لاس كثير، دار أبي حبان، القاهرة ط (١) ١٤١٢هـ
- ٢٢- البدر الطالع بحاسن من بعد القرون السبع، لشوكتي، مطبعة السعادة، القاهرة ط ١، ١٣٤٨هـ
- ٢٣- البرهان في علوم القرآن لمرگسي، تحقيق محمد أبو نعصل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، (د ب)
- ٢٤- بغية الوعاة في طبقات اللغويين وسادة، بسبوتي، تحقيق محمد أبو نعصل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيد و بيروت، (د ب)
- ٢٥- البقرة في تراجم أئمة البحر والدين، شعور مادي، تحقيق محمد المصري، مركز المخطوطات والتراث، الكويت، ط (١) ١٤٠٧هـ
- ٢٦- لبس في مذهب الإمام الشافعي، لعمرى اعلى به قاسم محمد النوري، دار نهج، بيروت (د ب)
- ٢٧- السبب السبكي، محمد الصادق حسين، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٤٨م
- ٢٨- التبيان في إعراب القرآن، معكوي، تحقيق علي محمد البحاري، دار الجيل، بيروت، ط (٢) ١٤٠٧هـ
- ٢٩- تذكرة الخلفاء، للذهبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت
- ٣٠- التبيين والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حبان لأندلسي، تحقيق الدكتور حسن هداوي، دار لقدم، دمشق، ط (١) ١٤١٨هـ
- ٣١- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن دالة، تحقيق الدكتور محمد كامل م. كات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٧هـ
- ٣٢- التصريح بمضمون، لتوصيف، لشيخ حاد لأزهري، دراسة وتحقيق لأستاذ الدكتور عبد الفتاح بحري الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط (١) من ١٤١٣ إلى ١٤١٨هـ
- ٣٣- تصحيحه على كتاب سيويه، لأبي علي اندلسي، تحقيق الدكتور عوض لقوري، مطبعة لأمانة، القاهرة، ط (١) من ١٤١٠ إلى ١٤١٧هـ
- ٣٤- تفسير بحري وانور لشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، دار سجون ستر والتوزيع تونس
- ٣٥- تفسير الكبير، أو مقاليع الغيب، لمراري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ
- ٣٦- تهذيب في فقه الإمام الشافعي، شعوي، تحقيق الشيخ /عادل أحمد عبد موجود، و شيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ
- ٣٧- توصيف لقاصد والمألف بشرح ألفية ابن مالك، شعور مادي، تحقيق الدكتور عبدالرحمن علي سويح، دار الفكر العربي، القاهرة، ط (١) ١٤٢٢هـ
- ٣٨- الحارثي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه، وهو شرح مختصر مربي، لأبي حسن علي

بعض أحكام ترتبط في غيرها من شرائط على شرائط لشككي - تحقيق د. إبراهيم بن سالم الصاعدي

- ١٥- حبيب الخازني البصري، تحقيق الشيخ علي عوض، رشتيخ عداد عبد موجود دار الكتب العلمية بيروت، ط ١، ١٤١٤ هـ.
- ٣٩- حواشي الأدب وباب لسان العرب، بعد ادبي، تحقيق عبد السلام درويش، مكتبة المطابعي، القاهرة، من ١٤٠٣ هـ إلى ١٤٠٩ هـ.
- ٤٠- المدارس في تاريخ المدارس، بعد بقادر لعمري، تحقيق إبراهيم شمس الدين دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٠ هـ.
- ٤١- النور الكامنة في امور الله شمس، لابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد سيّد جاد حق، دار الكتب العلمية، القاهرة، ط (٢) ١٣٨٥ هـ.
- ٤٢- نثر لمصون في علوم الكتب المكتوب، تسمي علي، تحقيق الدكتور حمد حراطة، دار النظم، دمشق، ط ١، ١٤٠٦ هـ.
- ٤٣- اندراج المذهب في معرفة اعيان المذهب برفاه بن عيسى بن فرحون دنكي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٤٤- ديوان حسّان بن ثابت، تحقيق الدكتور ربيع عرقات دار صادر، بيروت، ١٩٧٤ م.
- ٤٥- ديوان كعب بن مالك الانصاري، دراسة وتحقيق الدكتور سامي مكّي لاهي، دار الكتب، بيروت ط ٢، ١٤١٧ هـ.
- ٤٦- دين بكره حراطة، لأبي نخاس الحسبي الدمشقي، دار حياء لتراث عربي، بيروت.
- ٤٧- دين طبقات الحفاظ، تسمي بدين محمد بن فهد مكّي، دار حياء لتراث عربي، بيروت.
- ٤٨- دين طبقات الحفاظ، بسوطي، دار حياء لتراث عربي القاهرة.
- ٤٩- ديوان العبر في خبر من عبر، بسوطي، تحقيق محمد سعيد وعلوب دار الكتب العلمية، بيروت ط ١، ١٤١٥ هـ.
- ٥٠- روضة الطبيب، السويدي، المكتبة الإسلامية بيروت، (د ت).
- ٥١- تراجعي ردهة في النحو والمنطق، الدكتور عبد الحسين عبد الله، مطبعة جامعة البصرة ١٩٨٢ م.
- ٥٢- لسونك شعرة دون دون، بصري - جزء الثالث، القسم الأول، تحقيق الدكتور سعيد عبدلتاح عاشور، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٧٠ م.
- ٥٣- شذرات الذهب في اخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، المكتبة التجارية مطبعة و نشر وتوزيع، بيروت، (د ت).
- ٥٤- شرح الاصحاحي على لغة ابن مالك - ارجاء المكتبة العربية، القاهرة، (د ت).
- ٥٥- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد الواسع سيد، الدكتور محمد بدوي محمود محرر

- للطباعة والنشر، القاهرة، ط (١) ١٤١٠هـ.
- ٥٦- شرح الوضي على الكافية، تصحيح وتعليق الدكتور/ يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاروينس، بنغازي، ص (٢) ١٩٩٦م.
- ٥٧- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق الدكتور/ عبدالمعزم أحمد هريدي، دار المأمون للنشر، دمشق، ط (١) ١٤٠٢هـ (من مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى).
- ٥٨- شرح مقصورة ابن دريد، لابن هشام النخعي، تحقيق مهدي عبيد جاسم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (١) ١٤٠٧هـ.
- ٥٩- شرح مقصورة ابن دريد، للمصطفى التبريزي، تحقيق الدكتور/ فخر الدين قبادة، مكتبة المعارف، بيروت، ١٤١٤هـ.
- ٦٠- شعر عبدالرحمن بن حسان، تحقيق الدكتور/ سامي مكّي العاني، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧١م.
- ٦١- شفاء الغليل في إيضاح التسهيل، لأبي عبدالله محمد بن عيسى السلسلي، تحقيق الدكتور/ الشريف عبدالله علي الحسيني، مكتبة الفيضلية، مكة المكرمة، ط (١) ١٤٠٦هـ.
- ٦٢- صحيح البخاري، طبعة فريدة في مجلد واحد؛ من مطبوعات دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، ط (١) ١٤١٧هـ.
- ٦٣- طبقات الحفاظ، للسيوطي، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، ط (١) ١٣٩٣هـ.
- ٦٤- طبقات الشافعية لجمال الدين الإسوي، تحقيق عبدالله الجبوري، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط (١) ١٣٩٠هـ.
- ٦٥- طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين السبكي، تحقيق الدكتور/ محمود محمد الطناحي، والدكتور/ عبدالمتاح محمد الخلو، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط (٢) ١٤١٣هـ.
- ٦٦- طبقات المفسرين، للدوادري، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، ط (١) ١٣٩٢هـ.
- ٦٧- العزيز شرح الوجيز؛ المعروف بالشرح الكبير، للرافعي، تحقيق وتعليق الشيخ/ علي محمد معوض، والشيخ/ هادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١) ١٤١٧هـ.
- ٦٨- غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، تحقيق براجستراسر، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٥٢هـ.
- ٦٩- فتاوى السبكي، للإمام أبي الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي، دار المعرفة، بيروت، (د.ت).
- ٧٠- الكافية في النحو، لابن الحاجب، تحقيق الدكتور/ طارق نجم عبدالله، مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع، جدة، ط (١) ١٤٠٧هـ.
- ٧١- الكتاب لسبيريه، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الطائفي، القاهرة، ط (٣) ١٤٠٨هـ.
- ٧٢- الكشف للرحماني، دار المعرفة، بيروت، (د.ت).

بيان حكم المرتبط في اغتراض الشرط على الشرط للسبكي - تحقيق د. إبراهيم بن سالم الصاعدي

- ٧٣- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، مكتبة المشي، بيروت، (د.ت).
- ٧٤- كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، لأبي بكر بن محمد الحصري الدمشقي، إدارة إحياء التراث الإسلامي بقطر.
- ٧٥- الكواكب الدرري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، للإمام جمال الدين الإسوي، تحقيق الدكتور/ محمد حسن عواد، دار عمار، عكا، ط (١) ١٤١٥ هـ.
- ٧٦- لسك العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط (١) ١٤١٠ هـ.
- ٧٧- لوائح الآثار البهية، للسفاري الحنبلي، مصبعة مجلة المنار الإسلامية، مصر، ط (١) ١٣٢٣ هـ.
- ٧٨- مراتب التحوين، لأبي الطيب اللخوي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط (٢) ١٣٩٤ هـ.
- ٧٩- المساند على تسهيل القوائد، لابن عقيل، تحقيق الدكتور/ محمد كامل بوكات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠ هـ (من مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى).
- ٨٠- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أشرف على إصدار هذه الطبعة الدكتور/ عبدالحسن التركي، وأشرف على تحقيق مسند عائشة رضي الله عنها: الشيخ/ شعيب الأرنؤوط، وشارك في تحقيق هذا الجزء كل من محمد رضوان العرقسوسي، وسعيد المداح، وغيرهم؛ مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (١) ١٤٢١ هـ.
- ٨١- المعيزة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها، تأليف إعواد بن عبدالله المعني، مكتبة الوشد، الرياض، ط (٢) ١٤١٦ هـ.
- ٨٢- المعجم المختص باغنتين، للذهبي، تحقيق الدكتور / محمد الحبيب الطيلة، مكتبة الصديق، الطائف، ط (١) ١٤٠٨ هـ.
- ٨٣- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (١) ١٤١٤ هـ.
- ٨٤- مغني الطبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور/ مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط (٥) ١٩٧٩ م.
- ٨٥- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم لطاش كبرى زاده، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).
- ٨٦- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، للعلي، طبع هافش (خزانة الأدب) طبعة بولاق ١٢٩٩ هـ.
- ٨٧- المختضب، للمبرد، تحقيق محمد عبدالحق عضية، عالم الكتب، بيروت (د.ت).
- ٨٨- المذهب في فقه مذهب الإمام الشافعي، لنسرازي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر، (د.ت).
- ٨٩- الموطأ، للإمام مالك بن أنس، صححه ورفعه وخرجه أحاديثه / محمد فؤاد عبدالبقي، دار الحديث، القاهرة، (د.ت).

- ٩٠- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بوزي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، (مصورة عن طبعة دار الكتب ١٩٦٢م).
- ٩١- نزعة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري، تحقيق الدكتور/ إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط (٣) ١٤٠٥هـ.
- ٩٢- النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق سعيد الشرتوني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط (٢) ١٣٨٧هـ.
- ٩٣- هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي، مكتبة الخفجي، بغداد (بالأوفست عن طبعة إستانبول ١٩٥١م).
- ٩٤- شرح المواعع ل شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق الدكتور/ عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (٢) ١٤٠٧هـ.
- ٩٥- الوجيز في فقه مذهب الإمام الشافعي، لأبي حامد الغزالي، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٩هـ.



فهرس الموضوعات

المقدمة	٤٤٥
القسم الأول: الدراسة	٤٤٨
الفصل الأول: السبكي؛ حياته وآثاره العلمية	٤٤٨
المبحث الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه	٤٤٨
المبحث الثاني: مولده، ونشأته، ووفاته	٤٥٠
المبحث الثالث: شيوخه وتلاميذه	٤٥٣
المبحث الرابع: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه	٤٥٥
الفصل الثاني: كتاب بيان حكم الربط في اعتراض الشرط على الشرط	٤٦٣
المبحث الأول: توثيق اسم الكتاب، ونسبته إلى مؤلفه	٤٦٣
المبحث الثاني: منهج المؤلف في الكتاب	٤٦٤
المبحث الثالث: مصادره	٤٦٩
المبحث الرابع: شواهد	٤٧٣
المبحث الخامس: موازنة بين: كتاب السبكي وكتاب ابن هشام	٤٧٤
المبحث السادس: أثر هذا الكتاب فيمن بعده	٤٧٨
القسم الثاني: التحقيق	٤٨٢
وصف النسختين الخطيتين المعتمدتين في التحقيق	٤٨٢
المنهج المتبع في تحقيق الكتاب	٤٨٣
النص المحقق	٤٨٦
فهرس المصادر والمراجع	٥٤١
فهرس الموضوعات	٥٤٨